التغير الاجتماعي والتخطيط



اهداءات ١٩٩٤
السيد/ مجدي مسعد
الاسكندرية

التغير الاجتماعي والتخطيط

الأستاذ الدكتور محمد عاطف غيث
عميد كلية الآداب
جامعة الإسكندرية

١٩٨٧

دار المعرفة الجامعية
٤٠ شارع سوتير - الإسكندرية



بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

لاحظ كثير من المفكرين فى كل مراحل التاريخ الإنسانى تطور المجتمع ، وصوروه بصور مختلفة . وقيموه على أساس ظروف كل عصر ، وظهرت من أجل نزعات مختلفة تتردد بين التفاؤل والتشاؤم . وعندما تقدمت العلوم الطبيعية وظهرت نتائجها المفيدة للانسان ، حاول الباحثون فى شئون المجتمع الإنسانى أن يحددوا تطور الإنسان من خلال تطور تفكيره ، فاجتهدوا فى وضع قوانين لهذا التطور تحدد نمط التفكير وأسلوب العمل فى كل مرحلة مر عليها الإنسان . وكانت هذه المحاولات أول مظهر لإدراك أهمية تطور المجتمع الإنسانى فى فهم التاريخ والتنبؤ بالمستقبل .

وقد كان إدراك التطور فى الحياة الاجتماعية تحولا كبيرا من النظرة القدرية أو الاستاتيكية إلى النظرة التغيرية أو الديناميكية ، أدى إلى ملاحظة التقدم أو التأخر فى شئون الإنسان والنمو المتزايد للعلاقات الاجتماعية ولعناصر التكنولوجيا وما استتبع هذا كله من تطورات جوهرية فى نظم السياسة والحكم والاقتصاد والدين ، ونظرة الناس إلى الحياة .

وعندما حاول الرواد الأول لعلم الاجتماع إبراز أهمية دراسة المجتمع التفتوا

لفتة خاصة إلى حقائق التغير فيه . ويعتبر عبـــد الرحمن بن خلدون من أوائل المفكرين الذين أدركوا أهمية هذه النظرة الديناميية الى المجتمع عندما حلل حياة البدو وحياة الحضر وكشف عن التغير الذى يلحق المجتمع البدوى إذا زادت فيه الخصائص الحضرية . وكذلك فعل أوجيست كومت عند ما قسم علم الاجتماع الى قسمين : « الاستقرار الاجتماعى والتطور الاجتماعى » ونظر نظرة خاصـــة الى القسم الأخير باعتباره جوهر الدراسة فى هذا العلم .

وتأكدت أهمية دراسات تغير المجتمع وثقافته عندما أثبت علماء الأنثروبولوجيا أن المجتمعات البدائية ليست ثابتة كما كان شائعا ، بل إنها تتغير . ولذلك أيقن علماء الاجتماع أن تغير المجتمع حقيقة دائمة ، وإذا اختلفت المجتمعات فى هذا الصدد ، فان الاختلاف يرجع الى سرعة التغير وتعدد العوامل المسببة لها . وقد تقدمت دراسات التغير واتخذت مكان الصدارة فى دراسة علم الاجتماع عندما تبين أن إدراك التغير فى كل موقف اجتماعى أمر جوهرى لسلامة الدراسة . ولذلك يقال إن كل دراسة فى علم الاجتماع هى دراسة تغيرية فى واقع الأمر ، لأن دراسة المجتمع فى أى ناحية منه وفى أى مرحلة زمنية على مستوى « الثبات » دراسة فرضية فى المحل الأول .

وزادت أهمية الدراسات التغيرية بزيادة المخترعات والاكتشافات الاجتماعية والمادية والقفزات المذهلة التي تحدث فى مجال التكنولوجيا . وما يترتب على هذا كله من تغيرات وتعديلات أساسية فى مجتمعات الإنسان .

إن الذى يدرس تغير المجتمع الحديث ويقارنه بالمجتمع القديم يرى فروقاً

متعددة واختلافات أساسية فى الأسرة والاقتصاد والحكم والقيم والعادات .
وتزداد هذه الفروق والاختلافات كلما ازدادت قدرة الإنسان فى السيطرة على الطبيعة وفى توجيه حياته بإرادته .

وقد تزايد الاهتمام بالتغير وخاصة فى العصر الذى نعيش فيه ، عندما ظهرت الحاجة إلى توجيه هذا التغير لمصلحة الجماعة الإنسانية العليا ، نظراً لأن التغير قد يسير فى إتجاهات تضر الإنسان ، أو تجعله لا يستطيع التحكم فى مصيره . ومن هنا ظهرت الحاجة إلى التخطيط ، وتطور التخطيط فأصبح - فى المجتمع الاشتراكى - ضرورة حتمية . ولذلك فالأمر فى هذا الصدد لا يتعلق بمناقشة أهمية التخطيط أو ضرورته وإنما يتعلق بطريقة التخطيط . وعندما نفكر فى المجتمع تفكيرا كليا ، وننظر إلى أجزائه نظرة الترابط ، فإننا نصل إلى نتيجة هامة ، وهى أن التخطيط الاجتماعى اليوم غاية كل تخطيط .

إن مجتمعنا الذى يتغير بسرعة الآن ، فى أمس الحاجة إلى دراسة عوامل التغير وعملياته ونتائجه فيه ، لنتمكن من التخطيط له على أسس علمية تقوم على زيادة قدرتنا على التنبؤ فى ضوء الفلسفة الاجتماعية التى ينمو فيها التطبيق الاشتراكى. كما أن المخططين وواضعى السياسة الاجتماعية يجب أن يكشفوا أن الرعاية الاجتماعية سبيل المجتمع إلى رفاهيته ، تقوم على فلسفة فى الرعاية تختلف من حيث الجوهر عن فلسفة الخدمة الاجتماعية الرأسمالية المولد والنشأة، حتى يستطيعوا تطوير مفاهيم الرعاية والخدمة العامة لتستقيم مع إيديولوجية مجتمعنا النامية.

* * *

والكتاب الذى أقدمه فى التغير الاجتماعى والتخطيط محاولة أولى - ولعلها الأولى من نوعها بالعربية - لفهم التغير وتوضيح معالم التخطيط . وهى محاولة متواضعة أرجو أن تستمر طالما استمر التقدم العلمى ، ولسوف أكون ممتنا لكل ملاحظة أو نقد بناء عن يعنيهم الأمر.

محمد عاطف غيث

محتويات الـــكتاب

صفحة

صفحة

صفحة

صفحة

الفصل الأول

التفكير فى تطور المجتمع

فى أعقاب الحرب العالمية الأولى حدثت فى كثير من بلاد العالم عدة تغيرات هامة . وظهر هذا التغير بوجه خاص فى نظم هذه البلاد السياسية وبنائها الطبقى وأنساقها الاقتصادية فضلا عن تغير طريقة الناس فى الحياة . وبعبارة أخرى تغيرت العلاقات الأساسية التى تربط الانسان . ولسوف نرى فيما بعد أن المجتمع المعاصر يبدو فى حالة من عدم الاستقرار . والتاريخ من ناحية أخرى يشهد بأن القابلية للتغير صفة أساسية من صفات المجتمعات جميعا . ومهما كان الموضع الذى ندرسه فاننا لا نجد موضوعا يتغير بسرعه مثل الأعمال التى يقوم بها الانسان وعلى الأخص البناء الاجتماعى الذى يشيده . ومن بين العلوم التى ندرسها لا نجد سوى الإجتماع الذى يعتمد على المضمون التاريخى المتغير ، ذلك لأن عالم الفلك وعالم الطبيعة وحتى البيولوجى لا يعتمدون على مضمون متغير بل تقوم دراساتهم جميعا على مواد لم تتغير منذ أن بدأ البحث فى علومهم حولها حتى الآن . ونستطيع ندرك مدى الصعوبة التى تواجه عالم الاجتماع فى دراستة للمجتمع من أن الموضوعات التى يهتم بها تتغير حتى فى أثناء دراسته لها بينما نجد علم النفس المتصل إلى حد كبير بعلم الاجتماع لا يواجه نفس الصعوبة ، لأن الطبيعة البشرية التى تشكل جوهر دراسته لا تتغير ولم تتغير فى نواح هامة منها منذ آلاف السنين . ومن أجل ذلك فان علم الاجتماع لا يهدف من دراساته إلى إكتشاف قوانين أبدية ، وفى دراسة التغير لا يبحث عن قوانين بل يكتفى بأن يصل إلى الأسس والمبادىء العامة :

ومن الناحية التاريخية نستطيع أن نقول أن التفكير فى تغير المجتمع كان

أحد الدعائم التي ميزت كثيرا من كتاب الشئون الانسانية ويبـدو هـذا واضحا فى كتابات الأدباء والفلاسفة والشعراء فى الهند والصين ومصـر ، البلادالتي كانت مهدا لحضارات الأولى فى تاريخ الانسان. ونحن لا نستطيع أن نقارن ماجاء فى تراث هذه الحضارات عن موضوعات التطور والتقدم بما يـكتب الآن من الناحية العلمية ولـكننا نستنتج منه أن القدماء التفتوا الى إلى ظاهرة التغير الذى يحدث فى الحياة الاجتماعية على الرغم من أن هذاالتغير كان يبدو بطيئا إذا قورن من حيث عوامـل التغير وسرعته ونتائجـه في العصر الحديث .

وفى مطلع العصر الحديث الذى نعيش فيه الآن اتجه التفكـير الفلسفى فى بعض نواحيه إلى محاولة تعقل التاريخ فظهرت فلسفات التاريخ المختلفة التي التي تعتبر عن بعض النواحي محاولة رسم خط أو خطوط مختلفة لتطور المجتمع أو الحياة الانسانية بحسب خصائص ملازمة لكل مرحلة من مراحل التاريخ فى الفكر أو العمل . وسنعرض فيما يلي وفي إيجاز لفلسفة التاريخ باعتبارها المرحلة السابقة مباشرة على إنشاء علم الاجتماع الحديث وباعتبارهـا أيضا المقدمة الضرورية لدراسة التغير الاجتماعى .

الدعائم التي قامت عليها فلسفة التاريخ

ليست فلسفة التاريخ من صنع فلاسفة الألمان كما يزعم بعض الباحثين . بل شأنها شأن أى معرفة أو كشف انسانى نتيجة لتطور أو لوقائع معينة أدت اليه . فهى إذن لم تنشأ من العدم ، وليس لفلاسفة الألمان فضلا الهم في بلورتهم لهذا الاتجاه الجديد في الفلسفة وإعطائه الطابع الذى ظل ملازما له حتي الآن . واعتقد أن الدعائم أو الأسباب التي أدت إلى قيام هذا النوع من المعرفة هى :

(١) المحاولات التي قام بها آباء الكنيسة والكتاب المدرسيين وعلى الأخص القديس أوغسطين في تفسير التاريخ على أنه مظهر لتدخل العناية الالهية وتدخلها فى الشئون الانسانية

ويقول بعض النقاد ـ أن « مدينة الله » التى وضعها القديس أوغسطين كان لها أثر كبير فى فلسفة التاريخ وفى الخطوط الرئيسية التي سارت عليها . إذا احتذاها الكتاب الذين كتبوا فيها فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر . والمعروف أن فكرة التدبير الإلهى والقضاء والقدر كانت مسيطرة على كتابات المدرسيين جميعا . وكانوا يعتقدون أن الأمور الانسانية تجرى لمستقر لها بتدبير حكيم عظيم .

ومما يسترعى النظر أن نفس الفكرة ولكن فى ثوب آخر غير ديني بالطبع بقى مميزا لبعض فلسفات التاريخ الحديثة التي يظن البعض أن ليس هناك ثم علاقة بينها وبين كتابات المدرسيين . ولكن ليس معني عرض الفكرة عرضا جديداً فى ثوب جديد أن يؤدى الى الظن بأنها هى الأخرى جديدة . فلو اعتقدنا ذلك لكنا متجنين على الحقيقة .

(٢) التحول الاجتماعى ـ إذ المشاهد أن العصر الحديث تميز عن العصور السابقة بالتحول السريع الذى لحق جميع النواحى الفكرية والعملية بل والطبيعة أيضا ، فلم تعد العقائد القديمة ولا التفسيرات البالية كافية لبيان مثل هذه الأحوال . فكان لابد من قيام علم يبحث هذه المسائل فى ضوء جديد من جهة ـ ويبحث فى المجتمع الانسانى وتاريخه من جهة أخرى .

وهكذا تهيأت الفرصة المناسبة لفلسفة التاريخ أن تظهر وأن تعمق جذورها . وإذا كان المفكرون الفرنسيون أمثال روسو وكونت قد قاموا بمحاولات من هذا القبيل فان أثرهم ليس كأثر المفكرين الألمان الذين كان لهم النصيب الأول فى هذا الميدان .

الواقع أن أهم دعامة قامت عليها فلسفة التاريخ أو بمعني آخر أهم الأسباب التي أدت إلى قيام هذا الضرب من المعرفة ـ هو التحول الذى طرأ على العلاقات

الاجتماعية والسياسية والدولة نتيجة للتحول الصناعى وماصحبه من تطورات عميقة تردد صداها فى مختلف أنحاء العالم . فرأى المفكرون نظما تنهار بأكملها أمام أعينهم مفسحة المجال لنظم وتقاليد أخرى جديدة جريئة ما كانوا يتوقعون أن تظهر يوما ما بل كانت ستظل فى نظرهم احلاما تداعب الشعراء والفلاسفة . ولمسوا بأنفسهم الأثر العميق الذى أحدثه هذا التطور فى عقلية الأفراد والشعوب وأثر ذلك على معتقداتهم وأساليب حياتهم ونظرتهم العامة الى الحياة . وطبيعى أن كل أزمة تواجه الإنسانية أو تطور يقلب النظم رأساً على عقب يدعو الى التفكير والتدبير . ولذلك ينهض المفكرون وذوو الفطنة لمحاولة التفسير والتقنين أو بمعنى آخر لمحاولة التبرير وإقامة أساس عقلى منطقى يطمأن اليه - ومن ثم كانت فلسفة التاريخ .

المذاهب الرئيسية فى فلسفة التاريخ

رأينا فيما سبق الدعائم التى قامت عليها فلسفة التاريخ وأشرنا الى تميز الحياة العقلية فى ألمانيا بهذا الضرب من التفكير ، والآن نعرض الى مختلف الاتجاهات الرئيسية فى فلسفة التاريخ فيما يأتى :

أولا - يذهب البعض فى مجال بحثهم عن الغرض من فلسفة التاريخ أن عليها أن تدرس نفس المسائل التي يدرسها علم التاريخ على أن تمتاز عنه بأن تدرس هذه المسائل دراسة نظرية أو برجماتية أو تفسيرية، فبينما يكتفى التاريخ بسرد حوادث الماضي تضع فلسفة التاريخ تفسيرا تعلل به تتابع تلك الحوادث فتربط بعضها ببعض ربطا معقولا وتبين مافيها من أسباب ومسببات. وفى تفسير الحوادث التاريخية على هذا النحو تعنى فلسفة التاريخ بدراسة كثير من العوامل التي لا تدخل فى حساب المؤرخين إلا عن طريق هذه الفلسفة وذلك مثل المناخ والموقع الجغرافى

لبلد من البلدان . والصفات الجنسية والظروف الاقتصـــادية لشعب من الشعوب وهكذا .

ولكن من الواضح أن فلسفة التاريخ لو اقتصرت على النظـر فى هــذه الحقائق الواقعية ـ لما كانت سوى ذيل لعلم التاريخ أو جزء متمم له . بل الأولى أن يسقط عنها وصف أنها فلسفة فى كل حالة تبحث فيها مسألة من المسائل الداخلة فى نطاق علم التاريخ — والواقع أن تقسيم علم التـاريخ إلى تاريخ الحضارة والتاريخ السياسي إنما يرمى الى نفس المعنى الذى قصد اليه بعض الكتاب من قبل عندما فرقوا بين علم التاريخ وفلسفة التاريخ :

ثانيا — ويذهب البعض الآخر إلى اعتبار مهمة فلسفة التـــاريخ — حل مشكلة ميتافيزيقية (فلسفية) بالإضافة الى حلها لمشاكل التاريخ الواقعية . لأن تفسير الحقائق التاريخية على ضوء الواقع وحده لا يكون تفسيراً افــتراضيا وحسب بل ناقصا أشد النقص . ولذلك وجب على المؤرخ أن يتجاوز حدود الواقع ويفسر مجرى التاريخ تفسيرا فلسفيا . وبهذه الطريقة يدخل بين العناصر التاريخية الواقعية عنصراً جديدا بحتا هو عنصر الاستنباط وتكوين النتائج :

ومن هنا نجد بعض المفكرين يتصور التاريخ على أنه تربية وتثقيف للجنس البشرى ويدركه البعض الآخر على أنه الصورة الخارجية الواقعية لما تعمله القوة العاقلة التي تتصرف في الإنسان وتهيمن على أفعاله وأفكاره . وآخرون ينظرون اليه من ناحية الدين فيعتبرونه مسرحا تظهر فيه ارادة الله وعنايته، ففلسفة التاريخ بهذا المعنى مفتقرة من غير شك الى نظريات الفلسفة العامة، أى مفتقرة الى نظرية فيما بعد الطبيعة . فهى إذن ذيل لعلم التاريخ لا بمعنى أنها تبحث في الحقائق التاريخية التى أهمل هذا العلم النظر اليها أو بمعنى أنها

حكما لم يصدروه التاريخ نفسه - بل بمعنى أنها تعرض حقائق التاريخ من وجهة نظر جديدة تختلف تماما عن طريقة عرض هذه الحقائق فى علم التاريخ .

ثالثا - وآخرون يرون أن مهمة فلسفة التاريخ وضع أساس فلسفى لعلم التاريخ ويرون تحقيق هذه الغاية بتطبيق مبادىء المعرفة والمنطق على هذا العلم ويكون ذلك بمناقشة مناهج البحث فى التاريخ لمعرفة ما إذا كان منهجاً استقرائيا أو قياسيا أو كليهما معا وكذلك بمناقشة طريقة تحليل المصادر التاريخية وتحقيقها والنظر فى بعض المصطلحات الفلسفية العامة التى تستخدم فى التاريخ كالعلية والقانون والاطراد والتصور والعرض وما الى ذلك ، بقصد تحديد معانيها ومعرفة ما إذا كان فى الإمكان استخدامها فى هذا العلم .

فلسفة التاريخ المعاصر ومراحل التغير الاجتماعى

وتحاول فلسفة التاريخ المعاصرة برغم الاتجاهات الرئيسية التى أشرنا اليها آنفا أن تقترب من علم الإجتماع وأن تعتمد فى أكثر دراساتها على أحدث ما وصل اليه العلم فى أبحاثه المختلفة ، إلا أنه بالرغم من ذلك فطالما أنها تحاول أن تخضع هذا الخضم الواسع من العلاقات المتشابكة المعقدة الى قانون عام شامل لا مدخل للظن أو الاحتمال عليه - فانها ستظل بعيدة عن العلم . فاذا ما تخلت عن هذه الصفة فليس من مبرر لوجودها إذ أن علم الاجتماع يقوم بهذه المهمة وقد استقرت مناهجه وأصوله .

إلا أنه بالرغم من ذلك فانني أعتقد أن فلسفة التاريخ لازمة كأحد العناصر المكملة للحركة العقلية بصفة عامة التي تسود فى مجتمع معين والتي يطرب لها كثير من الناس . فهى باقية ما بقيت الفلسفة وهى باقية ، وسأعرض هنا لرأى كل من مارث وشبنجلر وسوروكن باعتبارهم يمثلون فلسفة التاريخ المعاصرة وفى لدنا

لسوركن كفيلسوف تاريخ شيء من التجاوز ـ ولكنى وضعته هنا لرأى له فى تطور الحضارة أو التاريخ بصفة عامة .

أولا ـ مارث ١٨٥٨ - ١٩٢٥

اهم آرائه أنه يريد أن يقيم فلسفة التاريخ لتكون علم آجتماع . ولذلك نقد ما قاله كل من وندلباند وريــكارت من أن علم الاجتماع علم طبيعى ، ولذلك فهو يعني باكتشاف قوانين تخلف قوانين التحول التي تعني بها فلسفة التاريخ . أى أنه حاول أن يدرس تطور المجتمع الانسانى فى ضوء قوانين سوسيولوجية . ومن ثم عارض الفصل بين التاريخ والعلم الطبيعى وحاول جاهدا أن يوحد بين فلسفة التاريخ وبين علم الاجتماع . وقد كانت لنظرياته أثر كبير فى المدرسة الألمانية وخاصة فى المدرسين الألمان الذين أعتبروا أن علم الاجتماع تفسير للتاريخ ومن أمثلة هؤلاء ألفردفبر Weber وكارل مانهايم Mannheim .

ثانيا ـ شبنجلر SPENGLER

لقد أحدث كتابه « تدهــور الغرب » The Decline of The west ضجة كبرى فى ميادين المعرفة جميعا وعلى الاخص في ميدان فلسفة التاريخ ـ بل لقد أحيا كتابه هـذا فلسفة التاريخ بعــد أن كان قد ظن أنها ماتت ـ وتتلخص أهم نظرياته فى الأمور الآتية :

ا ـ ارتضي الفصل بين الحقيقة التاريخية والحقيقة الطبيعية كما قال بذلك وندلباند وريكارت إلا أنه لم يخف تفضيله للمنهج التاريخى فى معالجة مسائل التاريخ فاذا كان المنهج الطبيعى يصلح خاصة للعالم الطبيعى فانه يقصر عن تفسير التاريخ الإنسانى . ولذلك فالمنهج التاريخى هو الوحيد الذى يوقفنا على حقائق التاريخ الإنسانى .

ب ـ وأهم شيء فى فلسفته نظريته فى الحضارة ـ التاريخ العلمى وهو تاريخ

بعض المدنيات الكبيرة ، والمشاهد أن كل حضارة كبرى عبـارة عن كائن عضوى يولد وينمو ويتدهور ويموت . وكل حضـارة كبرى لها خصائصها المميزة إلا أنها جميعاً تتفق تاريخها العام وإتجاهها جميعاً نحو الفناء :

جـ ـ والدرجة الاخيرة من تاريخ الحضارة هى المدنية ـ باقصى ما يمكن أن يحمله هذا اللفظ من معنى فنى ـ وهـذه تتميز بوجـود نوع من سيطرة المراكز العليا التى تعتبر رئيسية فى المدينة .

ثالثاً - سوروكن Sorokin

يرى سوروكن أن الثقافة تتطـور فى اتجاه معين لمدة معينـة على نحو مستقيم ثم يحدث أن يتغير الاتجاه وقد يكون التغير على نحو مستقيم أيضـاً أو ذبذبة أو مطابقاً لمنحنى معين ، ولكن المهم أن كل تطـور يبدأ لابد أن يصل الى نهايته ويبدأ تطور جديد وهكذا .

وقد تعود الثقافة فى مجرى هذه التغيرات الغير تامة والغير منتظمة إلى بعض الحالات التى كانت عليها سابقاً . وبذلك يقترب التطور الى ما يشبه الدائرة كما هو متوقع فى تاريخ المجتمع الإنسانى .

ويمكن تفسير حركة التطـور هذه ـ بالآثار التى يتركها أحد صغـار الدجاج فى سيره على الرمال ـ فبالرغم من أنه يستمر فى الحـركة إلا أنه يغير اتجاهها باستمرار فى دوائر غير منتظمة ـ ولكن الشيء الثابت فى حركته أنه بالرغم من أستمرار تقدمه إلا أنه لا يتبع طريقه ولا يحـافظ على اتجاهه فى دقة وتحديد ... الخ .

ويرى على أساس الدراسات والابحاث المستفيضة التى ضمنها كتابه الكبير :

Social and cultural Dynamics (4 vol). (1937 — 1941)

أن الثقافة وإن كانت لا تسير على نظام أو اتجاه معين أو تتبع خطوطاً دائرية

فانها تتميز بخاصة دائمة : وهذه الخاصة ترتد فى صميمها إلى الروح العامة أو المظهر المميز العام ـ وتتلخص فى أن الثقافة تميل إلى التذبذب فى فترات غير منتظمة بين ثلاث نماذج ثقافية كل له أصوله العامة وأسسه الروحية وما يصاحبه من تركيب اجتماعى خاص :

(١) الأول الثقافة الفكرية Ideational Culture وفيها تدرك الحقيقة على أنها شىء غير محسوس وغير مادى وهذا يؤدى إلى قيام ضرب من الأدب الروحى والموسيقى وإلى قيام حكومة ثيوقراطية ونظام عائلى فى التنظيم الاجتماعى واتجاه رمزى تجريدى فى الفن :

(٢) الثانى هو الثقافة المادية أو الحسية Sensate Culture وتتميز بأن الحقيقة واقعية تجريبية ـ ومن ثم فالالتجاء إلى الحكومة الأوليغركية وإلى الأدب الواقعى وإلى الفلسفة الأبيقورية :

ويعتقد سروكن أن الثقافة الغربية وصلت اليوم إلى أقصى مراحل الثقافة الحسية أو المادية وهى بسبيلها اليوم إلى التحول إلى الثقافة الروحية أو المثالية :

(٣) الثقافة الروحية أو المثالية Idealistic Culture وتتميز بأن الحقيقة تتجه نحو المثاليات والايديولوجيات سواء كانت أيديولوجيات سياسية أو اقتصادية أو دينية أو اجتماعية ، أى أن الاتجاه يكون الى الحكومات الديموقراطية وإلى الفلسفات المثالية الأفلاطونية ويغلب التفكير الروحى على التفكير المادى وتصبح المعرفة عقلية لا تجريبية .

هذا ويختلف سوروكن عن فلاسفة التاريخ فى موقفه من تفسير التطور الإجتماعى التاريخى بوجه عام فهو :ـ

(أ) لم يقطع برأى محدد حازم فى الاتجاه الذى يتخذه هذا التطور بل وقف موقفا لاأدريا واكتفى بأن عين الاحتمالات الممكنة فى هذا السبيل .

(ب) وهو بعد ذلك لم يبن تعمياته على أسس إفتراضيـة أو على مجرد تجريدات عقلية بل على أسس الابحاث العلمية الواقعية التي يقدمها علي الإجتماع الذى يعد سوروكن الآن من أعـلامه . فليس من عجب أن يكون كتابة السالف الذكر وماتبعة من كتب نقطة تحول عميقـة فى الفـكر الاجتماعى بصفة عامة .

فلسفـة التـاريخ وعلم الاجتماع

ومهما يكن من أمر الاتجاهات المختلفة فى فلسفة التاريخ فالغالب أن صفة واحدة تميزها جميعا وهى محاولة ارجاع الحوادث التاريخية جميعها الى عامل واحد أو الى قانون واحد . يجمع فى كلماته القصيرة كل تاريخ الانسانيـة الحافل مفسرا كل العلاقات الانسانية المتشابكة المعقدة . ولا شك أن فى هذا غلوا كبيرا . ومع ذلك فقد كانت أبحاث علماء الاجتماع الأول تـكاد أن تقترب من منهج فلاسفة التاريخ هؤلاء . فقد كانت هذه الأبحاث تحـاول جاهدة أن تجعل من ظاهرة معينة أو عاملا بعينـة الأصـل فى كل الظواهر الموجودة وكانت تصدر فى صميمها عن اتجاهين :

(١) رغبة علماء الإجتماع أن يصلوا الى تفسيرات عامة لها شكل التفسيرات الفلسفية . ولذلك فانة يصعب أحيانا أن تفصل دراساتهم عن مجال فلسفـة التاريخ . وهذا الإتجاه بعينـه هو الذى يدفع البعض الى القول بأن علم الإجتماع هو فلسفة للتاريخ ولـكن فلسفة التاريخ طالما انها لا تدخل فى تفسيرها العوامل المختلفة متمشيـة فى ذلك مع المنهج العلمى فلن تـكون علم اجتماع وإنما الأصح أن تظل كما هى ضرباً من ضروب المعرفة .

(٢) تأثر علماء الإجتماع بالنزعة الميتافيزيقية فى البحث عن السبب الأول أو جوهر الأشياء ، ولهذا يعد من هذا القبيل كل الأبحاث الإجتماعية التى تفسر التاريخ بالإضافة إلى العامل العنصرى أو الجغرافى أو ما اليه . وان كانت قد أشارت الى أثر العوامل الأخرى فبطريقة عرضية لم تظفر بعناية أو التفات حقيقى .

وهم فى هذا الإتجاه أيضا كانوا أقرب الى فلسفة التاريخ منهم الى علم الاجتماع الصحيح اللهم إلا فى بعدهم عن الاصطلاحات الفلسفية ودقة أبحاثهم وشمولها واحاطتها بموضوع البحث احاطة علمية نوعا ما .

وأخيرا فان فلسفة التاريخ تعد الآن مرحلة قبل علم الاجتماع . أو الأصح أن نعتبرها المحاولات الأولى لاقامة علم الاجتماع . ولكن بعد قيام علم الاجتماع كعلم مستقل له أصوله وطرائقه وموضوعه الخاص به فليس من مبرر اليوم لبعض من لا يزال يقرن فلسفة التاريخ وعلم الاجتماع شأنهم فى ذلك شأن من لا يزال يناقش انفصال العلوم عن الفلسفة محاولا أن يبين أن الفلسفة لا تزال تتضمن العلوم جميعا .

وغنى عن البيان أن محاولات فلسفة التاريخ القديمة والمعاصرة ، اتسمت بطابع واحد هام ، هو محاولة الكشف عن قوانين التطور الاجتماعى اما بتفسير الاحداث التاريخية أو بتحديد المراحل التي يتقدم فيها الانسان نحو المدنية أو بشكل اخر ببيان الدورة الكبرى التى تمر عليها كل المجتمعات أو المدنيات ومن غير شك فاننا لا نزال نجد تأثير فلسفة التاريخ ظاهر فى تفسير التغير الاجتماعى الحديث .

التغير والتقدم .

المجتمع كمجموعة معقدة من العلاقات الاجتماعية لا يبقى كما هو ، انه فى حالة دائمة من الحركة . والتعديل الذى يتم فى طبيعة ومضمون وبناء الجماعات والنظم ، وفى العلاقات بين الناس والجماعات والنظم خلال تتابع الزمن يكون

ميدان الدراسة فى التغير الاجتماعى : ولذلك يجب أن نفكر في هذا التغير على أنه عملية اضطرادية مستمرة . وهذا لا يعنى أن درجة التغير الاجتماعى واحدة دائما ، فقد نلحظ من دراستنا لتتابع الوقائع التاريخية أن هناك فترات من التاريخ تميزت ببطء التغير الاجتماعى . ولكن مقارنة التغيرات البيولوجية والجيولوجية بالتغير الاجتماعى يكشف عن السرعة الهائلة التى يحدث بها التغير فى المجتمع :

ولا يجب هنا أن نخلط بين فكرة التغير الاجتماعى Social Change وبين فكرة التقدم الاجتماعى Social Progress . فالفكرة الاولى فى جوهرها تشير الى البحث عن المبادىء التى تحكم الذبذبات الاجتماعية . ولذلك فالتغير الاجتماعى يقوم على تحليل موضوعى لاسباب هذه الذبذبات واتجاهاتها : ومن ناحية أخرى يتضمن « التقدم الاجتماعى » مدخلا معياريا قيميا للحكم على الاحداث الاجتماعيـة ، ولذلك يهتم التقدم الاجتماعى بالبحث عن « مجتمع أفضل » بينما يهتم التغير الاجتماعى بالمجتمع فى الواقع «أو بمعنى آخر يحمل التقدم الاجتماعى فى مضمونه الاساسى « ما ينبغى أن يكون » بينما يشير التغير الاجتماعى الى « ماهو موجود وما سيوجد »

وترجع فكرة التقدم الى أقدم أنواع التفكير الانسانى . وقد كان لوكريتيس Lucretius أول من استخدم هـذه الكلمة فى حوالى ٦٠ ق.م. ولكن نظريات التقدم الاجتماعى لم تصبح موضوعا من موضوعات البحث الا فى القرنين السابع عشر والثامن عشر . فقد ذهب كل من فرنسيس بيكون ورينيه ديكارت الى أن الانسان يستطيع أن يحقق تقدما لا حـدود له عن طريق مجهوداته الادارية .

وأول محاولة لإقامة نظرية عن التقدم بصورة متكاملة كانت على يد فونتنل Fontenelle (١٦٥٧-١٧٥٧) وتقوم نظريته على أن استمرار تجمع المعرفة العلمية يهيىء السبيل أمام التقدم المستمر الانسان . وقد تبع فونتنل كتاب كثيرون من أمثال آبى دى سان بيير Abbé de Saint-Pierre وخاصة فى كتابه عن « ملاحظات عن التقدم المستمر للعقل » الذى قال فيه » ان المدنية وقد ولدت

فإنها تتحرك بصفة مستمرة نحو السعادة القصوى لكل سكان الأرض، كذلك أكد تيرجو Turgot فى فرنسا ، أن تطور التاريخ والمدنية مسألة تجمع وتراكم ، وأن كل تقدم ثقافى يعجل فى درجة التقدم . والتقدم التاريخى عند تيرجو مستمر ومرتبط عليا ، ذلك لأن كل العصور مرتبط أحدها بالآخر بسلسلة من الأسباب والنتائج التي توحد الوضع المعاصر للعالم بالأوضاع التي مرت عليه من قبل . وقد تابع كوندرسيه Condorcet تيرجو فزعم أن كل مرحلة تاريخية عبارة عن خطوة محددة نحو التكامل الأعلى لمجتمع الفردوس.

وقد أصبحت فكرة التقدم فى القرن التاسع عشر المحرك الأول للمفكرين الذين كتبوا عن المجتمع وخاصة فى السنين القليلة التي سبقت مولد علم الاجتماع، فان سيمون مثلا كان يبشر بالعصر الذهبي القادم ويقول « إن العصر الذهبي ليس وراءنا ولكنه أمامنا » . إن أطفالنا سيصلون يوما الى هذا العصر ، وعلينا أن نمهد الطريق لهم ، وقد سار أوجيست كومت وراء سان سيمون عندما أخرج قانون المراحل الثلاث التي تصور مراحل التقدم العقلى والإجتماعى عند الانسان . هذا وقد اختلطت فكرة هربرت سبنسر عن التقدم بفكرته عن التطور ، ولذلك جاءت نظريته عن التقدم الاجتماعى متوازية ومنسجمة مع نظرية التطور الكونى والبيولوجى وكان سبنسر يعتقد أن التطور الاجتماعى جزء من عملية اضطرادية طبيعية خالصة تحدث خلال العالم الكونى ، وتشتمل على حركة تتجه من البسيط الى المركب ومن التجانس الى اللاتجانس فى ضوء عملية مزدوجة من التكامل والتفكك .

وعندما تطورت مناقشة نظرية التقدم فى العصر الحاضر إتجهت إتجاهين : الأول انطوى على إحياء للنظرية الدورية فى التاريخ على يد كل من شبنجلر فى كتابه عن « تدهور الغرب » وسوروكن فى كتابه عن « الديناميات الاجتماعية

والثقافية «والثانى، انطوى على طرح اصطلاح التقدم الاجتماعى كلية وإحلال اصطلاح التغير الاجتماعى محله . ولعل وليام أجبرن Ogburn الذى يمثل أكثر المتشيعين للنظرية التكنولوجية فى التغير الإجتماعى ، هو المسئول عن انتشار الاصطلاح الجديد عندما نشر كتابه عن « التغير الاجتماعى » لأول مرة عام ١٩٢٢ . وأكثر اهتمام أجبرن ينصب على دراسة العلاقة بين الاختراعات والتغير الاجتماعى . وهو لا ينكر أثر العوامل البيئية والطبيعية والبيولوجية فى تغير المجتمع ، ولكنه يشعر أن هذه العوامل ليس لها التأثير الذى للعوامل الثقافية أو الاختراعات فى إحداث التغيرات الاجتماعية .

ويعني أجبرن بالاختراع خلق أو اكتشاف عنصر أو سمة ثقافية جديدة . ويظهر الاختراع من تركيب جديد العناصر الثقافية الموجودة فعلا . ويحدث التغير الاجتماعى عند ادخال أو تبني المجتمع لهذا العنصر الجديد . ويعتقد اجبرن أن الحاجة ، والقاعدة الثقافية ، والقدرة العقلية ، والتراث ، عناصر أربعة ضرورية لا بد من وجودها ليمكن للاختراع أن يظهر . ولهذا فان أصل الاختراعات ونموها وتأثيراتها مسائل متصلة أشد الاتصالات بالتغير الاجتماعى . فالأنماط المختلفة للاختراعات تؤدى الى تأثيرات اجتماعية متمايزة والاختراعات الكبرى الذى إذا قبلها المجتمع تؤدى الى تأثيرات كبرى ، كما أن الاختراعات الصغرى تودى الى نتائج قليلة الأهمية . وفى العصر التكنولوجى الذى نعيش فيه تفسر وطأة الاختراعات الآلية والإستعداد المباشر لقبولها التغيرات الأساسية فى حياة الانسان أكثر مما تفسره اختراعات الإنسان الاجتماعية والإيديولوجية . .

ويعتقد أجبرن أن نظريته فى التغير الإجتماعى لا تقارن بالنظريات الدورية فى التغير الثقافى والاجتماعى . فالاختراعات التى لها خاصية التجمع والتراكم تؤدى الى النمو الثقافى المتقدم ولا تؤدى الى تصور التغير على أنه تقدم وتراجع كما يتصور الذين يؤيدون النظريات الدورية .

ويعتبر سوروكن وشبنجلر وتوينبي من أنصار النظريات الدورية ذات المدى الواسع التي يفسرون بها الذبذبات الكبرى فى الثقافة والمجتمع . فقد درس سوروكن فى كتابه المشار اليه الثقافتين الاغريقيــة والرومانية من عام ٦٠٠ ق.م الى وقتنا هـذا مع اشارات مختصرة الى الثقافات المصرية والعربية والهندية والصينية والبابلية وقد وجد ان كل هذه الثقافات مرتبطـة إرتباطاً منطقيا بمعنى معين كما أنها مرتبطة إرتباطا وظيفياً عليا . وهو يعنى بذلك أن أجزاء أى ثقافة معينة تناسب بعضها الآخر بطريقة معلومة مفهومة كما أن كل جزء من الثقافة يميل إلى أن يكون له تأثير سببي على كل جزء آخر وذلك مثل تأثير الفلسفة على الفن ، والفن على القانون . والقانون على السياسة وهكذا . ويبنى سوروكن المراحل الثقافية والإجتماعية على ثلاث نمــاذج سيكولوجية هى الفكرية والحسية والمثالية التى سبق أن عرضنا لها .

أما توينبي فانه يحلل فى كتابه « دراسة التاريخ » ٢١ مدنية ، ويقول إن تاريخ أى أمة معينة مثل انجلترا يفهم على أنه جـزء متكامل من التاريـخ الكلى للمدنية الغربية . فالأمم كأجزاء لا تكون وحدات تاريخية لأن هـذه خاصية المدنية وحدها ، ذلك لأن كل مجموعة من الأمم تكون جسما واحـدا من المدنية ، وتتطور فى التاريخ على هذا الأساس فتنمو وتزدهر وقد تنهار أيضاً معاً . وحيوية أى مدنية وحياتها نتيجة لاستجابة القوى الداخليــة الروحية والتاريخية فى المدنية إلى التحدى الذى يواجهها من الطبيعــة أولا ومن البشر بعد ذلك ، فإذا تغلبت المدينة على معوقات الطبيعة ، توقف نموها بعد ذلك على قادتها العظام الذين يتردد ظهورهم ليارســوا تأثيراتهم البناءة عليها . ولكن إذا كانت هناك أقلية خلاقة فى المدينة فانها تبدأ فى التعثر .

وهكذا نرى كيف تغيرت النظرة خلال تطور التفكير الانسانى من النظر الى التقدم الاجتماعى الى دراسة التغير وما ترتب عليه من اتجاهات ، وكيف انتظمت دراسات التغير ووجهت على أساس فهم معين لتطور التاريخ والحوادث الإنسانية وفى هذا الصدد يفضل سبروت Sprott أن يصنف نظريات التغير الى نظريات بعيدة المدى كالنظريات السابقة ، وإلى نظريات قصيرة المدى تعالج موضوع التغير بالنسبة لمجتمعات محدودة أو أنماط معينة فيها ، أو ظواهر بعينها .

الفصل الثانى

دراسة التغير الاجتماعى

كان فهم التغير الإجتماعى ولا يزال يمثل جانباً مميزاً للإنسان . فقد بحث كل ركن من أركان العالم بحثاً عن تفسير مقنع أو منقطع فوجد مثل هذا التفسير تارة فى ارضاء الآلهة وتارة أخرى في ضخامة وتعقد العالم الطبيعى أو فى الأسرار التي تكتنف عقله وجسمه ذاته أو فى العالم الإجتماعى الذى يشارك فيه بقدر . وعلى الرغم مما لدى الإنسان الحديث من علم وتكنولوجيا فانه لازال يواجه بالموضوعات القديمة التي لم يجب عليها الجوانب النهائى مثل : لماذا وكيف يتغير المجتمع ؟ ما اتجاة المجتمع الذى يسير فيه وإلى أين؟

ونحن هنا حين نعرض لإتجاهات التغير الإجتماعى المختلفة إنما نحاول أن نجيب على هذه الأسئلة . ولنفهم لماذا كانت هذه الأسئلة صعبة بالنسبة لعلماء الإجتماع المحدثين ينبغى أن نلقى نظرة مبدئية حول مسألة الملاحظة التي يجب اجراؤها للانماط المتغيرة للمجتمع محل الدراسة .

أولا : التغيير الإجتماعى والنظرية الإجتماعية : (١) يشير التغير الإجتماعى الى نمط من العلاقات الإجتماعية فى وضع اجتماعى معين يظهر عليه التغير خلال فترة محددة من الزمان . ومن أجل هذا وعلى ضوء التعريف السابق يواجه دارسى التغير الإجتماعى عدة صعوبات فى تحديد النمط المتغير . وأول هذه الصعوبات ما تعلق بوضعه هو لأن الذى يلاحظ المجتمع مثل الذى يلاحظ العالم الطبيعى يقف دائما فى وضع نسبي من حيث الزمان والمكان . فما يراه غالبا ليس إلا جزءاً صغيراً من الإطار الكبير الذى يحوى جميع الحقائق التي

يرى بعضها و لذلك تكون تسجيلاته الحقائق موثوقا بها بالاضافة الى المدى الذى استطاع به أن يختار عينة ممثلة من المجتمع . ومثـال ذلك أن أغلب نظريات التغير الإجتماعى عبارة عن تصـورات وأفكار مستمدة من العــالم الغربى كما أن الدارسين انفسهم نتاج لتفكير العالم الغربى وثقافـته .

وثانى هذه الصعوبات ما تعلق بالزمان لأن الزمن بعد يمكن أن يخدع الدارس أو يوقعه فى الخطــأ ومثال ذلك : ماتعريف « الزمن الطــويل » « والسريع » ومثل هذه الأفــكار الخاصة بطول الزمن أو سرعته غالبـا ما تظهر امام دارسي التغير باستمرار وعندما تقول العصر الحديث هو عصر التغير الإجتماعى السريع فان هــذا القــول يشير الى أن مجموعة كبيرة من العلاقات الإجتماعية ـ فى الزمن الجــارى ـ يمكن أن تلاحظ على انها تتغير بسرعة خصوصا إذا قورنت بمجموعة أخرى من العلاقات استطاع الدارس ان يسجل سرعتها النسبية فى التغير المختلفة عن سرعـة المجـموعة الأولى . أن ظواهر التغير الاجتماعى يمكن أن تحدث فى لحظة واحــدة ويمكن فى نفس الوقت ان تستغرق تاريخ الإنسان الثقافى باسره . ولكن الذى يجب أن نؤكده أن علماء الإجتماع اهتموا اهتماما بالغا بمسألة التغير الإجتماعى دون أن يغفلوا فى نفس الوقت الابعاد الزمنية .

وثالث هذه الصعـوبات ماتعلق بالصــــدق والثبات ـ ذلك أن مايراه الملاحظ يتوقف فى بعض نواحيه على الوضع الذى يلاحظ منــه وفى بعض نواحيه الاخرى على الافكار التي تسيطر أو توا جه اتجاهاته الذهنية ولذلك يجد للباحث الإجتماعى صعوبة كبرى فى تنظيم ملاحظاته وتصنيفها ووضعها فى القوالب المناسبة حتى لاتتدخل احكامه الشخصية فى الحقائق التى يجمعها أو فى تفسيره لها فلا يجب ان ينسى اذا كان البحث فى المجتمع الذى ينتمى اليه هو نفسه نتاج حى له . ولذلك يجب أن يلاحظ بوضوح الأشياء التى يفضل هو نفسه ان تبقى دون تغيير والاشياء التى يفضل هو نفسه أن تتغير وهكذا

كانت المعرفة بما هى الأجزاء التى تتغير من المجتمع والسرعة التى تتغير بها تتوقف على مدى تمثيل العينة وضبط العامل الزمنى وموضوعية الملاحظ .

(٣) تحديد انماط التغير الاجتماعى يتضمن قدرة على الفصل بين العلاقات الاجتماعية المتغيرة وبين العلاقات الجامدة أو التى تتغير ببطء شديد وليس معنى هذا أن بالمجتمع أجزاء لا تتغير وأجزاء تتغير بل الغرض من ذلك تحديد العلاقات من حيث قابلية بعضها للتغير السريع وعدم قابلية البعض الآخر لمثل هذا التغير . فالفكرة الأساسية الآن أن كل شىء فى المجتمع يتغير ولذلك يمكن أن ندرك المجتمع كمتوازن دينامى من العلاقات المتغيرة وهى فى كل يوم تختلف عن اليوم السابق وهكذا . هنا ينبغى أن نميز بين التغير الثقافى والتغير الاجتماعى .

الثقافة تعني التراث الاجتماعى أى كل ما خلفه شعب معين أو حفظه ويشمل هذا وسائلهم الفنية وعاداتهم ونسقهم التكنولوجى ونظمهم الاجتماعية والفن والأفكار والأسلحة . والصور الثقافية هى فى الغالب صور مرت على تاريخ طويل وتبدى نوعا من الصلابة والاستمرار . وربما أدت الثورات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية إلى تغيرات كبرى فى العلاقات الاجتماعية ولكن الثقافة قد تبقى دون أن تتغير إلا قليلا .

وهناك من التغيرات الاجتماعية ما يمكن ملاحظتها فورا مثل ظهور طبقة مختارة أو تغير الطبقات الاجتماعية أو موت عدد من السكان أو ابادتهم الأمر الذى يوجب على الباحث تسجيله بدقة ولكنه ينبغى أن يسجل فى نفس الوقت العلاقات الاجتماعية أو الشئون الأخرى التى أظهرت نوعا من الثبات.

وهناك عدة عوامل فى المجتمع تؤدى الى درجة عالية من الثبات .وأول هذه العوامل دوام حاجات الإنسان البيولوجية وثانى هذه العوامل ما تعلق بالحوافز الاجتماعية مثل الرغبة فى الارتباط والتميز والقبول . فالناس فى

كل مكان جعلوا من رغباتهم نظما اجتماعية مثل تلك التى تعبر عن البحث عن الطعام واشباع الحاجة الجنسية والحاجة الى الرفقة والرغبة في العبادة والتقديس كل هذا الى جانب الحاجة الى اللعب . كما أن البيئة قد تبقى لعدة مئات من السنين ثابتة غير متغيرة . وكل هذه الظروف تمثل مسائل لهـا من الدوام ما ما يجعل عالم الاجتماع يهتم بها كل الاهتمام . ومن واجباته الأولى أن يحدد الارتباطات العلمية فى العلاقات الاجتماعية المتغيرة وإذا كانت هذه العلاقات فى حالة تغير سريع فان مهمته تصبح ضخمة وصعبة فى نفس الوقت ولا يخفف من الصعوبات التى تقف أمامه إلا أن بعض أنمـاط العلاقات الاجتماعية تبقى ثابتة نسبيا . وينبغى أن نشير هنا إلى أن كثيرا من نظريات التغير الاجتماعى استحدثت أصولها من الفلسفة الاجتماعيـة ومن النظر الى المجتمع ككل مترابط الإجزاء ومن ثم كان تغير المجتمع فكرة يمكن أن تطبق على نطاق واسع لتشمل الإنسانية بأسرها . لكن الاتجاهات الحديثة فى دراسة التغير أخذت تميل إلى الأخذ فى الإعتبار بأصول البحث الاجتماعى وما تقتضيه من النظر فى أجزاء محددة من المجتمع لإدراك التغير فيها، ولهذا فان الباحث فى التغير الاجتماعى يجد نوعين من النظريات . النظريات بعيدة المدى والنظريات قصيرة المدى على نحو ما سنشير اليه فيما بعد :

(٣) هناك ــ بصفة عامة ــ نوعان من العمليات الإطرادية مستمرتان فى النسق الاجتماعى : العمليات التى تحفظ أو تميل إلى حفظ بناء النسق والعمليات التى تميل إلى تغييره . والأمثلة على النوع الأول من العمليـات : التنشئة الإجتماعية والضبط الاجتماعى والخط الفاصل بين مثل هذه العمليات وعمليات التغير ليس واضحا ومثال ذلك أن الآباء فى المجتمع الذى يكون فى حالة نموه وأثناء تنشئتهم لأطفالهم يعلمونهم بطريقة هادفة قيما وأنماطا من السلوك تتجه فى أغلب الأحيان الى البناء المستقبل للمجتمع أكثر من اتجاهها نحو

بنائه الحالى — أو على الأقل لا يعلم الآباء أبناءهم كل شيء تعلموه هم من ابائهم وفى هذه الحالة ينقل الآباء الثقافة أو يحفظونها ولكنهم فى نفس الوقت يعملون على اعادة تشكيل النسق الاجتماعى وعلى أن عمليات التغير من حيث التعريف تغير النسق الاجتماعى الا أنها يمكن أيضا أن تساعد فى الحفاظ عليه . ذلك أنه فى مواجهة بعض الظروف الجديدة قد يحتاج النسق الاجتماعى الى تكييف بنائه الى حد ما ليتمكن من البقاء . فالتغير فى بناء النسق قد يمكنه من الاحتفاظ بتكامليته كنسق متميز لأنه اذا احتفظ بنفس البناء لمدة طويلة جدا فقد يفقد تكامليته كنسق كلية . ومن أجل هذا كان أول واجب علينا أن نشعر بمزيد من الاهتمام بقدر ما نستطيع ، ماذا نعنى « بالتغير الاجتماعى » .

ثانيا : أنواع التغير الاجتماعى : كل نسق اجتماعى يتغير طوال الوقت . وهذا يتأتى على الأقل من اعضاء يتقدمون فى السن وبالتالى يمرون على تغيرات فسيولوجية يؤثر بعضها على قيامهم بأدوارهم . ولكن للتغيرات التى ترجع الى التقدم فى السن قد لا تكون غاية فى الأهمية فى المدى القصير وانما يحدث ان تكون هناك تغيرات أخرى قصيرة المدى مستمرة دائما . ومثال ذلك أنه فى عملية التفاعل يؤثر أعضاء النسق فى اتجاهات بعضهم الآخر بما فى ذلك توقعاتهم المتبادلة . واذا كان النسق الإجتماعى فرعا من نسق أكثر فان أعضاءه يتأثرون من حيث امكانياتهم واتجاهاتهم عن طريق مشاركتهم فى أنساق اجتماعية غير نسقهم الأصلى .

وبغض النظر عن مثل هذا التفسير المستمر فاننا غالبا ما نميل الى الإشارة الى النسق الاجتماعى على أنه ثابت نسبيا بمعنى أنه غير متغير . ومثل هذه الأحكام تعنى أننا ننظر الى بعض التغيرات على أنها أكثر أهمية من البعض الآخر كما أنه لأسباب متعددة نهمل تغيرات معينة اهمالا تاما . ولسوف

نعرض فيما بعد لأنواع التغير الإجتماعي والمضامين التي تبدو فيها أهميتها .
وقبل أن نمضي في تحليلنا ينبغي أن نحدد مفهومنا للبناء الاجتمـــاعي في نقطتين : الأولى أن البناء شيء ثابت نسبيا الى نقطة أو نقـاط ذات أهمية خاصة : ومثال ذلك أن الأم تسالك ازاء طفلها سلوكا يختلف من يوم لآخر ومع ذلك تحافظ على نوع من العلاقة بالنسبة للطفل فهي تستمر في حمايته وتوجيهه وتشجيعه والعناية به . وإذا تغاضينا عن الإختلافات الصغـرى في الطريقة التي تقوم بها بهذه الأنواع من النشاط يمكن أن نقول أن دورهـا كأم يبقى ثابتا تماماً . وهذا جزء من بناء العلاقة والثانية أننا نربـط البنـــاء بالوظائف ومثال ذلك أنه في العائلة (وهي نسق اجتماعي) يكون لدور الأم وظائف مثل تنشئة الأطفال والإحتفاظ بالإنسجام والخلقيات . ومن أجل هذا نقول أن التغير الإجتماعي عبارة عن تغير في بناء النسق الاجتماعي أي يتغير هذا الذي كان ثابتا أو غير متغير نسبيا . وفوق هـذا فان أكثر التغيرات أهمية من بين التغيرات البنائية ماله نتائج على طريقـة تأدية النسق لوظائفه . وعلى الأخص من حيث بلوغه لأهدافه بكفاءة .

إذن فالتغير الاجتماعي يعني التغير في البناء الاجتماعي . وسنحاول فيما يلي أن نعرض للتغيرات التي نعتبرها تغيرات بنائية .

١ — التغير في القيم الإجتماعية : أكثر التغيرات البنائية أهمية التغير في المستويات الشاملة التي نطلق عليها اسم القيم والقيم التي نعالجها هنا هي القيم التي تؤثر بطريقة مباشرة مضمون الأدوار الإجتماعية والتفاعل الاجتماعي ولنقرب الفكرة من الأذهان سنضرب مثلا يدور حول الانتقال من النمط الاقطاعي للمجتمع الى النمط التجاري الصناعي . لأن التغيرات التي تكون في هذا الانتقال لا تحدث خلال فترة وجيزة من الزمان بل تستغـرق أجيـالا بأكملها . ففي المجتمع من النمط الأول كان الفرسان ورجال الدين يمثلون قمة المجتمع والقيم السائدة ترتبط بأخـلاقيات هـــاتين الطبقتين ولذلك فان

الوظائف الاقتصادية على الرغم من أهميتها لضرورتها لم تسكن تحظى بالتقدير الكبير . ولذلك كان المشتغلون بها فى مرتبة أقل. والعكس فى المجتمع من النمط الثانى فالإنتاج الإقتصادى يمثل المقام الأول والإشتغال به يعتبر أمرا يفاخر به المرء ولذلك كان القادة في هذا الميدان يحصلون على مراكز سامية

٢ - تغير النظام ونعنى به التغير في البناءات المحددة مثل صور التنظيم والأدوار ومضمون الدور . فالتغير من نظام تعدد الزوجات إلى نظام وحدانية الزوج والزوجة ومن الملكية المطلقة الى الديموقراطية ومن النظام الذى يقوم على المشروعات الخاصة إلى الإشتراكية أمثلة للتغيرات التي تحدث فى بعض أنظمة المجتمع قليلة نسبياً إلا أن انتشارها بعد ذلك يؤدى إلى تغيرات هامة في البناء الإجتماعى بأسره. ومثال ذلك أن الإنتقال من نظام التعدد الى الوحدانية فى الزواج لم يحدث مرة واحدة بل ظهر في بعض العائلات ثم انتشر بعد ذلك حتي أصبح النظام الأخير هو السائد وأصبحت العائلات التى لا زالت تأخذ بنظام التعدد تعتبر شاذة أو منحرفة :

٣ - التغير فى مراكز الأشخاص . قد يحدث التغير في أشخاص بالذات يقومون بأدوار في النسق الاجتماعى ذلك أنه خلال فترة طويلة من الزمن تصبح مثل هذه التغيرات لا مفر منها لأن الناس يتقدمون فى السن ويحالون على المعاش أو يموتون. ولعل أهمية مثل هذه التغيرات تختلف ومع ذلك فانه من المهم أن ندرك الأهمية الدائمة التى تكون للأشخاص الذين يشغلون مراكز اجتماعية معينة لأنهم بحكم مراكزهم يستطيعون التأثير على مجريات الأحداث فى المجتمع . وبعبارة أخرى قد لا يكون فى تعاقب الأشخاص تغير بنائى في حد ذاته ولكنه . قد يتسبب فى احداث تغير بنائى فى ظل ظروف معينة . وما قلنا عن تغير الأشخاص يمكن أن يطبق على التغير فى قدراتهم واتجاهاتهم. فانه لا يؤدى الى تغير بنائى ولكنه قد يكون سببا مباشرا فيه.

٤- العوامل العلية فى التغير : لازال موضوع العلية الاجتماعية من أهم الموضوعات الذى يشغل علماء الاجتماع وخاصة عند التعرض للدراسة التغير الإجتماعى . فقد جرت عادة بعض الباحثين على إبراز بعض العوامل، باعتبارها صاحبة الكلمة الفاصلة فى احداث التغير/ و ومن دراسة مقارنة لأكثر العوامل ترددا فى تفسير التغير تبين أنها يمكن تقسم الى عوامل جغرافية وبيولوجية وثقافية . كذلك إذا استعرضنا النظرية الاجتماعية ، وقفنا على نتيجة هامة ، وهى أن أكثر تفسيرات التغير مالت إلى إبراز عامل واحد على أنه السبب الوحيد فى التغير الاجتماعى ، ومن أجل هذا نطلق على هذا الاتجاه «الحتمية» فى تفسير التغير . وسبب هذه التسمية أن العامل الذى يبرز كمسبب للتغير ينظر اليه على أنه ينطوى على صفة تعمل بناء على قوانين خاصة به ، ومستقلة فى نفس الوقت عن جميع العوامل الأخرى بما فيها إرادة الإنسان ورغباته: ومن المناسب هنا أن نعرض لصور « الحتمية » المختلفة وفروعها المختلفة .

١ ـ الحتمية الجغرافية ، التى تشرح طابع الحياة الاجتماعية والثقافية فى ضوء اصطلاحات المناخ والتربة والحقائق الجغرافية الأخرى ويتفرع عن الحتمية الجغرافية الحتمية الفيزيائية التى تشرح الظواهر الاجتماعية فى ضوء اصطلاحات القوى الفيزيائية مثل النجوم والكهرباء والبقع الشمسية والغبار الذرى وهكذا./

٢ ـ الحتمية البيولوجية ، التى ترجع الاختلافات الثقافية بين الجماعات إلى الاختلافات الوراثية فى الذكاء والقدرات والإمكانيات ـ ومثال ذلك القول بأن الدم العالى يحدد طابع الإنسان ـ ويتفرع عن الحتمية البيولوجية، الحتمية العنصرية التى ترد الاختلافات بين الجماعات/ إلى اختلافهم فى الأصل والسلالة والحتمية السيكولوجية التى تشرح الحقيقة الاجتماعية فى ضوء موضوعات مثل الغرائز والدوافع والمزاج والقدرات/ كما يمكن إدراج الداروتيــة

الاجتماعية الى الحتمية البيولوجية أيضا . حين تفسر الحياة الاجتماعية على أنها نتيجة المعركة الدائمة فى سبيل البقاء . والبقاء للأصلح ؛

٣ - الحتمية الثقافية ، التى تزعم أن المجتمع نتاج اجتماعى أخرجته أجزاء الثقافة المختلفة مثل العادات والتقاليد والعرف والنظم الاجتماعية التي تكون القاعدة الثقافية التي تبقى مع التغير ويتفرع عن الحتمية الثقافية الحتمية الاقتصادية التي تزعم أن العامل الاقتصادى هو الذى يحدد طابع المجتمع وهو الذى يغير النظام الإجتماعى والحتمية التكنولوجية التي ترى أن المجتمع نتاج العمليات التكنولوجية وهكذا (١) .

ولكن عوامل للتغير ينظر اليها الآن فى ضوء فكرة العلاقة الوظيفية التي تنظر إلى أحد العوامل على أنه فى بعض الأحيان باعتباره « متغيرا مستقلا » وفى أحيان أخرى « متغيراً متعمداً » ، وذلك على أساس الظواهر التي يؤثر فيها ، أو على أساس تأثره نفسه بظواهر أخرى . وبهذه الصورة تبرز العلية النسبية لجميع العوامل فى تفسير التغير .

٥ التغير الاجتماعى والتغير الثقافى والتفاعل : عندما نشير إلى التغير الاجتماعى فاننا نعني التغيرات التي تحدث فى التنظيم الإجتماعى . أى فى بناء المجتمع ووظائف هذا البناء المتعددة والمختلفة . ولهذا يكون التغير الاجتماعى جزءا من موضوع أوسع هو التغير الثقافى Cultural Change والتغير الأخير يشمل كل التغيرات التي تحدث فى كل فرع من فروع الثقافة بما في ذلك الفن والعلم والتكنولوجيا والفلسفة ... الخ وهذا بالإضافة إلى التغيرات التي تحدث فى صور وقواعد التنظيم الإجتماعى .

---

(1) Allen, F-and Others, Technology and Social Change, N.y, 1957, pp. 77-78

إذن ، موضوع التغير الثقافى أوسع من موضوع التغير الإجتماعى ، ولكن اهتمامنا يتركز فى علم الإجتماع حول الموضـوع الضيق ، ولذلك لن نهتم بمسائل معينة مثل تطور الأصوات فى اللغة ، أو تاريخ الصور الفنيـة أو تطور الأساليب الموسيقية أو نمو النظرية الرياضية . وطبيعى أننا يجب أن نفهم دائما ، أن كل أجزاء الثقافة ترتبط بطريقة ما بالنظام الاجتماعى ، ولكن يجب أن نفهم فى نفس الوقت أن بعض التغيرات التى قد تحـدث فى بعض فروع الثقافة لا نستطيع أن نلاحظ تأثيرها فى النسق الاجتماعى . ولهذا نهتم - من الناحية السوسيولوجية - بالتغير الثقافى إلى المدى الذى ندرك فيه تأثيره فى التنظيم الاجتماعى ، أى أننا لا نهتم به منفصلا عن التغير الاجتماعى .

فى الفيزياء الذرية لا ينظر إلى قضيب من حديد على أنه خامـل ، بل إن البروتونات والإلكترونات فيه تكون فى حالة من النشاط الدائم . ولكن شكل القضيب يظل ثابتاً نسبياً . ويتغـير فقـط إذا أذيب أو كسر أو التـوى أو علاه الصدأ وهكذا . وكذلك يكون الأفراد فى المجتمع دائمى التفاعل ومع ذلك يظل البناء الذى يتحكم فى الزمان . ولذلك يجب ألا نخلط بين « النشاط » وبين تغيرات البناء التى تكون وحدها « التغير الاجتماعى »(١).

وهناك من غير شك صلة بين التفاعل الاجتماعى والتغير الاجتماعى ، ذلك أن التغير ذاته يتم من خلال التفاعل . فقد حدث النمو فى تنظيم العمل نتيجة لمظاهر التوتر فى التفاعل . بين أصحاب العمل والعمال فى النظام القديم وبمعنى آخر يكون التفاعل ممكنا لأن هناك بناء ، ويكون التغير ممكنا لأن هناك تفاعلا . وربما يكون التمييز بين التفاعل والتغير مسألة أولية أو بديهية . ولكن الأمر عند التطبيق لا يكون واضحا ومثال ذلك

(1) Davis,k., Human Society. N.Y., 1949., pp. 622-624

أن نضع الظاهرة التى أطلق عليها فلفريدو باريتو « دورة الخاصة » . لقد ظهر من تحليل باريتو نفسه أنه كان يعرض هذه الظاهرة وهو يتصور أنه يناقش التغير الاجتماعى ، ولكن إذا ظلت الظروف التى تؤدى الى هذه الدورة واحدة ، فلن يكون هناك تغير ، بل يكون هناك مجرد دورة اجتماعية ولكن اذا كان فى احلال طبقة من الخاصة محل طبقة أخرى تغيرا فى البناء الاجتماعى فان هذا لا يمكن اعتباره تغييرا اجتماعيا على الرغم من أن هذا الاحلال قد يتخذ شكل الدورة .

الفصل الثالث

النظريات الاساسية فى التغير الاجتماعى

يعنى علماء الاجتماع اليوم بدراسة موضـوع التغير الإجتماعى فى المجتمعات المتحضرة . وقد اتخذت مناهجهم فى الدراسة اتجاهات محددة منذ أن كتب وليام أجبرن W. Ogburn كتـابه عن التغير الاجتماعي Social Change لأول مرة عام ١٩٢٢ . وكانت طريقته فى الدراسة ، والموضوعات التى درسها تمثل موقفا علميا جديدا فى دراسة هذه الظاهرة، خصوصا بعد أن درج علماء الطليعة فى عـلم الاجتمـاع ومن سبقهم من من الفلاسفة الاجتمـاعين - وعلى الأخص كارى Carey وأوجست Auguste Comte - على رسم الخطوط العامة التى سارت فيها الانسانية فى تطورها ، وكان الاتجاه الغالب أن يكون اقتفاؤهم التطور فى حلقـات متتابعة ، لكل حلقة خصائص معينة فى الفكر والعمل ، أو اتجـاها عاما له صفات خاصة ، وتتابعت الدراسات بعد ذلك فى ضـوء التقـدم الذى تم فى مناهج الدراسات السوسيولوجية . ولكن الاتجـاه الغـالب على دراسات التغير كان ولا يزال ينصب على المجتمعات المتمدنة ، الأمر الذى جعـل التكنولوجيا والإختراع المكان الأول فى عوامل التغير الاجتماعى الحديث . وبالتالى لم يكن للدراسات البدائية أو القروية مكان مخصص من هذا الاتجاه .

وعندما يتصدى الباحث لدراسة التغير على أى مستوى من درجات الاجتماع الإنسانى . البدائى أو القروى ، أو المتحضر يواجه بعدة صعوبات لابد أن ينقذ منها قبل أن يعد خطة البحث ، وذلك حتى تتكامل أجـزاء الإطار النظرى الذى يهتدى به فى الدراسة ومن هذه الصعوبات :

١ ـ أن هناك عدة فروق بين اصطلاح التغير الاجتماعي باعتباره تغيرا في المجتمع واصطلاح التغير الثقافي باعتباره تغيرا في الثقافة. وتستند هذه الفروق الى التفرقة التي يراها علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا بين الثقافة والمجتمع، وتؤدى هذه الصعوبة الى صعوبة أخرى تتصل بالمنهج مباشرة . فان الدراسات التي أجريت على موضوعات التغير الثقافي أو الاجتماعي كانت تتجه في أغلبها الى محاولة الوصول الى نظريات بعيدة المدى تنطبق على المجتمع الانساني بأسره ، وعلى هذا الأساس اختلفت طريقة من قاموا بها في النظر الى العوامل والعمليات والإتجاهات وطرق التفسير عامة : واختلافهم هـذا لا يتصل بدراسة موضوعات التغير وحدها ، وإنما يتصل بأفكارهم الأساسية في النظر الى المجتمع وطريقة دراسته . وأن ظروف المجتمعات الحـديثة والقروية والبدائية المختلفة تفترض تعديلا في الخطط والموضوعات التي يمكن على أساسها دراسة التغير في كل منها . وتزداد هذه الصعوبة وضوحا نظراً لقلة الدراسات من هذا النوع التي أجريت على المجتمعين القروى والبدائي خاصة .

٢ ـ أما فيما يختص بالصعوبة الأولى وهي الاختلاف بين التغير الثقافي والتغير الاجتماعي فهي تقـوم على أساس أن الثقافة في رأى بعض علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا مثل مكيفر مختلفة عن المجتمع society من حيث أن البناء الاجتماعي الذى يكون لب الدراسة في علم الإجتماع له خصائص مختلفة عن الثقافـــة وأهمها أن عناصر البناء الإجتماعي لا تـدوم إلا كسياق زمني فقط time sequence كما يرى مكيفر (ماكيفر وبيج، ١٦، ص ٥١١) أو أنها تدوم بغض النظر عن مظاهر النشاط الزمنية الزائلة التي يقوم بها الأفراد كما يرى إيفانز بريتشارد Evans Pritchard (إيفانز بريتشارد، ٨، ص ١٠ ـ ٢٠)ومع أن آيفانز بريتشارد يقول إن موضوع دراسة الأنثروبولوجيا الاجتماعية هي الثقافة والمجتمع معا ، إلا أنه يقرر أن دراسة البناء الإجتماعي لا بد أن تأتى أولا ويعلم

أن التميز بين الثقافة والمجتمع لا يبدو جليا واضحــا لأن الأنثروبولوجى يتناول فى وصفه الواقع او السلوك الظاهر الشخصي الذى يحوى الأثنين معا . ولهذا كانت مشكلة التميز هذه فى رأيه من أصعب المشكلات وأكثرها تعقيدا (ايفانز بريتشارد ٨ ، ص ١٠ — ٣٠) . لكن الثقــافة تدوم وتنتقل عبر الأجيال كنتاج product بجميع تفاصيلها . ولهذا تكون دراسة التغير الثقافى أدق وأسهل بكثير من دراسة التغير الإجتماعى ، لأن البناء الإجتماعى لايمكن وضعــه فى متحف حتي يمكن الرجوع اليه وفحصه بينما يمكن ذلك بالنسبة للثقافة .

ويرى مكيفر ، الذى يمثل اتجاها معينا فى النظر الى الثقــافة منفصلة عن المجتمع ، أن دراسة التغير الإجتماعى إنما تنصب أساسا على بحث العــلاقات الإجتماعية التي تكون متوازنا متغيرا منفصلا عن الثقافة التي تجسم نفسهــا فى المنتجات الباقية لمجتمع تتغير علاقاته الإجتماعية باستمرار (ما كيفر وبيج، ١٦ ، ص ٥١١) .

٣ - ولكن هناك طائفة أخرى من العلماء ينظرون إلى هذا الموضوع من زاوية أخرى، مثل أجبرن. فلكل مجتمع ثقافة ، والثقافة نفسها هى الخاصية الكبرى للإنسان ،ولهذا كانت دراسة الثقافة دراسة للمجتمع بالضرورة وعلى هذا الأساس فعندما يعرف أجبرن الثقافة يمزج بين الثقافة والمجتمع فى مفهوم الآخرين من العلماء الذين تكون الثقافة عندهم مشتملة فقط على المنتجات المادية التي تبقى للمجتمعات المتغيرة ،ويكون المجتمع عبارة عن العلاقات الإجتماعية التي تكون البناء الأجتماعى مهما اختلفت النظرة الى مفهوم العلاقة أو البناء وقد بني أجبرن فكرته على أساس المزج بين تعريف تيلور Tylor للثقافة على أنها « ذلك الكل المعقد الذى يشتمل على المعرفة ،والعقيدة ، والفن ، والاخلاق ، والقانون، والعادة ، والإمكانيات الاخرى التي يكتسبها الإنسان كعضو فى المجتمــع » ، وبين تعريف ردفيلد Redfield للثقافة على أنها « المجموعة المنظمة من المفاهيم والتقليدية التي تظهر فى الفن

والحرف ، والتي عن طريق دوامها خلال التقاليد تميز الجماعة الانسانية (أجبرن ونيمكوف ، ١٩ ، ص ١٥ — ١٦) ولذلك فالثقافة عنده كل له وجهان مادى وغير مادى ، ففى العائلة مثلا تكون المساكن والأثاث والطعام عبارة عن الجانب المادى ، ويكون الزواج والسلطة الأبوية أو تعدد الزوجات أو الوجدانية عبارة عن الجانب اللامادى ، والجانبان لا يمكن فصلهما عمليا أو لغرض الدراسة لأنهما يكونان نظام العائلة ، وهكذا إذا امتد بحثنا الى أى مظهر من مظاهر الحياة الاجتماعية (أجبرن ونيمكوف ، ص ٢٤ — ٢٥) . وبالتالى كانت دراسة التغير الاجتماعى شاملة للناحيتين المادية وغير المادية من الثقافة (أجبرن ، ١٩ ، ص ٥٠٧ — ٥٢٤) وكان هذا الفصل بين هاتين الناحيتين أساس نظريته عن التخلف الثقافى cultural Lag التي ضمنها كتابه عن التغير الاجتماعى (أجبرن ، ٢٠ ، ص ٢٠٠ — ٢٠٣) .

ولا يقبل هـذه القسمة ـ خصوصاً فى دراسات التغير ـ كثيرون مثل سوروكين (سوروكين ، ٢٨ ، ص ٢٨٠ - ٢٨١) ويقبلها اخرون مثل مالينوفسكى (مالينوفسكى ، ١٧ ، ص ١) . فالتغير الثقافى عنده هو العملية التى يتغير بواسطتها نظام المجتمع الحالى أى نواحيه الاجتماعية والسياسية والمادية من شكل الى آخر ولهذا يواجه التغير الثقافى دراسة العمليات التى تعدل من النظم الاجتماعية الدستورية والمادية والمعتقدات ونظام المعرفة واستهلاك السلع التي يقوم عليه اقتصاده الاجتماعى ولكن هذا لا يعني أن الباحثين فى التغير — كما سنرى بعد — يتفقون على عوامله ونتائجه .

والواقع أنه إذا كان الفصل بين المظاهر المادية في المجتمع المكونة للثقافة المحسوسة وبين العلاقات الاجتماعية التي بقيامها على نحو معين يكون البناء الاجتماعى أمرا له وجاهته فى الدراسات المتزامنة synchronic إلا انه فى الدراسات

التغيرية diachtronic لا يمكن فصلهما نظرا لأن المظهرين المـادى وغير المادى مرتبطان أشد الارتباط . ومن الضرورى أن نبحث عن تأثير أحدهما فى الآخر خصوصا اذا كنا نبحث عن عوامل التغير ونتائجه وعملياته المختلفة. كما أنه من الصعوبة بمكان أن نفرد عوامل خاصة بالتغير في الجانب المـادى وعوامل أخرى خاصة بالتغير فى الجانب اللامادى مضلل وغير علمى خصوصا وأن من التغيرات فى الجانب المادى ما فرضته مطالب اجتماعية بحتة ولم يكن راجعا للتجمع sccumulation فى الجانب المادى الذى يؤدى الى مزيد من الاختراعات . وسوف يبدو هذا الترابط واضحا بين العائلة والثقافة المادية والحياة الاقتصادية في الموضوع الذى نعالجه فى هذه الرسالة .

٤ — وقد ترتب على الفصل بين الثقافة والمجتمع عندما كيفر وبين الجانب المـادى واللامادى من الثقافة عند أجبرن أن تلوثت دراستهما ـ ومن نحا نحوهما ـ للتغير الأجتماعى عامة فى المجتمع الانسانى والمتحضر منه خاصة بلون خاص . ذلك أنهم يعتقدون أن المظاهر المادية للثقافة كالتكنولوجيا والاقتصاد تسبق فى التغير أى تكون لها مركز القيادة بينما تتخلف المظـاهر المـادية غير المادية . ولا يختلف عنهم كارل ماركس Karl Marx خصوصـا وأنـه يرى أن درجة النمو التكنولوجى تحكم شكل الانتاج والعلاقات والنظم التي تحكم النسق الاقتصادى وهذه المجموعة من العلاقات بدورها هى صاحبة الـكلمة الفاصلة فى النظـام الاجـتماعى بأسره . أو كما يقـول ماركـس « إن مجموع هذه العلاقات الخاصة بالانتاج تكون البناء الاقتصادى فى المجتمع ، الأساس الحقيقى الذى تقوم عليه النسق الاجتماعية الأخرى » فالحياة الاجتماعية للانسانية : أفكاره وحياته الجمالية والروحية وفلسفته وعقيدته والصور الاجتماعية التي ينتقل خلالها عبارة عن انعكاس للنسق الاقتصادى (ماكيفر وبيج ١٦ ص ٥٥٩) فكان ماركس يعطى الأولوية للنسق الاقتصادى وهو فى رأيه

مادى فى جوهره لأنه يعتمد فى المحل الأول على أشكال الإنتاج المادية . وكل تغير فيه يؤدى بالضرورة إلى تغير فى بقية أجزاء البناء الاجتماعى المعتمدة عليه . وكان أساس بحثه قائما على التخلف القائم بين أشكال الإنتاج والتنظيمات الاجتماعية الأمر الذى سيؤدى إلى الثورة للتغلب على هذا التخلف وإعادة المجتمع إلى حالة من التوازن بين أجزائه المادية واللامادية . ولذلك تعتبر نظرية ماركس هذه أساس نظريات التخلف الثقافى وأن اختلفت عنهما فى بعض مظاهرها أو نتائجها .

أما لماذا يكون التغير فى الجانب المادى أسرع من التغير فى الجانب اللامادى فهذا يرجع إلى أن الإختراعات فى الثقافة المادية كثيرة جداً إذا قورنت بالجانب اللامادى من هذه الثقافة . كما أن العوائق التى تقف فى سبيل التغير اللامادى أكثر منها فى حالة التغير المادى . وقد عدد أجبرن هذه العوائق وحصرها فيما يلى :

١ — هناك ميل فى كل ثقافة للابقاء على القديم ؛ وبقاء القديم على هذا النحو عقبة كبرى أمام التغير ؟

٢ — كثير من التغيرات تحدث نتيجة لتنظيم المجهودات الاصلاحية وتخطيطها وهذه بدورها تتطلب تكاليفاً كثيرة . ولذلك كانت التكاليف الاقتصادية فى بعض الأحيان عقبة فى طريق التغير .

٣ — الجهل وعدم معرفة حقيقة التجديد أو الاختراع أو طريقة استخدامه يؤدى إلى رفضه .

٤ — النزعة المحافظة عند كبار السن .

٥ — العادات العقلية المستقرة على نحو ما والعقبات الطبيعية فى تغيير العادات .

وإذا انضمت هذه العقبات الى الاتجاهات المعادية للتغير — كالخوف من الجديد لأن كثيرا من الناس يشعرون أنهم لا يعرفون كيف ستكون نتيجة التجربة

ولذا لا يحبون المخاطرة ، وكتقديس الماضي ، وكالمصالح الخاصة التي قد تضار نتيجة لتغيير الأساس الذى قامت عليه ـ كل ذلك يؤدى إلى مزيد من المعوقات أما سهولة التغير اللامادى (أجبرن ونيمكوف ، ١٩ ، ص ٥٢٧ـ ٥٦٠) هذا إلى أن من طبيعة الثقافة المادية التجمع accumulation بعكس الحال فى الثقافة اللامادية . لذلك تنتشر الماديات على نحو يتخطى حدود المجتمعات، بينما يظل البناء الاجتماعى مميزا لمكانه المحلى ، ومثال ذلك أن الثقافة المادية في الغرب تغيرت بشكل ملحوظ جدا في السنين الأخيرة . بينما ظلت العائلة والنظام السياسى وبقية اللاماديات على ما كانت عليه منذ مدة طويلة (سوروكين ، ٢٨ ، ص ٦٦٨) .

٥ ـ ويقف دى روبرتى E.De Roberty فى طرف آخر ، فالثقافة عنده تتكون من أربعة أشكال رئيسية من الفكر أو الأنساق : التفكير التحليلى أو العلم ، التفكير التركيبي أو الفلسفة والدين ، التفكير الرمزى أو الفنون الجميلة ، التفكير التطبيقى أو جميع أنواع التكنولوجيا التي تمثل التطبيق العملى للأشكال الثلاثة الأولى . وعند التغير الثقافى ، فإن هذه النظم أو الأنساق الأربعة تتغير ابتداء من العلم ثم الفلسفة أو الدين ثم الفنون الجميلة وأخيرا تتغير التكنولوجيا . ومن حيث إن كل واحدة من هذه الأنساق تقوم على ما قبلها ، فان التخلف يأخذ نفس النظام ، فالفلسفة تتخلف وراء العلم ، حتى نصل إلى التكنولوجيا التي تتخلف وراء ما قبلها جميعا فإذا تغير العلم مثلا تغيرا أساسيا فى مبادئه ومحتوياته فإن الفلسفة والدين تتغيران أيضا ، ويقول دى روبرتى « إنه بدون معرفة الدين والفلسفة المصرية الفرعونية فان الفنون الجميلة من الاهرامات حتى النحت لا يمكن فهمها .

ويكاد موقف دى روبرتى أن يكون عكس الاتجاه الأول . فالتكنولوجيا آخر ما يتغير ولا بد لتغيرها أن يسبق بتغير فى الجوانب اللامادية من الثقافة وهو

فى نهاية الأمر يأخذ بفكرة التخلف الثقافى cultural lag ولكن بطريقة مختلفة وكلا الاتجاهين يفترض من حيث عوامل التغير الإجتماعى ـ نتيجة للتحليل السابق أن هنـاك عاملا هاما يترتب عليه نتائج فى الحيـاة الإجتماعية . دى روبرتى ، مثلا ، يعتقد أن تقدم العلم سبب أول cause فى كل النتائج effects التى من مظاهرها تغير الفلسفة والدين والفنون الجميلة والتكنولوجيا هـذا أمر لا يمكن التسليم به لأنه ليس كقـاعدة أن يكون التغير بالضـرورة على هذا النمط فقد تتغير المبادىء العلمية ولا تتغير نظرة الناس الى الفلسفة أو الدين : وقد يكون التغير فى التكنولوجيا مؤدياً إلى تغيرات فى الأسس العلمية ذاتها . ومهما يكن من أمر ، فهذه النظرية تمثل فرعا من النظريات بعيدة المدى التى تحاول أن تضع نظاما عاما للتغير ينطبق على المجتمع الإنسانى بأسره ، وعمليتها لا تختلف فى كثـير عن عملية نظـريات شبنجلر spengler وكارى Carey وأوجست كونت Auguste Comte بل إنها تسير فى إتجاهها العام . كما أن الدراسات الواقعية للتغير الإجتماعى سواء فى المجتمعات الحديثة أو القروية أو البدائية لم تؤيد حتى الآن صدق هذا الإتجاه التغيرى لمختلف أجزاء الثقافة الواحدة .

ويفترض أجبرن ومدرسته ومن سبقه أيضا مثل كوست Coste ، وفيبر Weber وكارل ماركس K. Marx أن الجانب المادى من الثقـافة أسبق فى التغير . ومن ثم فهو عامل أول فى كل التغيرات التى تحدث فى البناء الاجتماعى بعد ذلك ، على الرغم من أن ماكيفر ، مثلا ، يرى أن هنـاك ظروفا دائمة تعتبر عوامل هامة فى التغير الاجتماعى . وهى: نظام الطبيعة أو العلية الخارجية المستقلة عن نشاط الإنسان ، ويمكن إدراج الظروف البيـولوجية تحت هذا النظام ؛ والمنفعة وتشمل على الأخص النظام التكنولوجى ثم النظام الثقـافى والنظامان الأخيران يمثلان عوامل التغير المتصلة بنشاط الانسان (ماكيفر وبيج ، ١٦ ، ص ٥١٢ — ٥٠٨) ، فهو إذن يرجع عوامل التغير الى عاملين:

أحدهما دائم constant وهو نظام الطبيعة ، ودوامه يجعله كما سنبين ذلك فيما بعد غير صالح لأن يكون سببا cause فى التغير الاجتماعى ، لأنه كان كذلك على مر الزمان . وثانيهما يتصل بنشاط الإنسان المتغير كالثقافة والتكنولوجيا ومع ذلك فانه تغلب عليه نزعة ابراز العامل التكنولوجى وما يتصل به كسبب أول فى التغيرات الاجتماعية وما يترتب على ذلك بناء على نظرية أجبرن من تخلف ثقافى .

إلا أن أجبرن يمثل بوضوح موقف الذين يرون أن الثقافة المادية أو التكنولوجيا هى السبب الأول فى كل التغيرات الإجتماعية ، على الرغم من أنه يعترف بأثر العوامل الاخرى وتفاعلها وتساندها فيقول « إن التكنولوجيا تسبب التغير الإجتماعى ولذلك تكون الإختراعات الميكانيكية عوامل علية فى التغير الإجتماعى (أجبرن ونيمكوف ، ٨٩ ص ٥٧٧) . وينبغى هنا أن نشير الى أن أجبرن يركز - بخاصة - على أثر التكنولوجيا والإختراعات التي تحدث في مجالها في المجتمعات المتحضرة في ميادين الزراعة والتجارة والسكن والعائلة وغير ذلك من مظاهر الحياة الإجتماعية . والإختراع لا يقتصر تأثيره في رأيه على ناحية واحدة « فى بعض الأحيان يؤدى الى تأثيرات عديدة تنتشر في كل الاتجاهات ... ويستمر التأثير حتي يمكن تصويره بسلسلة متصلة الحلقات » (أجبرن ونيمكوف . ١٩ ، ص ٥٦٤ — ٥٦٩) .

ومع أن سوروكن يعترض على قسمة الثقافة الى جزئين إلا أنه يقول إنه لو سلمنا جدلا بهذه القسمة لما وجدنا الجزء المادى ينتشر أولا أو أسرع من الجزء « الأيديولوجى » ، بل العكس هو الصحيح « فالعناصر الأيديولوجية تميل الى الإنتشار أولا ، أسرع وأسهل من العنصر المادية لأنه مهما كانت الظاهرة ثقافية أو دينية أو علمية أو فنية أو اقتصادية فإن فكرتها أو معناها لا بد أن تصل أو توصل الى الآخرين أولا .

وعندئذ تبدأ فى التأثير على السلوك وعلى الثقافة المادية،والعناصر الثقافية أيا كان نوعها حين تتحرك من مكان إلى اخر أو من شخص إلى شخص فانها لا تتخذ اتجاها واحداً بل يكون اتجاهها ثنائيا غالبـا ، من ا إلى ب ، ومن ب إلى ا ، أى من المدينة إلى القرية ، ومن القرية إلى المدينة . فالمدينة والمناطق الصناعية ترسل منتجاتها الصناعية إلى المناطق الريفيـة وتستقبل بدورها المادة الخام والمنتجات الزراعية . وفى أثنـاء التفـاعل تنتقل بعض العناصر من الثقافة الأقل إلى الثقافة الأكبر ، ولا تكون القاعدة فقط أن تنتقل الثقافة الأكبر إلى الأصغر دون ما تأثير عليها (سوركين ، ٢٨ ، ص ٥٨٠)

والذى يهمناهنا أن سوركين ولو أنه يضغط فى كل آرائه على الجوانب المعنوية من الثقافة ، وبالتالى يعطيها أهمية كبرى من حيث كونها عاملا رئيسيا فى التغير الاجتماعى ، إلا أنه يؤمن بتساند أجزاء الثقافة وعـدم إمكان فصلها فى عملية التغير ، لأن نسبة التغير فى أجزائها لا تنهض سببا كافيا فى هذه القسمة الحاسمة وما يترتب عليها من ابراز عوامل معينة لها الأسبقية والأهمية وبالتالى يتعين أن يأخذ اتجاه التغير الإجتماعى طابعاً معيناً واحداً.

ولهذا إذا كانت الثقافة متكاملة ، فانها عند التغير تتغير ككل أو فى معية togetherness . ذلك أن أى تغير فى الأجزاء الأخرى وفى الكل ، كما أن التغير فى الكل يؤدى الى تغير فى الأجزاء . وكلما كان التكامل كبيرا كلما كانت المعية فى التغير كبيرة أيضا (سوركين ٢٧ ، ص ١٤٥)وهذابالتالى ينفى فكرة التخلف lag بين أجزاء الثقافة الواحدة . لأن التخلف يفترض أساساً حالة معينة كانت الثقافة فيها متوازنة واختل هذاالتوازن بفعل عوامل التغير الاجتماعى الأمر الذى أدى إلى انفصال بعض الأجزاء هى الأخرى .

والواقع أن هذا الإنفصال فرضى أو تصـورى بحت لأنه اذا أمـكن قياس التغيرات فى الجانب المادى بطريقة كمية فانه من الصعب أن نطبق مثل هذه الطريقة على الجوانب اللامادية وبالتالى فاننا نقع فى أخطاء تتصل بالتقييم.

ولهذا يغلب على ظني أن مسألة التخلف الثقافى تتصل أتصالا مباشرا بأحكام قيمية ولهذا فانها تخرج عن نطاق البحث العلمي فى التغير الاجتماعى ومرد ذلك إلى خطأ فى النظرة الأساسية للتغير فى الجانب المادى والجانب اللامادى :

فأجبرن مثلا يرى من خصائص الثقافة المادية التجمع، بمعنى أن الإختراع في هذا الميدان لا يظهر فجأة وإنما تسنده سلسلة طويلة من التراث الإنسانى المادى تعرض قبل ظهورة لمحاولات عديدة حتي تم ، منها ما فشل ومنها ما نجح . ثم مر على مرحلة تجريبية للتأكد من إمكان استخدامه في الأغراض العملية . فاذا كان هذا أمر الاختراع وعناصر التكنولوجيا كلها ، فانه من الخطأ أن نتطلب تعديلا مباشرا بمجرد تغير الجانب المادى فى الجانب اللامادى، لأنه يكون بالصورة التى هو عليها مناسبا أى فى حالة تكامل مع بقية أجزاء الثقافة ويقتضى توافقه مع التغيرات الجديدة وقتا لا ينساظر الوقت الذى استغرقه الاختراع فى الظهور . هو الوقت الذى يستغرق فى الاقتناع والتعلم .

ومع ذلك فان السرعة التى تترى على أساسها التغيرات التكنولوجية الآن فى المجتمعات المتحضرة تقابلها سرعة نسبية من الحياة الاجتماعية في التوافق. وهناك من الأمثلة على سرعة تغير الجانب اللامادى من الثقافة بحيث اقتضي تغيرا أو تعديلا فى الجانب المادى . وهذا يؤكد أن مسألة التخلف مسألة نسبية وبالتالى فان دراسة للتغير الاجتماعى لابد أن تستنير بتعدد عـــوامل التغير وتساندها وانتظامها فى سلسلة مترابطة من ناحية وتساند أجزاء الثقافة نفسها أيضا أثناء عملية التغير .

ومهما يكن الأمر فسواء حدثت التغيرات فى وقت واحد أم لا ، فان هذا لا يعنى شيئا بالإضافة الى ترابطها . وذلك لأن مقياس الحدوث فى وقت واحد نسبي ، لانه قد يعنى اللحظة نفسها أو خلال دورة طولها مئات السنين وهذا يتوقف على المقياس الذى اختاره الباحث . والحدوث فى وقت واحد ليس

والارتباط العلى والزمني يقتضي أن نؤكد أمرين : الأسباب المختلفة أو المتطابقة التي تعمل تحت ظروف مختلفة تتطلب مقادير امختلفة من الزمن لتظهر آثارها وآثار أى تغير منهم فى جزء من الثقافة قد يصل الأجزاء الأخرى أو بعضها بسرعة ، وقد يصل إلى بعضها الأخرى بعد فترة من الزمن . فحالة الكائن الحى مثلا قد تعمل على الإسراع أو التأخير فى نمو المرض ، حتى إن المدة التي يستغرقها السبب (السل أو السرطان مثلا) ليصل إلى أقصى أثر « الموت » تختلف باختلاف الكائنات. كما أنه بالنسبة للكائن الواحد، تظهر أجزاء مختلفة ودرجات متفاوتة من المقاومة أو الاستسلام . والأمر كذلك بالنسبة للثقافة فى أجزائها المختلفة . فالتغير فى جزء منها قد يصل إلى الأجزاء الأخرى ـ ولا بد أن يصل ـ ولكن فى لحظات مختلفة من الزمان .

لذلك كان أخذ ظاهرة اجتماعية كالثقافة المادية تمثل متغيرا مستقلا، وظاهرة أخرى كالثقافة اللامادية تمثل المتغير، ودراسة العلاقة بينهما أمر يؤدى إلى الخلط لأننا بذلك انتزعنا الظاهرتين من اطارهما العام حيث يمكن فهمهما على حقيقتهما وعزلها بهذه الطريقة ـ وهذا ينطبق على أى ظاهرتين ـ نكون بذلك قد فعلنا كما يفعل البيولوجى إذا توهم أنه يستطيع أن يفصل القلب والجهاز الهضمى مثلا ليدرس العلاقة بينهما بعيدا عن عمل الكائن الحى وهما جزءان منه «سوركين ٢١ ص ٦٣٦ - ٦٤٤ » .

هذه النظريات سواء منها ما انبعث عن فكرة فلسفية أو نظام منطق معين كنظرية De Roberty أو التي قامت على أساس دراسات عامة مثل نظريات أجبرن ومكيفر وسوركين إنما تطور الاتجاهات العامة فى دراسة التغير الاجتماعى فى محاولة لتقصي عوامله الرئيسية وعملياته واتجاهاته والنتائج المترتبة على ذلك كله فى الثقافة والمجتمع على السواء وهى كما سبق تركز اهتمامها الأول على

المجتمعات المتحضرة والصناعية على وجه خاص: ولم تنل المجتمعات القروية أو البدائية أدنى اهتمام وهذا واضح لأن الطريقة السوسيولوجية تنطبق بالضرورة على المجتمعات الصناعية. وعلى أن هذه النظريات بعيدة المدى long term تصادف من حيث الدقة عقبات كثيرة - مثل موضوعية الحقائق التي اعتمدت عليها إلى جانب صدق التحليل العلمي - « سبروت ، ٢٩ ، ص ١٧٠ - ١٧١ » إلا أنها أفادت من حيث المنهج والموضوع ، فمن حيث المنهج وضعت خططا لدراسة التغير عن طريق البحث عن الأسباب والنتائج مع تقدير أهمية العوامل والنظر إليها نظرة ترابط وتساند ، ومن حيث الموضوع كشفت عن عوامل كبرى للتغير عامة يمكن اعتبارها فروضا لاختبار صحتها وأثرها في تفسير التغيير الاجتماعي على أساس محدود مثل ملاحظتها في أجزاء متعددة من الحياة الاجتماعية في تأثرها بظروف محددة « سبروت ، ٢٩ ، ١٧١ » خصوصا وأن الاتجاه العلمي الآن هو تجنب شرح أي عملية جارية في الواقع المادي - كعمليات التغير - على نطاق واسع ، بل ينبغي أن نأخذ عينات أو نماذج أو ما يمكن أن يسمى بالنسق المغلقة closed systems لنتمكن من تفسير التغيرات فيها بطريقة محددة وواضحة (زنانيكي ، ٣١ ، ١٧ - ١٨) .

وأهم ما يمكن أن نستخلصه من الدراسات السابقة للتغير الاجتماعي العام جملة حقائق نسترشد بها في دراسة محددة وهي :

١ - أن التغير الاجتماعي حقيقة واقعة في كل المجتمعات على اختلاف أنواعها ولا تختلف المجتمعات من الزاوية إلا من حيث الدرجة فقط .

٢ - أن التقدم التكنولوجي - وتعدد وسائل الاتصال الحديثة - أدى إلى سرعة نسبية في عمليات التغير وما يترتب عليها من نتائج في كل مجتمع على حدة . وفي المجتمع الإنساني عامة .

٣ - أن عوامل التغير عبارة عن سلسلة متصلة الحلقات مترابطة متساندة ،

وأنه من الممكن قسمتها من حيث النوع إلى عوامل داخلية فى المجتمع محل الدراسة وعوامل خارجية .

٤ ـ أن عوامل التغير لا تحدث نفس الآثار فى كل المجتمعات، بل قد تختلف نتائجها من مجتمع لآخر بحسب ظروف المجتمع الخاصة وتاريخه .

٥ ـ أن عمليات اختلاف التوازن واعادته ـ كالهدم والبناء فى الكائن الحى ـ تتم الآن في فترات متعاقبة قصيرة المدى، لها من الوضوح والآثار مالم يكن لها من قبل .

ثالثا ـ فعوامل التغير ونتائجها كما صورها علماء مثل سوروكين وماكيفر وأجبرن وغيرهم انما تطبق بالضرورة على مجتمعات لها من الاتساع وتعدد الظروف التي تعيش فيها ما يسمح بدراسات لها هذه الصفة العمومية . وبمعنى آخر فالعوامل والنتائج تمثل بطبيعة الحال اتجاها عاما لاينطبق على حالات متعددة محددة ، فقد يبدو أثر العوامل التكنولوجية واضحا فى مدينة كبيرة مثل شيكاجو ونيويورك ولندن ومسكو حتى ان الباحث يمكن أن يعمم فيقول ان التكنولوجيا هى العامل المسيطر على التغير في الثقافة المادية وغير المادية لأنه يفرض على كل أجزاء الحياة الاجتماعية أن تتوافق مع كل اختراع يتم فى هذا الميدان ، ولذلك كان البحث فى التكنولوجيا وما ينشأ عنها في المجال الاجتماعى من صراع أو توافق من أهم المباحث التى يعني بها علم الاجتماع في الولايات المتحدة خاصة وكانت الباعث الأول التي دعت أوجبرن الى صياغة نظريته فى التخلف الثقافي التى أثارت ـ ولا تزال تثير حتى اليوم ـ المناقشات فى الدوائر الأكاديمية وغير الأكاديمية . وهذا كان البحث فى التكنولوجيا والاختراعات التي تتم فى حدودها في المباحث التي تميز البحث السوسيولوجى على مستوى حضرى على وجه الخصوص . كذلك كان الاهتمام بالتكنولوجيا يمثل الاتجاه

الكمى quantitative فى الدراسات السوسيولوجية لأن التغير فى هذه الناحية وآثاره يمكن قياسه وعده بسهولة أكثر من التغير الذى يرجع إلى عوامل يصعب تطبيق المنهج الكمى عليها ، لأن هذا النوع من الثقافة المادية من طبيعته التجمع والدوام بحيث يمكن أن يظل ميدانا للدراسة الموضوعية الكمية باستمرار (١) .

كذلك يمكن أن تظهر اثر العوامل البيولوجية والجغرافية فى هذه المجتمعات الكبيرة نفسها نظرا لاتساع رقعتها وتمايز السكان فيها الأمر الذى يمكن معه البحث فى أثر المناطق الجغرافية المختلفة وتوزيع السكان وانقسامهم إلى طبقات أو فئات مختلفة فى عمليات التغير الاجتماعى :

---

(١) يرى اجبرن نتيجة لاقتناعه بالدور الكبير الذى تلعبه التكنولوجيا فى حياة الإنسان الحديثة أن تفسير التغير الثقافى لا بد أن يتم فى ضوء التكنولوجيا وما تفرضه على الحياة الاجتماعية من تعديلات . ولهذا كان التفسير قائما على أساس البحث عن الاختراعات وما يسبقها من وضع معين للثقافة المادية، والبحث عن الطرق والمدى الذى تتجمع على أساسه عناصر الثقافة المختلفة ، لأن هذا التجمع فى حد ذاته يؤدى إلى كثرة الاختراعات التى تتناسب تناسبا طرديا مع عمليات التجمع هذه وتتبع انتشار هذه الاختراعات من منطقة إلى أخرى وتقدير سرعة هذا الانتشار عن طريق المواصلات ووسائل الاتصال وأخيرا ملاحظة التوافقات التى تتم فى المجال الاجتماعى مع تغير التكنولوجيا خصوصا فى ميادين الحكومة والاقتصاد والعائلة والتربية (اجبرن ونيمكوف ، ١٩٠ ، ٣٧٧ - ٢٩١)

الفصل الرابع

الاتصال الثقافى والتغير الاجتماعى فى مجتمعات محددة

بحث التغير الإجتماعى فى منطقة قروية أو فى مجتمع بدائى يختلف كثيراً عن بحثه فى مجتمع كبير أو فى مجتمع انتشرت فيه الصنـــاعة . فبغض النظر عن زيادة السكان وما قد يكون لها من اثار على الحياة الاجتماعيـــة ، فان بحث العوامل البيولوجية كالإنتخاب الطبيعى والتغيرات الهامة فى مضمون السكان والتغيرات القومية أو الإنحرافات (ماكيفر وبيج ، ١٦، ص٣: ٤-٧، ٥) لا مناسبة له لأن هذين النوعين من الحياة الاجتماعية لا تظهر فيهما هذه العوامل وبالتالى فان الإهتمام بها فى دراسة التغير الاجتماعى لا داعى لهـا مطلقا ، إلا فى أحوال خاصة يمكن أن نجد فيها أثراً لعوامل من هذا النوع .

ومعنى هذا أنه إذا كان البحث متعلقا بقرية هى مجتمع جزئى وثقـافة جزئية وتتأثر بما يتأثر به المجتمع الكلى والثقافة الكلية ، أو كان البحث فى مجتمع بدائى منعزل ومستقل ومكتف بذاته ولا يتأثر إلا بطريقة مبـاشرة كالإتصال الثقافى cultural contact بالمستعمرين الأوربيين ، فمن الواجب أن ننظر إلى الموضوع نظرة منهجية مختلفة . ففى المجتمع القروى لابد من النظرة الى العوامل العامة التى تؤثر فى المجتمع ككل والنتـائج التي ترتبت عليها ثم ملاحظة هذه العوامل فى انتشارها إلى القرية ومدى تأثيرها فيهـا . وهنا نلاحظ أن درجة التأثير تختلف باختلاف نماذج القرى . فالقرى القريبة من المدن أو المناطق الصناعية تتأثر بطريقة تختلف عن القرى البعيـدة التى تكون فى شبه عزلة عن طرق المواصلات أو القرب من المدينة. أما فى المجتمع البدائى فان الإهتمام ينصب أساساً على الطريقة التي يتصل بها هـذا المجتمع

بالمستعمرين الذين يمثلون ثقافة من نوع مختلف والطريقة التى يتصل بهـــا المستعمرون بدورهم بهذا المجتمع . أى أن الإهتمام يتركز على طريقة التفاعل ودرجته بين الثقافتين البدائية والأوربية والآثار المترتبة على ذلك ولهذا كان العامل الأول فى التغير الاجتماعى كما صوره الأنثروبولوجيون فى الشعوب البدائية هو الإتصال الثقافى (ديرسكوفتس ، ١١ ، ص ١٠ - ١٤) :

ومع ذلك فالإتصال الثقافى سواء كان عن طريق الأوربيين فى المجتمعات البدائية أو عن طريق المدينة فى المجتمعات القروية فانه عامل هـام فى التغير الإجتماعى فى كليهما . وفى هذا الصدد يكون التغير الثقافى الناتج عن الإتصال شاملا لعمليات aculturation والإنتشار كما أشار إلى ذلك ردفيلد ولنتن R. Linton وهرسكوفيتس Herskovits (مالينوفسكى ١٧ ص VIII) . الأخذ بالخصائص الحضرية هى كل الظواهر التى تنتج عندما يدخـل مجموعة من الأفراد لهم ثقافات مختلفة فى صـلات مباشرة أو مستمرة وما يترتب على ذلك من تغيرات فى الأنماط الثقافية الأصلية للمجموعتين أو لواحـدة منهما . وهكذا يميز بين الأخذ بالخصائص الحضرية وبين التغير الثقـــافى لأن الأول عبارة عن ناحية واحدة من الثانى أى التغير الثقافى يتضمن الأخذ بالخصائص الحضرية بالضرورة ، والتمثيل أى هضم العناصر الجـديدة على أى نحو مرحلة بين مراحل الأخذ بالخصائص الحضرية شأنه فى ذلك شأن الإنتشار diffusion . وهكذا يكون التغير الثقافى شاملا لعمليات الأخـذ بالخصائص الحضرية والتمثيل والإنتشار . على أنه يمكن النظر إلى الإنتشار باعتباره ذلك المظهر من التغير الثقافى الذى يشمل انتقال الوسائل الفنيـــة والاتجاهات والافكار ووجهات النظر من شعب الى اخر بغض النظر إذا تم ذلك عن طريق فرد واحد أو جماعة وبغض النظر اذا كان الاتصال مؤقتا أو دائما .

١ - وعلى هذا يكون التغير الثقافى عن طريق الإتصال اما فرديا أو جماعيا واما مؤقتا أو دائما . وبالتالى تكون عملياته المختلفة تتجه اتجاهات عامة أو خاصة بحسب الاحوال وعلى أساس طريقة الإتصال . وهذا يفترض بالضرورة وجود أفراد أو جماعات فى منطقة واحدة من ثقافتين مختلفتين، الامر الذى يؤدى الى سهولة عمليات النقل الثقافى ولا يتعين بالضرورة أن يكون الإنتقال من الثقافة الأعلى الى الثقافة الأقل قد يكون الانتقال فى الاتجاهين . أى أن سمات الثقافة الأوربية تنتقل الى الثقافة البدائية كما تنتقل بعض سمات الأخيرة الى الأولى (سوروكين ٢٨ ، ص ٦٦٦- ٥٦) . ولا يعنى هذا مطلقا أن الثقافتين على درجة واحدة من القوة . وهذا ينطبق على طريقة الاتصال بين القرية والمدينة ونتائجه خصوصا فى الوقت الذى يعيش فيه في المدينة أفراد من القرى نشأوا أولا نشأة ريفيه :

٢ - وعلى الرغم من أن مالينوفسكى يتفق مع ردفيلد ولنتن وهرسكوفيتش فى تعريف التغير الثقافى وفى أهميته وفى أنه عامل دائم فى مدنية الإنسان الا أنه يرفض استخدام كلمة الأخذ بالخصائص الحضرية acculturation خصوصا اذا كانت تعنى أن التغير الذى يتم على أساسها يمكن أن يكون على أساس فردى أو جماعى ، وهذا لا يتفق مع فكرة الثقافة فى أنها systems نمطا من السمات traits أو مركبات منها . ولذلك فالتغير الثقافى عنده تغير فى وحدات units وفى أثناء التغير تتخذ هذه الوحدات أشكالا جديدة ويكون لها وظائف جديدة استجابة للظروف الجديدة الناتجة عن الاحتكاك أو الاتصال ، ولهذا فان الانتشار الذى يتم عن طريق الاتصال هو عملية اعادة وتنظيم على أسس جديدة كلية (مالينوفسكى، ٤٧، ص ١-٧)

ولكن اذا دققنا فى الامر خصوصا فى دراسات التغير فى مجتمعات محددة [illegible] فى كل مجتمع [illegible] سمات الثقافة السائدة فى مجتمعه

وبصفة عامة لا نجد اختلافات ذات بال بين الأفراد فى هذه الناحية ، ولهذا إذا كان التغير يتم على مستوى فردى أو جمعى فان النتيجة واحدة لأن سمات الفرد لن تتغير منفصلة عن تغير الجماعة أو النسق الذى يمثل نوعا من أنواع النشاط الثقافى والإجتماعى . كما أن عمليات التغير نفسها لاتأخذ طريقهافجأة وإنما تمر على مراحل من الصراع والتوافق يكون الفرد والجماعة ككل غير منفصلين تماما فى كل مرحلة منها . ولهذا كان الأختلاف بين ردفيلد مثلا وبين مالينوفسكى اختلافا فى مفهوم الفرد ومفهوم الجماعة وقد يكون الاختلاف له مايبرره فى المجتمعات الحديثة ، ولكنه فى مثل هــذه المجتمعات الصغيرة تضيق شقة الخلاف كثيرا . كما أن النظر إلى الثقافة على أنها مجموعة من السمات خصوصا فى المجتمعات الصغيرة محاولة لإعطاء كل ثقافة صيغة عامة كما فعلت روث بندكت R. Benedict فى دراستها لأنماط الثقافة (بندكت، ٤) وذلك بحسب الاتجاه السائد المميز للحياة الاجتماعية فيها والذى ينصب أساسا على القيم الأساسية فى سلوك الأفراد . وهذه النظرة لا تتغافل على أن الثقافة كوحدة لها عدة وجوه ، ولكن ترابط هذه الوجوه على نحو معين هو الذى يعين اتجاه السمة أو السمات الرئيسية التي تغلب على اتجاهها العام . أما النظر الى الثقافة كما يرى مالينوفسكى على أنها مكونة من وحدات أو نسق تتغير كل منها متخذة صورة جديدة ذات وظائف جديدة فقد يعني ذلك أن تغيرها لا يكون فى اتجاه واحد أو قد يكون هناك اختلاف فى التغير ، فبعضها يتغير كلية والبعض الآخر يظل محتفظا ببعض العناصر القديمة التي لا تزال تحتفظ بحيويتها وتؤثر فى الحياة الاجتماعية (مالينوفسكى ، ١٧ ص ٢٧-٣٢) ومن هنا كان الخلاف بين مالينوفسكى وغيره ينصب جوهره على أن وحدات الثقافة لها وظائف functions وليست سمات traits والتغير يكون فى الوظيفة لا فى السمة . والفرق بين الوظيفة وبين السمة هو موضع الإختلاف.

٣ - وسواء كان التغير فى الوظيفة أو السمة فالثابت أنه عملية اطرادية process وهو بذلك يتضمن معنى الاستمرار continuity . والعملية بهذا الفهم عبارة عن تغير مستمر يحدث بطريقة محددة خلال تأثير القوى أو العوامل الموجودة من قبل فى هذا الموقف situation . وعلى ذلك يمكن أن نتحدث عن العمليات التي تؤدى إلى تغير فى جماعة معينة أى الصورة التي تكسب علاقات الجماعة طابعا خاصا ، وفى دراسة التغير عن طريق العمليات نلاحظ سلسلة من التغيرات من حالة معينة إلى حالة أخرى : وبذلك يمكننا أن نلاحظ التغير الذى يطرأ على وظيفة معينة لنسق ما خلال فترات مختلفة من الزمان ، كما يمكن أن نلاحظ بنفس الدرجة مثل هذه التغيرات على السمات والطوابع التي يمر عليها النسق نفسه خلال الفترات نفسها وبهذا لا يكون هناك اختلاف فى النظرة . وليس فى استخدام كلمة العملية - كما قد يفهم من معناها الأدبى - أى اشارة للكيفية quality بين المرحلتين أو الفترتين أو الاتجاه الذى تسير اليه ، وكل ما نعنيه بالعملية هنا الطريقة التدريجية التي تسير فيها من مرحلة الى أخرى (ماكيفر وبيج ١٦ ، ص ٥٢١ - ٥٢٢) . واستخدام فكرة العملية على هـــذا النحو لا ينفى ارتباطها بفكرة البناء الاجتماعى والوظيفة . فالعملية والوظيفة والبناء مراحل ثلاث لفكرة واحدة يمكن استخدامها في تفسير الحياة الاجتماعية واذا فهمنا الوظيفة على أنها نتيجة العلاقة المتبادلة بين البناء والعملية فانه يمكن تطبيقها فى دراسة الدوام فى أشكال الحياة الاجتماعية وكذلك فى عمليات التغير فيهـا (رادكليف براون ، ٢١ ، ص ١٢) ومن هنا كانت التغيرات التي تحدث فى العمليات مرتبطة بالتغيرات التى تحدث فى الوظائف طالما أنها مرتبطين ارتباطا منطقيـا .

٤ - ويتضح مما سبق أن دراسات التغير في المجتمعات البدائية اقتصرت على نوع واحد من عمليات التغير وهو التعديل الذى تم أو لا زال في الطريق فى الحياة

الإجتماعية تحت تأثير غزو الأوربيين . وبذلك كان الاتصال الثقافى هو العامل الأول فى احداث هذه التغيرات أى أن المجتمعات البدائية على هذا الأساس تتغير فى الدرجة الأولى بفعل عوامل خارجية . فقد كانت قبل الغزو الأوربى فى حالة من التوازن والتوافق اقتضتها عزلتها النسبية واستقلالها واكتفائها الذاتى، وكل تغير أساسى يعتبر انحرافا عن حالة التوازن الأصلية تؤدى بالضرورة إلى تعديلات مقصودة . ولهذا اعتبر الأنثروبولوجيون حالة هذه المجتمعات البدائية قبل الغزو الأوربى نقطة الصفر zero point متوازنة أو ثابتة static نوعا بحيث يمكن اعتبارها الحالة التى كانت سائدة لفترة غير محددة من الزمان، والتغير الحقيقى الذى حدث هو الذى أخذ فى الظهور نتيجة للاتصال الثقافى بثقافات جد مختلفة . ولهذا كان من الممكن دراسة التغير على أساس المقارنة بين الأوضاع القديمة المتوازنة وبين الأوضاع الجديدة المتغيرة ، وقد صور راد كليف براون Radcliffe Brown إمكان ذلك ، لأنه يبين مجموعة من الناس قد يظل نموذج واحد من الحياة الاجتماعية هو نفسه تقريبا على مدى فترة معينة ولكن فى مدى كاف من الزمن تمر الحياة الاجتماعية بتغيرات أو تعديلات ، وعلى ذلك فانه بينما يمكن أن ننظر لحوادث الحياة الاجتماعية كمكونة لعماية ، فافه فوق هذا وذاك عملية التغير فى الحياة الاجتماعية وفى وصف متزامن synchronic تقدم تقريرا عن الحياة الاجتماعية كما هو موجود فى وقت معين مجرداً ما أمكن ذلك من التغيرات التى قد تكون جارية فى مظاهره ، وفى وصف التغير diachronic من ناحية أخرى نقدم تقريرا لمثل هذه التغيرات فى مدى فترة معينة . (راد كليف براون ، ٢١ ، ص ٤).

ولكن الاقتصار على تناول التغير الثقافى فى ضوء الاتصال الثقافى وحده كما جرت عادة الانثروبولوجيين أخيرا ، يؤدى إلى عدم تمام فهم عمليات التغير التى تحدث فى المجتمعات البدائية نفسها ، خصوصا وأنه وإن كان هذا الاتصال

هو الباعث الرئيسى فى التغير الا أنه بعد ذلك لا يظل كذلك ، فالتغيرات الاجتماعية سلسلة متصلة الحلقات وعن طريق التفاعل بين الثقافة البدائية والثقافة الأوربية يمكن أن تنشأ ظروف جديدة تؤدى الى مزيد من التغير داخل المجتمعات البدائية نفسها ، خصوصا وأن المجتمع البدائى لا يظل فى حالة سلبية مطلقة ازاء التأثيرات الأوربية . ولذلك كانت دراسة التغير على أساس الاتصال الثقافى وحده أمر يؤدى الى صعوبات متعددة من حيث المنهج والموضوع معا (راد كليف براون ، ٢١ ، ص ٢٠١ - ٢٠٢) .

٥ - حقيقة ان دور الاتصال الثقافى فى التغير على جانب كبير من الأهمية سواء فى المجتمع البدائى أو القرية ولكن قصر عمليات التغير عليه مجاف للحقيقة العلمية . فان للظاهرة الواحدة أكثر من سبب واحد كما أن هذه الأسباب بدورها مترابطة بحيث لا يمكن أن نفصلها ولو لغرض الدراسة فمثلا قد يكون فى استقرار البدائيين فى مكان أو قيامهم بأعمال جديدة معينة من التأثير على حياتهم الاجتماعية بحيث لا يمكن أن نرجع كل تغير الى عامل واحد. وفى القرية أيضا لا يمكن أن نرجع مظاهر التغير فيها الى أثر المدينة وحدها . وقد يكون صحيحا فى حالة القرية والمجتمع البدائى أن نقول ان المدينة أو الاتصال الثقافى كانا نقطة البدء فى التغير . ويظل كل منهما عاملا فى هذا التغير طالما كانت لها آثار واضحة . وكان من الممكن أن نربط التغيرات عليا بهما ،الا أن التفاعل الداخلى بين مختلف النسق الاجتماعية يؤدى بدوره الى تغيرات قد تكون أبعد أثرا من أثر العوامل الخارجية . بحيث يكفى أن نتبع سلسلة من العلية لا تتصل مباشرة بالخارج ومع ذلك فانه من الصعب فى البحث عن الأسباب - فى دراسات للتغير الاجتماعى - أن نفصل فصلا تاما بين العوامل الداخلية والخارجية ، وذلك لصعوبة تتبع أثر كل فئة منها على حدة وتعيين تغيرات يقال انها راجعة لعوامل فى الداخل، وتغيرات

يمكن نسبتها الى آثار من الخارج. فعمليات التغير فى المجتمع الواحد متداخلة منتشرة فى كل الأجزاء وأن تكن بنسب متفاوته الا أنها حقيقية واقعة لا يمكن أن تنسب الى مجموعة من العوامل دون غيرها . ولهذا فان مالينوفسكى فى نسبته التغير الى عاملين : التلقائى الداخلى ويؤدى الى ماسماه التطور المستقل ، والخارجى فى صورة الانتشار عن طريق الاتصال الثقافى ، (مالينوفسكى ، ١٧ ، ص ١) نسبة غير صحيحة الا من الناحية التصنيفية البحته ، لا توجد مجتمعات فى حقيقة الأمر تتغير من الداخل فقط أو من الخارج فقط ، والعوامل الكبرى للتغير : البيئه الطبيعية ، والظروف البيولوجية، والنظام التكنولوجى والنظام الثقافى ، وان كانت فصلت لغرض التصنيف إلا أنها أيضا يمكن قسمتها الى عوامل خارجيه وداخلية (ماكيفر وبيج ، ١٦ ، ص ٥١٣-٥١٧) ومع ذلك فلا يمكن لأحدها على حدة أن يصلح أساسا لتفسير التغيرات مهما كان نوعها . فالسليم أنها مترابطة وان اختلفت آثارها من حيث أن الأهمية والمدى الذى يمكن أن نذهب اليه فى سرعة عمليات التغير أو فى اتجاهها. ولذلك كان أهم ما وجه الى أجبرن ومدرسته أنه يعطى أهمية كبرى لعامل واحد وهو التكنولوجيا فى أثرها على المجتمعات المتحضرة ، وهذا ينطبق أيضا على الاتصال الثقافى كعامل أول أو وحيد فى التغير فى المجتمعات البدائية .

٦- ونتيجة لذلك لا يلزم نتيجة للاتصال الثقافى فى المجتمعات البدائية أو القروية أن يكون هناك حتمية فى دخول عناصر معينة فى الطليعة دون العناصر الأخرى وأعنى بذلك أن تدخل العناصر الماديه أولا ثم تليها فى الدخول العناصر اللامادية . فليست هناك قاعدة ضرورية لعمليات النقل أو الانتشار الثقافى . وهذا موقف مخالف لأجبرن حين يقول «عندما تبدأ الثقافة الثابتة (المتوازنة أو المتوافقة) فى التغير لا يكون هناك اتفاق فى جميع اجزائها فى التغير فى نفس الوقت، والتغير فى بعض

الأجزاء بصورة أسرع ـ الثقافة المادية ـ من الأجزاء الأخرى يؤدى الى الاختلال ويزداد الاختلال كلما كانت اجزاء الثقافة مرتبطة من قبل بشدة والاختلاف الذى قد يكون بين جزئين مرتبطين من الثقافة المتغيرة فى درجات السرعة غير المتساوية يمكن تفسيره بأنه تخلف Lag بالنسبة للجزء الذى يتغير بدرجة أقل ، لأن هذا يعني أن أحد الأجزاء يتخلف وراء الآخر (أجبرن ونيمكوف ١٩٠، ص ٥٩٢) .

ويفترض أجبرن هنا أن العناصر التي تتغير أولا هى العناصر المادية ولذلك فعند الاتصال الثقافى أو عن طريق تأثير المدينة تدخل العناصر المادية أولا وتتخلف وراءها العناصر اللامادية وهذا يؤدى إلى الاختلال . وإذا سلمنا جدلا بحتمية أسبقية الانتشار للعناصر المادية فإن ذلك لا يعني حدوث اختلال بالضرورة لأن هذه العناصر لا تتجمع فجأة وإنما تكون بالتدريج ، وقد يكون تواردها أسرع من التوافقات الاجتماعية ، إلا أن فكرة الاختلال أو التخلف تحمل عند أجبرن معني الاضطراب وهذا ما لا يحدث فى واقع الأمر . كذلك يكون إمكان قياس العناصر المادية وعدها بسهولة أكثر من العناصر غير المادية من الأساليب التي تجعل البعض يتوهم ضآلة التوافق أو السرعة فيها ، مع أن أجبرن نفسه يقول إن الاختراع وهو اب التقدم التكنولوجى عنده لا يقتصر على الناحية المادية بل إنه يمتد إلى الناحية اللامادية الأمر الذى يجعل الجانب المادى يتوافق ويتعدل نتيجة للحاجات الاجتماعية الجديدة ، كذلك إذا كان الاختراع نتيجة للاساس الثقافى القروى من المادة الخام والمعرفة ، والقدرة العقلية . والحاجة الاجتماعية (لندبرج ، ١٥ ، ص٥٠٧) فان التقدم التكنولوجى يصبح فى نهاية الأمر معبرا عن حاجات الجماعة المتزايدة وبالتالى لا يكون هناك محل لفكرة التخلف أو الاختلال ،

وما يثبت عليه من انتشار العناصر المادية أولا ، ولو كانت السابقة مع ذلك فلانها أسرع بطبيعتها ولأنها تعبر عن حاجات الجماعة المباشرة :

وهنا ينبغي أن نلاحظ أن انتشار العناصر المادية قد يكون جبريا خصوصا في المجتمعات البدائية وقد يترتب عليه نتائج بعيدة المدى قد تصل الى درجة التصدع فى الكيان الاجتماعى ، وقد يكون اختيارا كما هو الحال فى المجتمع القروى ـ فى مجتمعنا ـ فلا تنتشر العناصر المادية للثقافة الا بقدر الحاجة اليها ، ويدخل فى الاختيار عنصر المقارنة بين القديم والجديد فى مدى وفائه بالاغراض المطلوبة بأقل التكاليف ، لهذا فان التوافق الذى يتم فى القرية لكل عنصر مادى جديد يكون سريعا لا يؤدى الى أى أنواع الاختلال بعيد المدى .

٧ — هذا وينبغي أن نميز فى نمو الثقافة المادية بين نوعين : النمو الكمى والنمو الكيفى (سوروكين ، ٢٨ ص، ٤٧٩) . فالأول يعني زيادة فى العناصر المادية دون تحسن ملموس فى كيفيتها أى أن الزيادة تكون كما لا كيفا . والثانى يعني زيادة فى قدرة العناصر على تحقيق أيديولوجيتها أى الوفاء بالأغراض المنوطة بها . ولذلك قد ينتشر استخـــدام الراديو فى القرية دون أن يحقق منه ، اذا اقتصر القرويون على سماع اذاعات معينة كالقرآن والأغانى ، دون الاحاديث والتوجيهات . وقد ينتشر استخدام المواقد البترولية دون تعديل فى شكل المنزل القديم القائم على تخصيص مكان معين ـ الكانون ـ لطهى الطعام كذلك قد ينتشر استخدام السيارة والقطار فى تنقلات القرويين دون تغيير فى شكل الملابس لتساعدهم على سهولة الحركة بالنسبة لوسائل المواصلات الجديدة . ومعنى ذلك أن الانتشار الكمى لا يقتضي بالضرورة تعديلا كيفيا مساويا ، وعدم الارتباط هذا بين الكم والكيف فى العناصر المادية هو الذى يؤدى الى عدم الاختلال أما اذا

ارتبط النمو الكمي بالضرورة بالنمو الكيفي لانطواء العناصر المادية على هذا الارتباط وظل القرويون مثلا على حالتهم السابقة فقد يكون للتخلف في هذه الحالة وجود ، ونلاحظ أنه في المجتمع القروي يرتبط النمو الكمي للعناصر المادية بالمستوى الاقتصادي والتقليد ، أما النمو الكيفي فانه يرتبط بزيادة الانتشار الثقافي العام :

الانتشار الثقافي

ويلزم الآن مزيد من الإيضاح فيما يتصل بفكرة الاتصال الثقافي cultural contact التي تعتبر الباعث الأول في المجتمعات البدائية لسلسلة التغيرات التي تحدث في الحياة الاجتماعية والثقافية .

١ ـ ففي المجتمعات الصناعية يكون هناك ارتباط بين التكنولوجيا والانساق الثقافية بحيث أن كل تغير في أحدهما يؤدي إلى تغير في الاخرى . ولكن اذا حدث انتشار للتكنولوجيا من أحد هذه المجتمعات الى مجتمع آخر ، فلا يلزم أن أن تتغير الانساق الثقافية في المجتمع الاخير في صور موازية للتغير في المجتمع الاول ولذلك فقد يكون لليابان وأمريكا وروسيا قد يكون لهم نظام التكنولوجيا نفسه ويكون لكل نظرة خاصة للحياة ، فالثقافة في وجه منها تقييم evaluation وفي الوجه الآخر تعبير ex pression والتقييم يتغير بتغير التجربة إذا أدت إلى إشباع الحاجات أو العكس . وكل عصر له قيمة ، بل أنه في المجتمع الواحد نجد اختلافا كبيرا في الاهتمامات أو المصالح الثقافية (ماكيفرويبج ، ١٦ ، ص ٥١٧ — ٥١٨) .

ويلاحظ أن التكنولوجيا والنسق الثقافية في المجتمع الصناعي تتغير في الدرجة الأولى من الداخل لوجود المادة الخام والمعرفة اللازمة الى جانب القدرة العقلية اللازمة للاختراع والحاجة الاجتماعية التي تؤدي الى مزيد من التقدم في هذا الميدان .

ولهذا يكون الانتشار الثقافى بالنسبة لهذه المجتمعات إضافة غير جوهرية لما هو موجود فعلا . ولا يكون بذلك عاملا له خطره مثل الانتشار فى المجتمعات الاقل وهى المجتمعات القروية والبدائية . ونحن نعمم هذا القـــول على كل المجتمع الصناعى على الرغم من انطوائه على وحدات اجـتماعيه تتأثر بالتكنولوجيا والنسق الثقافيه فى المدينه ويكـون مركزها فى التغير مماثلا إلى حد كبير لمركز القرية فى المجتمع غير الصناعى حين تتأثر بالمدينة .

والذى دعانا الى هذا القول الاختلافات الواضحة بين الحياة القروية فيها وفى المجتمعات الأخرى التى لم تتقدم الصناعه فيها إلى درجه تؤثر فى الانتاج الزراعى والتنظيم القروى بصفة عامة ،فأمريكا فى مرحلة الاستعمار تختلف تماما عن أمريكا الصناعية اليوم ، وأهم ما نلاحظه عليها أن القرية أصبحت غير مهمة ولم تعد العائلة تقوم بالأدوار التى كانت تقوم بها من قبل(أجبرن ونيمكوف ، ١٩ ص ٥٨٧ - ٥٩٠) . أى أن الحياة القروية أصبحت ثانوية لا تقوم فى وحداتها الأساسية على القريه وانما تقوم على المزرعه التى تكاد تأخـــذ بكل أسباب الحياة الحضرية فى المدينة ولهذا كانت دراسة الحياة الريفية فى مجتمع صناعى كالمجتمع الامريكى مختلفة الى درجة كبيرة عن دراستها فى أنواع أخرى من المجتمعات كالمجتمع الريفى فى مجتمعنا (لوميس وبيجل ، ١٤) .

فالانتشار الثقافى بالنسبه للمجتمع الصناعى من طبيعة مختلفة عن الانتشار فى المجتمعات الأخرى ـ فهو اما إنتشار من هذا المجتمع الى الخارج ـ أى المجتمعات الأخرى . أو انتشار من مراكز الصناعة والفكر الى الأجـــزاء الأخرى فى المجتمع نفسه . فهو إذن لا يكـــون انتشارا نتيجه لتقـــابل ثقافتين مختلفتين .

٢ -ويكاد الأمر بالنسبة للمجتمع البدائى يكون فى الطرف الآخر .فالانتشار الثقافى من حيث هو اصطلاح وضع خصيصا ليصور الآثار التى تترتب على تقابل الثقافة الأوربية بالثقافة البدائية وكل منهما مختلف تماما عن الآخر ، وليشرح

العمليات التي تغير من الحياة الاجتماعية والثقافية عند البدائيين فى الأحوال التي يتصلون فيها بالأوربيين المستعمرين . والانتشار على هذا النحو يتضمن أثر التكنولوجيا والنسق الثقافية الأوربية معا ، لأن الاوربيين فى كل مجتمع بدائى يمثلون ثقافة معينة ، لها نظامها التكنولوجى المرتبط بالمظاهر الثقافية : ولهذا تتفاعل الثقافتان كل منهما ككل ولا يجوز لنا القول أن التفاعل يكون أولا عن طريق العناصر المادية ثم العناصر اللامادية . فلا محل هنا للقول بأنه عندما تتقابل ثقافتان مختلفتين ، تدخل العناصر المادية أو الاقتصادية أو التكنولوجية أولا ثم يتبعها العناصر السياسية الأيديولوجية كما يتجه إلى ذلك كارل ماركس وأجبرن ورالف لنتن و توينبي وماكيفر ؛ لأن مثل هذا الرأى يفترض أن صراعا حادا ينشأ بين العناصر اللامادية للثقافتين الأمر الذى يؤخر دخولها . والرأى السابق تكذبه الحقائق المنطقية والأدلة الواقعية ، فليست هناك قاعدة لدخول العناصر التكنولوجية أو الدينية أو الأخلاقية ، فقد يدخل أحدهما أولا . لأنه إذا تقابل فردان يوميا فليس من الضرورى أن يأخذ أحدهما عن الاخر الاقتصاد التكنولوجيا والاخلاق بالترتيب وكذلك الأمر بالنسبة لثقافتين . فالميكسيكيون فى Tepozrlan كما يقول ردفيلد استعاروا من الأسبان العناصر اللامادية أولا ؛ وكما يقول وانج وشنج Wang, Cheng أنه عند ما اتصلت الصين بالغرب لم يكن التغير الاجتماعى الذى حدث يحمل فى مظهره استعارة العناصر المادية واللامادية بالترتيب ، بل العكس كانت الاستعارة فى مجال الايديولوجيات سابقة على الماديات (سوروكين ، ٢١ ، ص ٥٧٨ — ٥٧٩) .

ومع التسليم بعدم حتمية دخول عناصر بالذات أولا عند التقاء الثقافة الأوربية بالثقافة البدائية إلا أنه من الصعب أن نحدد بدقة الطريقة التي تدخل بها العناصر على اختلاف أنواعها ، وتزداد الصعوبة خصوصاً اذا كان البحث في مجال

اللاماديات وقد أدرك هذه الصعوبة علماء الأنثروبولوجيا الامريكان حين كانوا يدرسون الهنود الحمر ، ولذلك كانوا يفضلون دراسة الثقافة على البناء الاجتماعى (إيفانز بريتشارد ، ٨ ، ص ١٠ — ٢٠) :

٣ — ويصور التعريف الذى وضعه مالينوفسكى التغير الثقافى — والذى ينطبق خاصة على المجتمعات البدائية — « التغير هو العملية التي يتغير بواسطتها نظام المجتمع الحالى فى نواحيه الاجتماعية والسياسية والمادية من شكل الى آخر ، طبيعة الانتشار الذى يتم عن طريق الاتصال contact مع ثقافة أعلى higher فهو لا يشمل العناصر المادية وحدها وإنما يشمل أيضا العناصر اللامادية خصوصا إذا عرفنا أن الأوربيين كانوا يدخلون المجتمعات البدائية وهم مزودون بالعناصر التكنولوجية المميزة لثقافتهم مع العناصر اللامادية وأخصها بعثات التبشير وكان هدفهم الأساسي القضاء على الأسس الرئيسية التي تقوم عليها الحياة البدائية سواء من حيث البناء الاجتماعى أو العناصر المادية الوثيقة الارتباط به ولكن طبيعة التقاء الثقافتين البدائية والاوربية والتأثيرات التي تتم عن هذا الطريق لها نموذج مختلف عن القرية مثلا ، فالاوربيون يعيشون وسط المجتمع الذى يصبح فى هذه الحالة مجتمعا مركبا composite society (رادكليف براون ، ٢١ ، ص٢٠١ — ٢٠٢) ولذلك يكون الاتصال الثقافى والنتائج المترتبة عليه غاية فى الصعوبة من حيث التفسير ، ولهذا فان رادكليف براون ينقد مالينوفسكى فى اتجاهه إلى تفسير التغير فى المجتمع البدائى عن طريق الانتشار عن طريق الاتصال الثقافى بالاوربيين ، لأن ذلك يعني أن التأثير من جانب واحد إنما من الثقافة الأكثر قوة ، بينما تكون هى بمعزل عن التأثر وهو أمر مجانب للحقيقة تماما . ومع تسليمنا بأن الانتشار الثقافى لا يمكن أن يكون من جانب واحد بل هو بالضرورة ذو اتجاهين كما سبق أن أوضحنا ، إلا أن الذى يعنينا هنا أن تبرز الاختلاف بين المجتمع البدائى والمجتمع القروى في هذا الصدد .

فالبدائيون يدخلون فى علاقات مباشرة مع الأوربيين ، وهؤلاء من ناحية أخرى يقيمون فى المجتمع إقامة دائمة الأمر الذى يخلق حالة من الصراع القوى ، كما أن الأوربيين يتجهون إلى فرض التغيرات إما عن طريق القوة أو عن طريق خلخلة البناء الاجتماعى بوسائل مقصودة وهذا وضع لا تتعرض له القرية على هذا النحو . ذلك لأن تأثير المدينة لا يكون فى أغلب الأحيان مباشرا ولا يتصل سكان المدينة بالقرية إلا بطرق محددة ، ولهذا فان الانتشار الثقافى من المدينة الى القرية لا يحمل طابع القصر بل انه يسير فى مجراه الطبيعى يتعرض لكثير من العقبات حتى يتم له التأثير فى حياة القرويين . هذا الى أن القوانين التى تصدرها الدولة تحمل طابع الخلخلة ولا تصدر فى سرعة كبيرة وإنما على فترات قد تطول أو تقصر . والقروى فيما عدا ما يتعلق بالقانون تكون لديه الحرية للمقارنة بين القديم والجديد ، واعتناق الجديد أو استخدامه إذا لم يحدث قلقلة فى القواعد التى بنى عليها حياته الخاصة والعامة ، كما أن التغير الذى يتم عن طريق تأثيرات المدينة ينصب فى الدرجة الأولى على المظاهر المادية ، وهنا تتدخل عوامل كثيرة مثل المستوى الاقتصادى وملائمة الظروف المحلية كذلك تصبح المدينة منطقة جذب كلما زاد ظهورها فى حياة القروى كمكان ملائم لأشباع حاجاته المتزايدة خصوصا الميدان الاقتصادى .

وسوف نرى فيما بعد أن التغيرات الداخلية فى القرية وخاصة فى مجال التنظيم العائلى وما صاحبها من نمو القرية ، تؤدى الى ظهور وحدات أكبر من العائلة فى توجيه السلوك كمجتمع القرية ككل والمدينة ، ونتيجة ذلك أن الانتشار الثقافى من المدينة إلى القرية لا يحمل هذا الاتجاه دائما ، بل ازدياد صلات القرى بالمدينة تؤدى بدورها إلى اتجاه عكسى من حيث الانتشار . وعلى كل حال يكون الانتشار الثقافى من حيث السرعة ودرجة التأثير والعمليات التى تحدث

نتيجة له فى القرية مرتهنا بعوامل كثيرة تتصل بطبيعة القرية نفسها من حيث سهولة المواصلات وتوزيع الملكية والقرب أو البعد عن المدن بصفة عامة : الأمر الذى يؤدى الى وضع عدة قرى فى نموذج واحد لتشابهها فى هذا الصدد. وقد أشرت من قبل الى احتمال وجود نماذج أخرى على أساس التشابه فى نواح أخرى :

٤ — والانتشار عن طريق الاتصال الثقافى بين ثقافتين - فى حالة المجتمع البدائى والمجتمع الأوربى (ممثلا فى المستعمرين) - يعني أن كلا منهما ثقافة مستقلة بذاتها ومتكاملة الأجزاء : إلا أنه يفترض فى هذه الحالة أن إحدى الثقافتين أعلى أو أكبر (الثقافة الأوربية) والاخرى أقل أو أصغر (الثقافة البدائية) ، وأن التفاعل - على عكس الاتجاه السائد بين الأنثروبولوجيين - يكون بين الثقافتين بغض النظر عن درجة تأثر كل منهما فى عمليات التفاعل أما بالنسبة للقرية فإنه من الممكن أن نستعير اصطلاح الاتصال الثقافى بواسطة تأثيره وهو الانتشار فى وصف العلاقة بين المدينة والقرية وما يترتب على هذه العلاقة من عمليات تغيرية متبادلة ، ولكن طرفا العلاقة فى هذة الحالة غير مستقلين بذاتهما ، فالقرية مجتمع جزئى part society وثقافتها ثقافة جزئية part culture وهذا هو شأن المدينة أيضا . ولذلك تكون العلاقة بين القرية والمدينة علاقة بين متغيرين variables لأن التغير فى احداها يؤدى الى تغير فى الأخرى. وعند الدراسة أدرس أولا وقبل كل شيء كيف يؤثر المتغير (المدينة) فى المتغير الآخر (القرية) ولا أدرس العلاقة العكسية لان ذلك يتصل بموضوع اخر ليس هنا مجال بحثه . والدراسة على هذا النحو تسير على أساس منطقى لأن الانتشار الثقافى عن طريق الاتصال تتأثر به الثقافة الكلية أولا وتهبط التأثيرات فى سلسلة الحلقات حتى أصغر الوحدات المكونة لها وهى القرية، وبالتالى تكون قد مرت قبل ذلك بالقرية ، إذن فالمدينة من ناحية العلية تمثل السبب cause

والقرية تمثل النتيجة effect واستخدامى لاصطلاح الاتصال الثقافى مساويا لأثر المدينة لايختلف فى كثير عن فكرة ردفليلد أن المدينة تمثـل من حيث التغير التقاليد العليا أو الكبرى high tradition والقرية تمثل التقـاليد الدنيـا أو الصغرى little tradition والتفاعل بينهما يؤدى إلى تغيرات فى احداهما أو كليهما . (ردفيلد ، ٢٥ ، ص ٩١-٩٢) وخـلاصة موقفه أنه لايمكن دراسة القرية فى حالة الثبات أو التوازن synchronic أو فى حـالة التغـير diachronic دون أن نضع فى تقديرنا علاقتها بالمدينة ـ حيث مركز القـوة والفكر والتقاليد الكبرى ـ واعتمادها الدائم عليها :

٥ ـ وهذا ينطبق ايضا على القوانين التي تصدرها الحكومة والتيقد تنظم الإنتاج الزراعى أو الحياه الاجتماعية ، فانها لاتنفذ في القرية إلا عن طريق المدينة فالقرية وحدة من تنظيم إدارى مركزه مدينة معينة ، وهذهالمدينةوحدة من تنظيم أكبر متصل بالحكومة المركزية مباشرة . ولذلك فإن تأثير الدولة ككل يصل القرية عن طريق المدينة . ولهذا تـكون المدينة مركز الانتشـار الإدارى والمادى والإصلاحى والاجتماعى جميعا . ولهذا يكون تأثـيرها في القرية أوضح من تأثير أى وحدة أكبر منها ، وعندما تمايز المدن من حيث خصائصها العامة كأن تكون مركزا تجـاريا او صناعيا أو علميا ، فان هـذا يطبع عمليات الانتشار الثقافى منها إلى القرى بطابع خاص . وقد يكون هـذا التمايز بين المـدن من العوامل الأساسية التي تختـار على أساسهـا النموذج في دراسة المجتمع القروى فى مجتمعنا مثلا . وعلى ذلك فالاتصال الثقـافي بين القـرية وما يؤدى إليـه من التغـيرات التي تحـدث في القرية ، عن طـريق عمليات الانتشار ، له الخصائص التالية :

(١) أنه يؤثر بطريقة مباشرة وبطريقة غير مباشرة بعكس الحال في المجتمع البدائي الذى يكون تأثيرة فيه مباشرا . فهو فى القرية يؤثر مباشرة عن طريق

القوانين والإصلاحات الحكومية وبطريقة غير مباشرة فى النواحى الأخرى وخصوصا ما تعلق بالثقافة المادية .

(٢) أنه ليس العامل الوحيد أو الأهم فى التغير الاجتماعى والثقـافى فى القرية ، بل انه أحد العوامل فقط ، بعكس الحال فى المجتمع البدائى حيث يكون أهم العوامل جميعا .

(٣) أنه لا يؤثر مستقلا . وتختلف سرعة تأثيره من حالة لأخرى ، فكلما زادت التغيرات فى البناء الإجتماعى فى القرية . وعلى الأخص فى العـائلة — نتيجة للعوامل الداخلية ، زاد أثره . ولذلك فسرعته واتجاه عملياته مرتبطان بأثر التغيرات الداخلية .

تفسير التغير الاجتماعى

١ — فى دراسة محددة يكون الباعث الاول هو الكشف عن عوامل التغير وعملياته واتجاهاته وليس محاولة الوصول الى « قوانين » أو « تعميمات » ذات صفة عامة وعن طريق إجراء عدة دراسات من هذا النوع فى مناطق مختلفة من المجتمع القروى فى مجتمعنا — إلى جانب الدراسات التي أجريت وتجرى الآن في مختلف المجتمعات الريفية فى أنحاء العالم يمكن ، عن طريق المقارنة، الوصول الى تعميمات مع ما يكتنف هذه التعميمات من صعوبات بالغة لاختلاف الظروف التي تعيش فيها المجتمعات ولتعدد العوامل وتداخلهـا واختلاف آثارها الأمر الذى يجعل « سن قانون » يحمل فى كلمات قليـلة تحديدا لسير ظاهرة معينة أمرا بالغ الخطورة من ناحية الدقة العلمية . وتبدو هذه الصعوبة أكثر في دراسات التغير حين تكون فرصة التنبؤ بسير الظاهرة قليلة جدا ، إلا اذا وضعنا سلسلة لا تنتهى من الشروط . ولعل التغير المستمر الذى يميز الظاهرة الإجتماعية عن الظاهرة الطبيعيـة هو الذى يميز القانون الاجتماعي عن القانون الطبيعي من حيث الدقة والشروط المحددة . ومهما قيل

إن القانون السوسيولوجى ، يمكن وضعه إذا كان يتصل بأشكال الظواهر دون مضموناتها لأن الشكل لا يتغير إلا قليلا وفى حالة تغيره يمكن قياسه موضوعيا (إحصائيا) (لندبرج ، ١٥ ، ص ١٣٣ — ١٥١) فان الصعوبة مع هذا التفسير « السلوكى » لا تزال قائمة .

٢ - ولهذا كانت محاولات إقامة قوانين للتغير lawsof change مثل « الدافع للتغير قد يأتى من خارج المجتمع أو من داخله » أو « أن التغيرات الأولية التى تدخل المجتمعات عن طريق تغيرات فى البيئة الخارجية قد تتضمن اما زيادة أو نقصانا فى الدرجة scale — أى عدد الأفراد الذين يكونون فى علاقة مع التغيرات ودرجة الشدة فيها (ولسن وولسن ٣٠، ص ١٣١-١٣٥) أمراً فيه مخاطرة كبيرة . ولهذا تتعرض مثل هذه القوانين لنقد شديد . أولا - لأن المادة التى بنيت عليها هذه القوانين ناقصة الى درجة كبيرة ، وثانيا لأن التحليل العامى الذى أدى اليها متناقض ، من حيث أن افتراض وجود منهج خاص لدراسة التغير الإجتماعى منفصل عن مناهج الدراسة الأخرى للظواهر الإجتماعية كما هى موجودة الآن مثلا مغالطة منطقية ، فسواء كنا ندرس مواقف اجتماعية كما لو كانت ثابتة متكررة أو لكشف النمو أو التغير فيها فاننا نطبق نفس التحليل الاجتماعى الذى يقوم على أساس التساند بين الظواهر ، فعندما تبدأ ظاهرة فى التغير فانها تؤدى الى تغيرات مصاحبة co-variations فى الظواهر الأخرى ووضع القوانين الخاصة بالتغير هو فى جوهره محاولة للارتفاع من مستوى الدراسات الجزئية للتغير ، وما يترتب على ذلك من عوامل وعمليات ونتائج واتجاهات جزئية ، الى مستوى التجريد ، ويمثل سوروكين هذه النزعة خصوصا فى الدراسات السوسيولوجية وكتابة الضخم Social and Cultural Dynamics محاولة لتقنين التغير بالإعتماد على دراسات متعددة مختلفة ، حتى أن كثيرا من علماء

الإجتماع يصفون نتيجة محاولته بأنها خرجت عن نطاق البحث العلمى فى علم الإجتماع إلى نوع من فلسفة التاريخ . ولهذا توضع نظرياته فى مصاف نظرياته أوجست كونت وشبنجلر وتوينبي .

٣ – ولهذا نكتفى هنا بتفسير التغير الاجتماعى فى القرية على أساس العلية بين المتغيرات . فالبحث عن الأسباب يؤدى الى تحديد العلاقة بين المتغيرات والخطوة الأولى أن نتأكد من أن هناك تغيرا مصاحبا بين متغيرين ، لأن التغير المصاحب لا يعنى بالضرورة أن المتغيرين مرتبطان عليا ؛ لأنه من الممكن أن يكونا مستقلين أحدهما عن الآخر وقد يكون التغير المصاحب راجعا الى عوامل أخرى ، وأبعد من ذلك أننا عندما نظن أن هناك علية بين متغيرين ، فان مجرد التغير المصاحب لا يدلنا على أى المتغيرين السبب وأيهما النتيجة والأثر . فلو ربطنا مثلا بين زيادة السكان والهجرة باعتبارهما متغيرين والأول أدى إلى الثانى لتدخلت عوامل أخرى مثل زيادة الفرص الإقتصادية الخارجية أو الإضطهاد الدينى أو سهولة المواصلات أو طبيعة دورة العمل (أجبرن ونيمكوف ، ١٩ ، ص XIX) ، وكل منها يمكن أن يكون سببا فى الهجرة . والمهم هنا أن نحدد الإرتباط الوثيق بين المتغيرين بحيث أن عدم وجود أحدهما لا يظهر الثانى وهكذا .

٤ – وإذا كان التغير لا يمكن تفسيره إلا فى ضوء تغير آخر ، فإن التغير لا يمكن تفسيره فى ضوء عامل دائم constant أى عامل لا يتغير . ولذلك لا يمكن تفسير تغير فى منطقة معينة بأثر المناخ لأن المناخ عامل دائم ووجوه من قبل لم يؤد الى التغير . ولكن إذا كانت هناك مقارنة بين منطقتين مختلفتى المناخ ، على أساس وجود تغيرات يمكن إرجاعها إلى أثر المناخ فان المناخ فى هذه الحالة يمكن أن يكون متغيرا لأنه لا يكون دائما ، أى تشابه الأثر فى هذا النوع من المقارنة . ومع أن العامل الدائم لا يمكن أن يكون سببا فى تغير شىء متغير ، فانه مع ذلك يمكن أن يكون عاملا فى التغير ، ولذلك فان غريزة العدوان لا يمكن أن تكون

سببا فى الحرب لأن هذه الغريزة لم تتغير فى السكان فى زمن الحرب أو زمن السلم ، ومع ذلك فهذه الغريزة عامل من عوامل الحرب ، لأن عدم وجودها قد يؤدى إلى حالة لا تنشب فيها الحرب وعلى هـذا الأساس قد يـكون للظاهرة عدد من العوامل المسببة التغير .

٥ — هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى نلاحظ أن كل نسق اجتماعى يعتمد على ظروف معينة فاذا تغيرت هذه الظروف تغير النسق ، ولذلك كان التغير الاجتماعى فى واقع الأمر استجابة لظروف متغيرة (ماكيفر وبيج ، ١٦ ، ص ٦١٢) كما أن كل تغير فى علاقة الإنسان بالبيئة يعنى بالضرورة بعض التغير فى علاقته بأقرانه لأن العلاقات التى كانت قائمة فى حالة فرضية من التوازن بين الأفراد أو الجماعات كانت تمثل اتجاها معينا لهذه العلاقة المتبادلة ، وكلما تغير الإتجاه تغيرت صور التوازن وهكذا .

٦ - ولذلك فان أسباب التغير فى أى نسق اجتماعى متضمنة فيـه بذاته أى أن التغير فى النسق تغير ملازم أو داخلى immanent (سوركين ، ٢٨ ، ص ٦٩٦-٧٠١) ومثل هذا التغير يؤدى الى نتائج تعين بدورها اتجاه التغير التالى فان تقسيم ملكية العائلة يؤدى إلى سلسلة من النتائج تعمل على إحداث تغيرات أخرى فى العائلة ، وهذا يعنى أن العائلة تحتـوى على بذور تغيراتها المستقبلة . وليس معنى هذا أن التغير فى أى نسق لابد أن يكون بالضـرورة داخليا ، بل إن أثر العوامل الخارجية يظهر فى عمليات التغير ولكن دورهـا يشمل الإسراع أو التأخير فى التغير الملازم أو الداخلى . أو تسهيل أو تعويق تحقيق النسق لإمكانياته أو تسهيل أو تعويق تحقيق النسق لإمكانياته أو فى تعديل لبعض سماته الثانوية . وتكون العوامل الخارجية الاجتماعية والثقافية أكثر أثرا خصوصا ـ فى حالة القرية مثلا ـ إذ أصبح النسق جـزءا من نسق أكبر ويبدأ هذا الأخير فى التغير .

كما أن أجزاء النسق أو القرية تميل الى التغير فى وقت واحد أو فى معية togetherness ولكن بنسب متفاوتة . ومعنى ذلك أنه فى الظروف العادية ـ كما فى القرية ـ تتغير العائلة مثلا من الداخـل لتغير الظروف التى كانت تعتمد عليها . وهذا التغير فى العائلة يؤدى بدوره إلى سلسلة من التغيرات فى المظاهر الاجتماعية والثقافة التى كانت مرتبطة بها فى حالتهما السابقـة : وتستمر التغيرات تنتشر فى كل اتجاه ، ويكون دور العـوامل الخارجيـة (الاجتماعية والثقافية) منميا أو مقوما لاتجاهات التغير بحسب الأحـوال ، ويزداد أثر هذه العوامل كلما زادت صلة العائلة كوحدة بوحدات أكبر منها كمجتمع القرية أو المدينة، خصوصا اذا كانت هذه الوحدات الأكبر تتغير هى الأخرى.

الفصل الخامس

كيف نفسر عملية التغير

أولا - العوامل الأساسية :

تميل نواحي النشاط اليومية فى معظم المواقف الاجتماعية إلى أن تصبح نمطية، إلى جانب أنها تصبح متمشية مع التنظيمات الثقافية التي تتوافق مع المظاهر العامة للبيئة الطبيعية والسمات النفسية والفيزيائية للناس ، بالاضافة إلى النماذج السائدة للجماعات ، ولذلك فان التجديدات الأساسية التي تتم فى إطار الحياة الاجتماعية والثقافية على أى مستوى من درجات الاجتماع الانساني سوف تصيب النمط بالاضطراب كما تصيب توافقه مع الجوانب الأخرى التي كان يكون معها فى المجتمع أو الجماعة وحدة بنائية ووظيفية متكاملة. ونحن نعلم أن هذا الاضطراب فى حد ذاته عبارة عن اختلال التوازن الذى يجعل من أى نظام متوازن قبلا ، غير قادر على تأدية وظائفه، ولهذا فان هذا الاختلال يؤدى إلى سلسلة من التغيرات التوافقية (١) .

وفى أى موقف اجتماعى نستطيع أن نكتشف ثمة أربع عوامل أو ظروف هامة تعتبر عواملا أساسية فى كل تغير اجتماعى : البيئة الطبيعية ، الجماعات الانسانية الموجودة فعلا ، الثقافة السائدة ، المظاهر البيولوجية والسيكولوجية

---

(١) التغيرات التوافقية هى التغيرات التي تحدث نتيجة لتغير أحد العوامل الأساسية ويكون التغير التوافقى هو الاستجابة للتغير فى هذا العامل . وقد تؤدى التغيرات التوافقية من جانبها إلى تغيرات فى المواقف الاجتماعية المرتبطة بها . وهكذا ؟

للناس وذلك فان أى تفسير فى عامل أو أكثر من هذه العوامل سوف يثير تعديلات توافقية فى الانساق المترابطة للسلوك الإجتماعى : وبهذا تبدأ فى الحركة سلسلة مترابطة من التغيرات الاجتماعية . وينبغى أن نضع فى الذهن دائما أن واحدا من هذه العوامل لا يستطيع أن يعمل منفردا أو مستقلا عن عمل العوامل الأخرى ، لان هذه العوامل مرتبطة أحدها بالآخر وكل منها بالشكل بطرق متعددة ومختلفة فى نفس الوقت ، ولكننا لغرض التحليل العلمى نحاول أن نصل الى فهم عملية التغير الاجتماعى عن طريق النظر الى كل عامل على حدة كما يلى :

١ — البيئة الطبيعية : وتشمل جميع الظواهر الفيزيائية التي ليست من صنع الانسان واهمها مصادر الحياة والمناخ والطبوغرافيا والتربة وباطن التربة ومافيه من معادن ، والنباتات والحياة الحيوانية . والتغير فى أى من ظواهر هذه البيئة الجغرافية قد يكون بفعل عوامل لا انسانية أو طبيعية أو بفعل عوامل ترجع الى نشاط الانسان الاجتماعى . ومثال ذلك قد تثور البراكين أو تحدث ذبابات فى المناخ أو قد يغير النهر مجراه دون تدخل من الانسان ؛ ولكن الانسان من جهة أخرى قد يستنفد المعادن التي فى باطن الأرض أو يزيل غابة بأكملها أو قد يصنع بحيرة صناعية .

والتغيرات الاجتماعية التوافقية قد تحدث نتيجة لتعديلات فى بعض مظاهر البيئة الطبيعية . ومثال ذلك ما قد يحدث من تغيرات فى النشاط الاقتصادى أو طرق الزراعة أو العادات والتقاليد العائلية نتيجه الأخذ بالزراعه الآليه وأبرز الأمثلة على ذلك عندما يغير القروى بيئته ويهاجر الى المدينه فان طريقة حياته بأكملها يصيبها التغير الأساسي . كما أنه فى بعض البلاد التي تعمل بعض جماعاتها كوحدات فى عمليات التعدين قد يحدث أن تختفى جماعة من المعدنين أو قد تتجه الى نوع آخر من النشاط الاقتصادى إذا استنفدت كل طاقات المناجم التي كانت تعمل فيها .

وأكثر من هذا قد يؤدى التعديل فى الظروف الجغرافية الى فرض تغيرات فى أحد العوامل المهمة .ولذلك فان العائلة العاملة فى الزراعة اذا هاجرت الى مدينة صناعية فان حجم العائلة يصبح أصغر .اذن فى مثل هذا المثل وكثير غيره تتسبب التغيرات الاجتماعية والثقافية المتوافقه عن تعديلات فى العوامل المرتبطة.

(٢) التعديل الذى يحدث فى الجماعات الانسانية. قد يكون مصدرا آخر من مصادر التغير الاجتماعى . وهذا ليس راجعا لأن الجماعات تنظم وتفرض أنواع السلوك المتوقع من اعضائها فحسب بل لأنها فى نفس الوقت عبارة عن وحدات تقوم ببعض الوظائف الاجتماعية الهامة.ولهذا فان التغيرات التي تتم فى الجماعات تؤدى وتعكس فى نفس الوقت الانساق الخاصة بالسلوك المتوقع والنماذج الاجتماعية السائدة بما تجريه من قواعد ومقاييس .

ونشير هنا الى أن هناك أربع نماذج من التغيرات الجماعية يمكن أن تؤدى الى تغير اجتماعى .

ا ــ التغير فى كثافة السكان :

ب ــ التعديلات التي تحدث فى التكوين الجنسى أو العمرى ؟

جـ ــ التغيرات التي تحدث فى عدد وأنواع وحدات الجماعة .

د ــ ظهور نماذج جديدة من الجماعات او اختفاء نماذج قديمة منها :

مثل هذه التغيرات التي تحدث فى الجماعات قد تؤدى إلى تغيرات اجتماعية توافقية عن طريق تغير الحاجات الجماعية التي كان السلوك الجماعى يقوم بها ومثال ذلك أن حاجات الأسرة الحضرية الصغيرة أو المنعزلة تختلف أساسا عن حاجات الأسرة الكبيرة المكتفية بذاتها ، ومن ناحية أخرى تجد أن التغيرات الجماعية تغير من امكانيات السلوك الاجتماعى والوظيفة الجمعية ومثال ذلك أن الأسرة الريفية الكبيرة (العائلة والبدنة) يمكن أن تقوم بعدة وظائف

تعجز عنها الأسرة الحضرية الزوجية أو الفردية : وبالاضافة إلى ذلك تتغير التوقعات الاجتماعية بتغير العدد والنموذج والحجم وتعقد البناء الجماعي :

كما أن التغيرات التي تتم في طابع الجماعة سوف تؤدي إلى إحداث تأثيرات واضحة على واحد أو أكثر من العوامل الأساسية الأخرى. فكلما صغر حجم العائلة فانها تصبح أقل قدرة على مواجهة الظروف الجغرافية المتصلة بعملية الزراعة كذلك كلما صغر حجم العائلة فان الانساق الثقافية للسلوك العائلي تتغير تغيرا أساسيا . أي أننا نرى أن التغير في بعض الظواهر أو الملامح المتصلة بالجماعات الاجتماعية يؤدى الى سلسلة من التغيرات الاجتماعية التوافقية .

٣ ـ الثقافة التي تعبر عن نسق من العلاقات الاجتماعية التي تجعل منها نمطا يمكن أن تكون نفسها مصدرا للتغير الاجتماعي . ذلك لأن الثقافة لها صفة «التكوين التلقائي الذاتي الديناميº» فاذا أخذنا أي نسق ثقافي خاص فان التجديد قد يأتي من الداخل (أي داخل الثقافة) أو من خارجها ، وهناك على ما نعلم ثلاثة مصادر كبرى للعناصر الثقافية الجديدة وهي الاختراع والانتشار والاستعارة وكقاعدة تتغير الثقافة عن طريق تجمع العناصر أو المكونات . وأحيانا وليس كقاعدة قد تفقد بعض العناصر القديمة أثناء عمليات التغير ولكن يتكرر بصفة عالية أن تستمر العناصر القديمة وتعيش جنبا الى جنب بصورة تختلف أو تتغير فيها أنماط السيادة أو التساند لاى منها .

وغني عن البيان أن التغيرات الثقافية تغير المطالب كما تعدل مدى الامكانيات السلوكية ومثال ذلك أن الأسرة العاملة في الزراعة إذا استخدمت الجرارات والوحدات الكهربائية والغسالة الكهربائية والموقد البترولي أو وحدات التبريد فانها قد تكون استعارت بذلك عناصر ثقافية جديدة ولكنها توضع جنبا إلى جنب مع العناصر الاخرى التي كانت لها وهي تعيش على امكانيات ثقافتها الاصلية.

ومع ذلك فقد تتسبب فى احداث عدة تغيرات فى طريقة الزراعة أو العمل المنزلى أو النشاط العام لأعضاء العائلة ككل .

٤ — التغيرات التى تحدث فى مجال الشخصية : تعتبر مصدراً رابعاً من مصادر التغير الاجتماعى ذلك لأن انساق العلاقات الاجتماعية الموجودة فعلا تعبر عن الصلاحية الوظيفية بالنظر إلى حاجات وامكانيات الناس . ولهذا تكون العلاقة بين الشخصية والكائن الفيزيائى متبادلة ومباشرة فى نفس الوقت ، وكل تغير فى المظاهر السيكولوجية والبيولوجية بالتالى قد يؤدى الى احداث تغيرات اجتماعية توافقية :

وتكون حاجات وبناء وامكانيات الشخصية الأنسانية نسقاً ديناميا يقوم بوظائفه من خلال مجموعة من الأنساق أهمها المجتمع والثقافة والبيئة الطبيعية ومع ذلك قد تثير متطلبات وقدرات هذه الشخصيات تغيرات اجتماعية مستقلة عن هذه الأنساق الأخرى .

ثانيا — مستويات التغير

على الرغم من أن التغير الاجتماعى يعتبر عملية اطرادية معقدة فانه من الممكن بشيء من الحذر أن نصل من دراسته إلى تعميمات معينة . فمن ناحية نستطيع القول بأن التغير الاجتماعى عبارة عن التغير الثقافى ومن ناحية أخرى يبدو على أنه اختلافات أو تغيرات فى العلاقات المتبادلة بين الأشخاص والجماعات ، وعند التحليل النهائى نجد أن التغير الاجتماعى مع ذلك تغير فى الثقافة والعلاقات الاجتماعية لأنهما ناحيتين لا ينفرقان من العملية الاطرادية الكلية :

وكما أشرنا إلى ذلك من قبل تتغير الثقافة أساسا عن طريق تجمع العناصر التى تخترع أو تستعار من ثقافات أخرى . والعناصر الثقافية تدخل النسق الثقافى القائم وقد تشتبك مع السمات الثقافية فى صراع أو قد تتحد معها ودخول العناصر الجديدة

فى نسق ثقافى يؤدى إلى اضطراب أو انحراف التوافق السائد بين العناصر المرتبطة من قبل وظيفيا . وهذا الاضطراب وهذا التوافق الجديد للعناصر الثقافية هو الذى يكون مضمون التغير الثقافى :

هذا ويمكن أن نميز مراحل أربع فى العملية الاطرادية للتغير الثقافى :

الأولى : تنتشر سمة أو عنصر جديد خلال النسق من مركز الأصل سواء كانت هذه السمة أو العنصر اخترع اختراعا داخل الثقافة الواحدة أو استعير من ثقافة أخرى ، وتتدخل عوامل كثيرة فى التأثير على معدل اتجاهات الانتشار . وفى أثناء الانتقال خلال النسق قد تتغير السمة أو قد تتحد مع سمات غير مرتبطة ومثال ذلك أن بعض العناصر الثقافية الحضرية قد تدخل إلى العائلة الريفية من مدن قريبة . وهذه العناصر الثقافية الحضرية قد تتحد مع العناصر القديمة التى كانت موجودة فعلا فى العائلة قبل ذلك :

الثانية : فى أثناء عملية الانتشار تؤدى العناصر الجديدة إلى قلقلة المركبات الثقافية القائمة فعلا . لذلك قد تدخل معها فى مناقشة أو صراع فى سبيل البقاء . ومن ناحية أخرى قد تكمل أو تنمى السمات الأخرى الموجودة للنسق الثقافى لأنها تعمل على مراجعة كفاءة الوظائف القائمة لعناصر النسق ففى حالة العائلة قد تدعم العناصر الجديدة العناصر القديمة اذا ارتبطت بوظيفة من الوظائف الهامة للعائلة كالاساس الاقتصادى :

الثالثة . انتشار العناصر الجديدة يثير تغيرات توافقية فى السمات المتصلة ومركبات السمات . وقد يعاد تنظيم مظاهر الثقافة القائمة أحيانا لتتمكن من مواجهة أو امتصاص السمة الجديدة ومثل هذه الناحية من العملية الاطرادية قد أثار مسألة المشابهة بين العنصر الجديد وبين الموجة التى تؤدى إلى اثارة أمواج حولها باعتبارها مركز الحركة .

الرابعة : العنصر الجديد يمتص تماما فى النسق الثقافى مالم يكن النسق محل قلقلة مستمرة عن طريق تجديدات تضاف اليه على فترات تطول أو تقصر : ومثال ذلك أن استعمال أدوات معينة مستعارة من المدينة فى حالة العائلة الريفية يؤدى الى التئامها مع الأدوات الأخرى بحيث تأخذ مكانها جنبا الى جنب معها وتصبح من معدات الحياة اليومية فيها . ولكن إذا توالى دخول الأدوات (العناصر) الجديدة التى قد تكون متناقضة أو متشابهة سيؤدى الى قلقلة مستمرة لعدم الأخذ بأداة معينة واستعمالها استعمالا دائما .

من أجل هذا نعود فنكرر أن التغير الإجتماعى يبدو على أنه تغييرات فى العلاقات التى تقوم متبادلة بين الأشخاص وبين الجماعات ؛ ولغرض التحليل نستطيع أن نميز ثلاثة أنماط من التغييرات فى العلاقات الإجتماعية . أولا : تحدث تعديلات فى الشروط أو الظروف أو فى المراكز النسبية داخل الرابطة الواحدة . ومثال ذلك قد يعدل التغير الإجتماعى من العلاقات التى تقوم على أساس المركز الإجتماعى أو الاقتصادى بين الأفراد أو الجماعات . ولذلك قد ينتقل المجتمع المتجانس من حالة التشابه أو من الفولك الى حالة اللاتجانس أو الى مجتمع يقوم على أساس نظام الطبقات المتمايزة . وقد حدث هذا بصورة متكررة فى مبدأ الأخذ بالتصنيع فى أوربا فى المجتمعات الجبلية المحلية المنعزلة . كذلك نجد أن عملية التنقل الاجتماعى الى أعلى تغير باستمرار المراكز النسبية لكثير من الأشخاص والجماعات فى المجتمعات الأمريكية .

كذلك يمكن أن يعدل التغير الاجتماعى من الظروف التى تشكل العلاقات المتبادلة بين الأشخاص والجماعات . وقد كان هذا واضحا فى العائلات التى انتقلت من القرى فى كثير من أنحاء العالم وأستقرت فى المراكز الصناعية أو الحضرية . ومثال ذلك أن الظروف التى كانت تجعل من التعاون المتبادل وعلاقات الجوار أساسا هاما فى علاقة عائلات القرية تحل محلها الآن علاقات

المنافسة والتحدى فى بعض الأحيان .

وثانيــا : قد تتغير طبيعة العلاقات الاجتماعية من حيث التردد والقرب فى مجرى التغير الاجتماعى . ومثال ذلك أن الأشخاص أو الجماعات الذين كانت لهم علاقات مباشرة طويلة الأمد قد يتفرقون ويفقدون اتصالهم الوثيق أثناء التغير أو قد يكون فقدانهم لعلاقاتهم الوثيقة احد النتائج التي يتمخض عنهـا التغير فى المدى القصير أو الطويل . ومن جهة أخرى نجد أن كثافة العلاقات ومداها داخل الوحدة العائلية يصيبها التغير أيضا ، فهى تميل الى الانخفاض من حيث الكثافة والى الاتساع من حيث المدى .

وثالثـا : قد يؤدى التغيير الى تغيير صور العلاقات المتبادلة بين الأشخاص والجماعات فقد يصبح الاصدقاء اعداء ، وقد يحل الصراع محل التعـاون وقد يحدث العكس ويتكرر بنفس الدرجة فقد يصبح المتنافسون شركاء فالثقافة إذن تعمل على أن تصب العلاقات المتبادلة بين الأشخاص والجماعات فى قالب معين كما تعمل على اعطائها تعبيرا معينا . لذلك تكون التغيرات التي تحـدث فى الثقافة والتعديلات التي تحدث فى أشكال الظـروف التي يتم فيها التفــاعل ناحيتين متلازمتين من عملية التغير الاجتماعى الاطرادية :

ثالثا : الطابع الدورى للتغير :

التحليل السابق لعوامل التغير الاجتماعى وعملياته المختلفة يكشف الى درجة كبيرة أن اتجاه التغير الاجتماعى يأخذ النمط الدورى ذلك لأن الحركة أو القلقلة التي يتعرض لها احد العوامل الأساسية قد تبعث الحركة فى عوامل اخرى . ومن ثم يؤدى الى سلسلة من التغيرات ومثال ذلك ان الاختراع أو استعارة عنصر ثقافي من ثقافة اخرى قد يتسبب فى احداث سلسلة من التغيرات التوافقية المتصلة . ولهذا فنحن نؤكد دائما ان التغير الاجتماعي يعتبر من هـذه الوجهة عملية اطرادية

مستمرة : ومن أجل هذا نقول بأن عنصرا معينا يمكن أن ننظر اليه فى ضوء نمط معين أو دائرة متكررة . فالعائلة الريفية الكبيرة ذات الصفة المتجانسة عندما تتغير إلى العائلة الحضرية الصغيرة المنعزلة تكون قد مرت على دورة كاملة من التغير الاجتماعى — لأن هذا التغير يعتبر انحرافا عن العائلة الثابتة المتوافقة فى نظام اجتماعى زراعى الى نوع من المجتمع الوظيفى الذى يتوافق مع المجتمع الحضرى الصناعى المعقد .

ولذلك إذا كان اهتمامنا موجها إلى الطابع الدورى للتغير الاجتماعى ، فانه من الممكن أن نرتب الحوادث والحقائق فى ترتيب تاريخى معين ، وعلى هذا نستطيع ان نميز بين فترات من التاريخ تختلف من حيث سرعة وعمل الاختراعات الأمر الذى يمكننا من تعيين اتجاهات التغير الاجتماعى ، وهذا من شأنه أن يعيننا على رسم طريق التغير فى المستقبل فى المواقف المتعددة للحياة الاجتماعية .

ونحن هنا نستطيع أن نميز أربع مراحل على الأقل فى دورة واحدة للتغير الاجتماعى :

الأولى : يمكن أن نقول عنها « نقطة الانطلاق » . وهذه فترة تتميز ببطء التغير الاجتماعى فيها . ونقطة الانطلاق هذه يمكن أن تكون أى وقت أو فترة فى تاريخ الجماعة أو النظام أو المجتمع . وعند تحليل التغير الإجتماعى يكون الاهتمام مركزاً بوجه خاص على الأنساق الموجودة فعلا للعلاقات الثقافية والاجتماعية .

الثانية : يمكن أن نطلق عليها « التجديد » ، وهى التى تعمل فيها مجموعة من القوى الداخلية والخارجية بالنسبة للوحدة الإجتماعية على احداث قلقلات فى نمط العلاقات الاجتماعية الموجودة فعلا ومن أجل هذا يجب أن نتأكد دائما أن التغير الاجتماعى مستمر ويعمل باستمرار فى كل وحدة اجتماعية . ولكن يجب أن نلاحظ أيضا أنه فى أوقات متفرقة تكون نسبة التجديدات الهامة

أكبر من وقت الى آخر . واصطلاح التجديد يجعلنا نتنبه الى حقيقةهامةوهى عدم استواء التعديلات الثقافية والاجتماعية . وعند هذا المستوى من التحليل يكون الاهتمام مركزا على المظاهر الجديدة فى الحياة الاجتماعيةوعلىالعلاقات التى تكون فى حالة من الاضافة.ومثالا تطبيقيا على ما نقول أن العائلة الريفية حينما ادخلت الجرارات وعددا من معدات الحياة اليومية الحديثة علىالتراث الثقافى القديم لما صاحبها مجموعة من الافكار والقيم وطرق العمل التى تركت آثارا بارزة على نظام العائلة نفسه ، ولهذا كان التأثير المتجمع للتجديدات الاجتماعية والثقافية مؤديا الى نتائج بعيدة المدى علىالنسق الاجتماعىوالثقافى

الثالثة : يمكن أن نطلق عليها « التفكك» لأنه فى هذهالمرحلة يضطربإطار العلاقات الاجتماعية الذى كان له صفة الثبات النسبية بفعل وطأة التجديدات المستمرة . ويبدو هذا واضحا عند مقارنة العلاقات الاجتماعية فى المراحل الأولى وقبل التغير والمراحل اللاحقة لندرك ما لحقها من اضطرابوغموض وتعقد فى بعض الأحيان ، ولذلك فان السمات والمركبات الثقافية تنتزع من حالتها الرتيبة وتوافقها المتبادل وتدخل مرحلة جديدة من اعادة التوافق على أساس أن التوافق القديم قد أصيب بالتفكك نتيجة لاستمرار التجديدات . ومن أبرز نتائج هذا التفكك أن الفرد يصيبه نوع من اللا تثبت وانعدام الأمن خصوصا فى علاقاته وخبراته اليومية مع الجماعات . ومرد ذلك أن استمرار التجديدات دون أن تكمل توافقها بعضها مع الآخر أو مع العناصر القديمة يؤدى باستمرار فى النسق الاجتماعى الى عدم تكامل الأجزاء الأمر الذى يؤدى الى حيرة واضطراب وعدم امكان الأفراد داخل الجماعات رسم انماط سلوكهم على نموذج معين :

الرابعة : يمكن أن نطلق عليها « التماسك أو إعادة التنظيم أو التكامل »

لأنه فى هذه المرحلة تنمو وتزدهر إطارات جديدة من العلاقات الاجتماعية الجديدة وتتخذ شكلا محددا داخل المجتمع : فتنشأ أنماط من التوافق تضم المظاهر الجديدة للمجتمع المتغير في السلوك العادى . فاذا تناقصت سرعة وعدد التجديدات أو إذا أصبحت أدوات الضبط والتخطيط منظمة فان التماسك قد ينقلب الى فترة من الثبات والتآزر الاجتماعى . وقد تصبح هذه الفترة بعد ذلك بمدة طويلة أو قصيرة حسب الظروف نقطة انطلاق لثورة جديدة من التغير الاجتماعى . واذا لم يتناقص معدل التجديدات واذا لم ينشأ هناك نظام للضبط والتخطيط فان التماسك قد ينقلب بطريقة أو بأخرى الى نوع من التفكك . وفى مثل هذا الموقف يتماسك المجتمع ويتفكك في نفس الوقت . ولذلك نظن أن جميع مراحل دورة التغير الاجتماعى تتعاقب فى الظهور فى تداخل واضح بحيث أنه يصعب علينا أن نميز كل مرحلة من الأخرى تمام التمييز .

رابعا : نسبية التغير

التغير الاجتماعى نسبي دائما بالإضافة إلى مجموعة من الظروف والقيم التى تؤدى وظيفة القواعد التى تتحكم فى تقدير معدله وعمقه واتجاهه ومعناه : فأنماط العلاقات الاجتماعية تتخلل عادات الناس وتقاليدهم . ولذلك فان أى تغير فى ظرف اجتماعى أو علاقة اجتماعية يثير حكما من أحكام القيمة : ونتيجة لذلك يرتبط التغير الاجتماعى بالمواقف والظروف الاجتماعية . وتكون عوامل التغير وحقائقه ونتائجه مصدر اهتمام بعض أو كل أعضاء الجماعة التى تتأثر بالتغير ، ومن أجل هذا وفى ضوء نسبية التغير الاجتماعى فانه له وجوها هامة متعددة :

أولا : قد يكون التغير سريعا أو بطيئا . فمن الممكن أن نقيس معدل التغير في جماعة بشيء من التحديد خلال فترة محددة من الزمان . ولكن القياس قد يؤثر أولا في أحكام الملاحظين وغير الملاحظين . ولذلك يكون التغير

الذى قد يبدو مفاجئاً لشخص أو لجماعة بطيئا أو متخلفا لآخرين : ومثال ذلك أن العائلة الريفية التى تستخدم الجرارات ومعدات الحياة اليومية الحديثة قد تنظر إلى التغير على أنه سريع من وجهة نظرها لأنها ادخلت هذه العناصر الثقافيه الجديدة فى حياتها ، وقد تنظر عائلة أخرى فى منطقة بعيدة الى التغير على أنه بطىء أو متخلف إذا لم تأخذ بهذه الأدوات وكانت فى غير متناولها لأسباب مختلفة :

ثانيا : التغير نسبى فى عمقه لأنه أحيانا يعيد ترتيب الاطار النظرى الأساسى وبناء المجتمع أو النظام وأحيانا أخرى قد لا تتأثر إلا المظاهر السطحية أو العرضية للنسق الاجتماعى . ومثال ذلك أن ادخال الأدوات الحديثة فى العائلة الريفية قد لا يؤثر فى نمط حياتها إلا قليلا ، وقد يعيد ترتيب أنماط السلوك كلية . وفى هذا المقام يجب أن نفرق بين التطور والثورة . فالتطور يشير الى التغير التدريجى الذى يصيب النظام وقد لا يصيب منه إلا الأجزاء العرضية والسطحية أو بمعنى آخر ، التطور الاجتماعى هو التغير الذى لا يغير بصورة أساسية البناء الاجتماعى الرئيسى . أما الاجتماعى هو التغير الذى لا يغير بصورة أساسية البناء الاجتماعى الرئيسى . أما الثورة فانها تشير الى كل تغير أساسى يصيب النظام أو النسق الاجتماعى . ومثل هذه التفرقة تخدمنا فى محاولتنا قياس عمق التغير الاجتماعى فى أى ناحية من نواحى المجتمع .

ثالثا : تميل النواحى المختلفة للنسق الثقافى أو الاجتماعى الى التغير بمعدلات مختلفة . ومثل هذا الرأى قام فى أعقاب نظرية وليام أجبرن عن التخلف الثقافى .

الفصل السادس

التكنولوجيا والتغير الاجتماعى

يمكن النظر الى التكنولوجيا من وجهات نظر متعددة تختلف باختلاف تخصص الباحثين . ولكن التعريف المختصر هو أن التكنولوجيا دراسة للوسائل الفنية التي تشتمل على مجموعة كبيرة من الأشياء المادية . ولهذا عندما يشار إلى التكنولوجيا فى أكثر الكتابات العلمية الآن ، فان مضمونها يشمل كل الأشياء التى نجدها فى الثقافة المادية ، ومن أجل هذا لا تقتصر دراسة التكنولوجيا على معاهد خاصة بها ، بل أنها تكون موضع اهتمام الباحثين فى العلوم المختلفة وخاصة العلوم الإنسانية ، ولعل هذا يرجع إلى الآثار المتعددة « للتقدم » التكنولوجى على أساليب التفكير والعلاقات الاجتماعيــة وتنظيم المجتمــع وتطور القانون .

التكنولوجيا وعلم الاجتماع : أول ما يسترعى الإنتباه هو حقيقة العلاقة بين التكنولوجيا والعلم التطبيقى ، لأنه من المسلم به أن صناعة الأشياء المادية تقوم على تطبيقات العلم . وهذا على الرغم من أن العلم فى بعض الحالات يكون بسيطا ، كما هو الحال فى المجتمعات البدائية عند صناعة السهام أو الحراب . ولكن التكنولوجيا يمكن أن تشمل العلم التطبيقى الذى يساعد فى صناعة الأشياء المادية ، ولولا قدر معقول من العلم التطبيقى لما أمكن صناعة أجهزة الاستقبال والإرسال . وإننا لنجد فى اللغة العادية ألفــاظا تساوى بطريقة ما كلمة التكنولوجيا مثل الآلة أو المصنــع أو النظام الصناعى ولكنها لا تشمل المعانى الدقيقة المرتبطة بهذا الاصطلاح ، وخاصة عند استخدامه فى التحليل العلمى الدقيق .

ونحن لا نهتم بالتكنولوجيا إهتماما مجردا ، وإنما نهتم بها لما تقوم به . ومثال ذلك يكون إهتمامنا « بالمسرة » منصبا على ما تقوم به فى الحياة العامة . أو بمعنى آخر لا يكون هناك إهتمام ذاتى بالاستهلاك أو التيار أو البوق ، ذلك لأن أهمية هذا كله تقع فى أنها تساعد على نقل الأصوات لمسافات بعيدة ، ومن ناحية أخرى نعبر عن ذلك بقولنا ، إن وظيفة البنـاء هى التى تعطيه الأهمية ، ووظيفة منتجات التكنولوجيا هى « استخدامها بواسطة الانسان » ولهذا فاننا نعتبر أن التكنولوجيا « اجتماعية » بالضرورة .

ولا يعنى ذلك أننا نعتبر التكنولوجيا موضوعا سوسيولوجيـا ، بل أننا نعتبرها متصلة اتصالا وثيقا ـ لأنها آلية ـ بالعلوم الطبيعية . ولذلك فهى تنتمى الى هذه العلوم عندما يكون الاهتمام مركزا على صناعة أشياء لها الطبيعة المادية، أى أن انتاج عناصر التكنولوجيا لا يقع فى دائرة العلوم الاجتماعية . ولكن « معنى » هذه العناصر يقع فى ميدان هذه العلوم . ولذلك يكون غريبا أن تعالج التكنولوجيا على أنها أمر بعيد كل البعد عن علم الاجتماع مثلا . ويزداد الأمر غرابة إذا تصورنا أن علم الاجتماع يناقش مسائل السلوك وعلاقة الفرد بالجماعة والنظم الاجتماعية كالأسرة والحكومة كما لو أنها تقوم منفصلة عن الثقافة المادية ولكن الأمر على عكس ذلك ، لأننا ـ فى علم الاجتماع لا نستطيع أن ندرس العلاقات الاجتماعية بمعزل عن المؤثرات العـديدة التى تعمل على تغييرها وتعديلها ومن أهمها التكنولوجيا .

والواقع أن علاقة التكنولوجيا بعلم الاجتماع من نوعين :

<u>الاول</u> : ينصب على الموقف السوسيولوجى الذى يؤدى الى ظهور الاختراع والاكتشاف وإلى تمكين المجتمع من استخدامها .

والثانى ينصب على التأثيرات التى يؤدى اليها استخدام المجتمع للاختراع والاستكشاف . ويجب أن نؤكد دائما أن الأعمال التكنولوجية لا تظهر فى العدم أو تتجه إلى العدم، بل أنها تظهر استجابة لحاجة اجتماعية . ولهذا نقول بأن أصل التكنولوجيا سوسيولوجى . ولكن الذين يعملون فى التكنولوجيا قد لا يدركون الأسباب التى أدت إلى إنشغالهم بما يصنعون ، ولا أسباب الحاجات الاجتماعية التى أدت إلى ذلك .

كيف تؤدى التكنولوجيا إلى التغير الاجتماعى :

عندما نحاول أن نصف ، كيف يؤدى النمو التكنولوجى إلى التغير الاجتماعى يجب أن نتذكر أن التغير يقع خلال فترة معينة من الزمان . ولذلك فان أى إشارة الى التغير ينبغى أن تتضمن لماذا حدث هذا التغير فى فترة بعينها من الزمان ولم يحدث فى فترة أخرى : وإذا نسبنا التغير الى القادة ، تضمنت هذه النسبة أن القادة لم يكن لهم وجود قبل ذلك . ولذلك لا يمكن أن نقول بأن قائداً يمكن أن يؤدى وحده إلى التغير ، لأننا بهذا نعرف السبب حينئذ بالنتيجة .وإذا عرفنا القادة فى ضوء الوراثة وزعمنا أن الإمكانيات الوراثية توجد عاما بعد آخر فاننا لا نستطيع أن ننظر إلى القادة على أنهم سبب فى التغير ، لأن المتغير لا يمكن أن يفسر بدائم . ولكننا إذا قلنا إن الزعامة التى تكتسب عن طريق التعلم والتجربة تتغير من فترة إلى أخرى ، أصبح القادة حينئذ سببا فى التغير .وإذا كانت الزعامة المكتسبة ليست نتيجة للوراثة المتغيرة ؛ وإنما تكون نتيجة للبيئة الاجتماعية المتغيرة فان القادة الذين يتغير عددهم على مر الزمان يصبحون « وسطا » تعمل خلاله قوى البيئة الاجتماعية المتغيرة . والتكنولوجيا حينئذ تعتبر أحد هذه القوى .

وتتوقف معرفة طريقة إحداث التغيرات التكنولوجية للتغيرات الاجتماعية على فهم الطبيعة العلية ، التى هى فى الواقع عبارة عن عملية اضطرارية.ولهذا

يكون من المهم أن ندرك أن التأثير التكنولوجي لا يتوقف عند احداث الأثر الأول ، بل إن التأثير يتتابع مؤديا إلى آثار مصاحبة أو مشتقة على هيئة سلسلة مترابطة الحلقات،ولكن وطأة الاختراع تؤدى إلى تأثيرات متعددة تنتشر فى اتجاهات مختلفة الأمر الذى يجعلنا ننظر الى تتابع التـأثير على أنه نسيج أفضل من أن ننظر اليه على أنه سلسلة .

وكل تقدم تكنولوجي إذا أصبح من شأنه أن يهيء للانسان فرصة للوصول إلى أهداف محددة بأقل جهد ممكن وبأقل تكاليف ممكنة ، فانه يتيح فرصا جديدة وظروفا مناسبة للحياة :

١ — فالوسائل الفنية فى الزراعة كالتحسين الذى يحدث فى طريقة تربية الماشية واستخدام المخصبات واستنباط أنواع جديدة من البذور وغير ذلك، تؤدى إلى زيادة مباشرة فى الانتاج الزراعي والحيوانى من حيث الكم والكيف ويصاحب الوصول إلى هذه الأهداف تغيرات فى الاقتصـاد الزراعى وفى طريقة الحياة القروية بوجه عام . كما أن العلاقة بين الزراعة والصناعة تتغير أيضا . ويمكن أن تكون الهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضـرية نتيجة مباشرة أو تغيراً مصاحبا لهذا التغير فى الوسائل الفنيـة الجـديدة فى الزراعة ، لأن الأيدى العاملة فى الزراعة على النحو الذى كان مطلوبا قبـل استخدام الوسائل الجديدة ، لم تصبح لها الأهمية ، ولذلك تزداد الهجرة : ومن أجل هذا نقول إن التغير التكنولوجي فى مجال الزراعة أدى الى تغيرات أصابت النظام القروى بأسره .

٢ — والتقدم الذى تم فى وسائل الاتصال ، أدى أيضا إلى تغيرات اجتماعية بعيدة المدى . ولعل التغير الذى ترتب على ذلك من أهم التغـيرات التى تشهدها المدينة الحديثة وقد أشار أجبرن الى ذلك إشارات واضحة عند دراسته لتأثير « الراديو » على الحياة الاجتماعية . ومن أجل هذا نقول إن كل

خطوة من خطوات التقدم التكنولوجى تؤدى الى سلسلة من التغيرات تتفاعل مع تغيرات أخرى وكلها قد تنبع من النسق التكنولوجى فى المجتمع .

٣ — كما أن اكتشاف الطاقة الذرية أدى الى تغيرات عميقة فى حياة المجتمعات وأبرز مثل على ذلك أن الاستراتيجية العسكرية لدول « النادى الذرى » قد تغيرت تغيراً جوهرياً . ولسنا الآن فى موقف يسمح لنا بالتنبؤ بمآل المجتمعات عندما يعم إستخدام الطاقة الذرية فى الزراعة والصناعة ، فعلى الرغم من الرخاء الكبير الذى يمكن أن يترتب على ذلك ، إلا أنه من الممكن أن يؤدى ذلك إلى خلق مجتمعات من العاطلين .

اتجاه التغير الاجتماعى المتأثر بالتكنولوجيا :

السؤال الذى يتردد فى أذهان الباحثين فى التغير ، هل تتحكم التكنولوجيا المتقدمة فى التغير الاجتماعى وفى اتجاهاته المختلفة ؟ لقد أجبنا من قبل على هذا السؤال وخاصة عندما عرضنا لنظرية أجبرن ، إلا أن النقد الذى يوجه إلى هذه النظرية لا يعنى رفضها . فليس هناك باحث يستطيع أن يغفل التأثيرات المتعددة للتكنولوجيا على اتجاهات التغير الاجتماعى . ولكننا لا نستطيع أن نسلم بأنها المحدد الوحيد لهذه الاتجاهات ، وإنما يمكن إبراز أثرها على النحو التالى :

١ — التخصص : تميل التكنولوجيا أن تتقدم دائما فى نفس الاتجاه ، وتصل الى تحقيق أهدافها بكفاءة وخاصة فى أداء الوظائف المختلفة التى تقوم بها أجزاؤها المختلفة . وعندما تفعل ذلك فانها تخصص الوظائف إلى درجة متناهية فى الدقة . وعلى ذلك تعمل التكنولوجيا على الزيادة المستمرة لتقسيم العمل على ما يترتب على ذلك من نتائج اجتماعية متعددة ويبدو الارتباط واضحا بين التقدم التكنولوجى والتقدم فى التنظيم الاجتماعى الذى يعتمد

على التساند بين أجزائه المختلفة ، والتنقل الكبير لأعضاء المجتمع من حيث الإقامة أو المهنة وما يترتب على ذلك من ظهور أنساق قانونية أكثر إحكاما وقوى سياسية واقتصادية أكثر تركيزا . وإننا لنلاحظ أن ظهور هذه التنظيمات يؤدى الى ذبذبات بعيدة المدى فى كل ناحية من نواحى الحياة الاجتماعية .

٢ — الأهمية النسبية : المجتمع الصناعى الحديث الذى تزداد فيه المخترعات يبدو على أنه واقع تحت تأثير التغير التكنولوجى . ولكن الأمر ليس على هذا النحو تماما فهناك من المؤثرات على الحياة الاجتماعية ما يناظر أثر التكنولوجيا إن لم يزد عليه فى بعض الأحيان . ومثال ذلك أن الأيديولوجيات السياسية والاجتماعية قد يكون لها من التأثير على حياة المجتمع كما وكيفا أكثر من تأثير النظام التكنولوجي بأسره ، كما أن انقسام المجتمع الحديث الى جماعات مختلفة الدور والمركز ، يؤدى إلى تمايزات كثيرة بين السكان تؤدى الى تأثيرات مختلفة على حياتهم لا تتصل بالتغيرات التكنولوجية . وليس معنى هذا أن التكنولوجيا تهبط من حيث عوامل التغير إلى الدرجة الثانية أو الثالثة ولكنها كعامل من عوامل التغير تقف جنباً الى جنب مع العوامل الأخرى . ويجب أن نشير هنا إلى أن المواقف الاجتماعية تختلف من حيث تأثرها بعامل أو أكثر من عوامل التغير الاجتماعي . فقد تتأثر بعض نواحي الحياة الاجتماعية أكثر من غيرها بالتكنولوجيا . ومن أجل هذا فإننا نميل الى إدراك أهمية التكنولوجيا فى التغير ادراكا نسبياً .

التكنولوجيا والتخلف الثقافى :

لقد ترتب على نظرية أجبرن فى قسمه الثقافة الى قسمين مادى ولا مادى ، وعلى ابرازه لأثر التكنولوجيا على التغير الاجتماعي أن وصل إلى فكرته التي ذاعت بعد ذلك عنه فى التخلف الثقافى . وينقد كثير من علماء الاجتماع هذه الفكرة بقولهم أن هذه القسمة الثقافية ليست صالحة تماما ، لأن دراسة أجزاء

الثقافة المرتبطة لا تؤدى الى امكان تصنيفها على النحو الذى ارتآه اجبرن ، ويمكن أن نعيد مناقشة هذا الموضوع على النحو التالى :

١ — إن التقدم التكنولوجي الذي أخذ يظهر واضحا بعد اكتشاف القوى المحركة وبداية عصر الآلة ظهر على أنه نوع جديد من القوة يؤثر على حياة المجتمع حل محل البيئة الطبيعية وأنظمة الحكم التي كانت سائدة فى المجتمعات التاريخية . وقد شهد المجتمع الحديث عدة تغيرات هامة نتيجة لهذا التقدم التكنولوجي تردد صداها فى الأسرة والحكومة والعقيدة ووسائل المواصلات والتربية وطرق التنشئة الاجتماعية ، كما أن التقدم الصناعى الذى يعتبر جزءا من التكنولوجيا قد غير من طبيعة الانتاج الذى أدى الى تغير التنظيم الاجتماعي الذى كان ملائما يوما للانتاج الزراعى التقليدى . وعلى هذا الأساس أمكن ملاحظة الجوانب المادية فى حياة المجتمع ملاحظة أكثر وضوحا من أى وقت مضى ، وهذا هو الذى جعل فكرة قسمة الثقافة الى قسمين مقبولة عند كثير من الباحثين . ولكن الأمر لم يكن سهلا عند ابراز التكنولوجيا - كعامل محدد فى التغير الثقافى أو الاجتماعي كما ذهب الى ذلك كل من ماركس وفبلن وأخيراً أجبرن . والتحليل العلمي للثقافه قد يجيز لنا هذه القسمة إذا كان الغرض من ذلك سهولة التصنيف ،ولكن يجب ألا تغيب عن بالنا أن أجزاء الثقافة المختلفة مرتبطة ومتساندة وظيفياً .

٢ — أن اختلاف سرعة التغير في الجانبين المادى واللامادى المترتب على التسليم بنظرية أجبرن لم يتأيد بطريقة كافية فى الدراسات التى أجريت بعد ذلك فى كثير من المجتمعات . ذلك أنه لوحظ أن التغير فى الجانب اللامادي كان أسرع فى بعض الحالات وأدى الى استجابة الجانب المادى ليتكيف مع الأوضاع الاجتماعية المتطورة .

٣ - وقد لوحظ أن المشاكل التي تترتب على التخلف الثقافى ليست راجعة فقط الى تخلف الجانب اللامادى وحده ،ولهذا فإننا نؤيد فكرة وجود التخلف

الثقافى ولكن ليس بالمعنى المترتب على نظرية أجبرن ، وإنما بالمعنى الذى يجعل التخلف الثقافى مترتباً على اختلال التوازن بين الأجزاء المرتبطة فى الثقافة أيا كانت طبيعتها وذلك أن إعادة التوازن قد يقتضي تعديلات لا فى التنظيم الاجتماعى وحده ولكن فى الجوانب المادية فى المجتمع أيضا .

٤ — كما أن الأبحاث المقارنة للثقافات المختلفة أدت الى اكتشاف أنماط متعددة منها تختلف من حيث طبيعة التغير فيها ويبدو هذا بوضوح عند مقارنة الثقافات البدائيه والقروية والمتحضرة . فالتخلف الثقافى وخاصة فى بعض المجتمعات البدائية والقروية لم يكن راجعاً فقط إلى دخول عناصر مادية غريبة عليها . بل كان راجعاً فى المحل الأول إلى اختلاف التوازن العقائدى والاجتماعى نتيجة لظروف متعددة مثل اختلاف العلاقة بين طبقات المجتمع الواحد كالعلاقة بين طبقات السن أو تدهور المكانة الاجتماعية لبعض الزعماء والقادة أو لزيادة السكان المضطردة .

ولعل أجبرن نتيجة لاقتناعه بدور التكنولوجيا فى المجتمع الحديث هو الذى دعاه الى اعتبارها عاملا أول فى التغير الاجتماعي وفى التخلف الثقافى أيضاً ، وإن كان قد مال فى كتاباته الأخيرة الى أن الاختراعات التى تكون الأساس التكنولوجى فى المجتمع لا ينبغى أن تكون كلها راجعة إلى تغير التكنولوجيا الذاتى بل قد تكون راجعه الى أسباب اجتماعية خالصه .وبالتالى مبدأ يعترف بأن هناك اختراعات اجتماعية يمكن أن تؤدى الى تأثيرات بعيدة المدى فى التكنولوجيا ذاتها . وإن كان يبدو أنه يدرج الاختراعات الاجتماعية تحت العامل التكنولوجي أيضا . فهو يقول أن التكنولوجيا تؤدى الى التغير الاجتماعى ، كما أنها تؤدى الى الاختراعات الاجتماعية .

آثار التغير التكنولوجي فى الأسرة :

عندما اخترعت الآلة البخارية حدث تغير هام فى طريقة الانسان فى معالجة

أحوب البيئة الطبيعية . فقد حلت القوى الآلية محل القوى الإنسانية فى العمل ، وانتقل الانتاج من البيت الى المصنع وما صحب ذلك من إعادة توزيع السكان فى المناطق المختلفة للمجتمعات التى انتشرت فيها الصناعة ، ولم يقتصر أثر ذلك على إعادة توزيع السكان فحسب ، بل امتد التأثير فشمل الأســرة والحكومة والحياة الاقتصادية .

ولعل أهم تغير فى ميدان الأسرة ، كان إقدام المرأة على دخول ميدان العمل ، بعد أن قلت مسئولياتها فى البيت نتيجة لانتقال الإنتاج إلى الصناعة النامية ، وانتقال تربية الأطفال الى المدارس . ويمكن أن نلخص الآثار التي تبت على تغير التكنولوجيا فى الأسرة كما يلى :

١ — تغير مركز الزوج والزوجه نتيجة لتغير الأساس الإقتصادى الذى تقوم عليه الأسرة وخاصة بعد أن أصبح من الممكن للزوجة أن تصبح مستقلة اقتصادياً عن الرجل ، وبالتالى قل الدافع الاقتصادى للزواج عند النساء بوجه عام.

٢ — تغيرت السلطة التقليدية للرجل عامة ، وأصبحت محل منافسة، ولذلك تقوم العلاقات داخل الأسرة سواء بالنسبة للرجل أو أولاده أو زوجته على أساس التفاهم والتعاون فى الحل الأول. وكانت مناقشة مركز السلطة مودية إلى تفكك الأسرة خصوصا إذا أصر الرجل على الاحتفاظ بسلطاته التقليدية.

٣ — زادت نسبة الطلاق وزادت مظاهر التصدع الأسرى نتيجة لعدم مسايرة العلاقات الأسرية للتغير الذى حدث لأدوار الاعضاء ومراكزهم .

٤ — زادت الرغبة فى تحديد النسل لانشغال المرأة بالعمل خارج المنزل من ناحية وللرغبة فى الاحتفاظ بمستوى اقتصادى لائق من ناحية أخرى .

وليس معنى هذا أن التغيرات السابقة حدثت جميعا نتيجة مباشرة للتغــير

التكنولوجى ، إذ يجب أن لا ننسي أثر التغير الايديولوجى فى تغـــير مركز المرأة وخاصة فى النواحى المتعلقة بالمساواة فى الحقوق والواجبات مع الرجل كما أن ازدياد مشاركة المرأة للرجل فى الانتـاج وأهميتهـا المتزايدة فى بعض نواحيه وفي الخدمات ، أدى الى اعتراف المجتمع بدورها ومسؤوليتها ،ومن ثم بمساواتها التامة مع الرجل . ولكن كثيراً من الباحثين فى شئـون الاسرة يخشون أن تؤدى هذه المساواة والإمعان فى تطبيقها محليـا الى تهديـد مباشر لعلاقات الانجاب والتنشئة الاجتماعية للأطفال في المرحلة التى يحتاج فيهـا هـؤلاء إلى الام التي يجب أن تعترف بدورها المتميز عن دور الرجل ، وخاصة فى هذه الناحية الهامة ، إن دور الحضانة أو المربيات لا يمكـن أن يقدمن للطفل ما يمكن أن تقوم به حتي أكثر الامهات جهلا وإهمالا .

الفصل السابع

النتائج النظرية لدراسة التغير فى نموذج محدد[1]

الفروض البدئية

أجريت دراسة النموذج موجهة بالمزاعم الآتية :

(ا) هناك ميل قوى للتقليل من أهمية «البنية» فى التفسير السوسيولوجي ، واعتبار علاقة الانسان بالإنسان هي المعول الأول فى فهم المجتمعات . ومنذ أن ظهر كتاب دور كايم في قواعد المنهج في علم الاجتماع ، يتركز اهتمام كثير من الباحثين فى مختلف أنحاء العالم ، على تفسير الظواهر الاجتماعية بظواهر اجتماعية أخرى ، وزاد اقتناع العلماء بهذا الاتجاه في التفسير ، خصوصاً بعد ازدياد سيطرة الإنسان على الطبيعة واخضاعها لمشيئته ولكن هذا الاتجاه لا ينبغي أن يؤخذ كتعميم ينطبق على كل المجتمعات لاختلاف مدى تأثر كل منها بالبيئة الطبيعية . ففى المجتمع القروى تكون علاقة الإنسان بالطبيعة مهمة جدا لأنها تحدد نوع النشاط الاقتصادى الذى يكون مع بقية أجزاء البناء الاجتماعي كلا متكاملا . وفي دراسة التغير الاجتماعي في مثل هذا المجتمع ، يكون تأثير البيئة عاملا مهما فى حالتى الاستقرار والتغير ، وبالتالى لا يكون الأمر كما حاول ردفيلد أن يأخذ به فى وضعه « لقواعد المنهج » فى دراسة المجتمعات القروية : من تركيز الاهتمام على علاقة الإنسان بالإنسان ونقده لاتجاه ايفانز بريتشارد فى دارسة النوير على أساس الاهتمام بدراسة أثر البيئة على المجتمع النويرى «oecology» فقد يصلح

---

(1) اشتمل هذا النموذج على ثلاث قرى تقع الى اقصى الجنوب من مركز ميت غمر ـ محافظة الدقهلية ـ وقام المؤلف بدراسته عام ١٩٥٥ . تركزت الدراسة حول العائلة والنظام الاقتصادى الجانب المادى من الثقافة .

اتجاه ردفيلد هذا في دراسة محددة لمجتمع قروي في زمن معين Synchronic ولكنه لا يصلح في دراسة لهذا المجتمع تمثل زمنين مختلفين diachtrornic ولهذا أميل الى التسليم بأن كل تغير في علاقة الانسان بالبيئة ، يعني بعض التغير في علاقته بأقرانه .

(ب) في التغير الموجه ، يكون المؤثر الخارجي عاملا أول في تفسير التغيرات، وذلك مثل التغيرات التى تسببت عن اتصال الأوربيين بالمجتمعات البدائية، وبذلك كان الانتشار عن طريق الاتصال الثقافي Cultural contact وهو « مؤثر خارجي » مؤديا إلى تغيرات عديدة في هذه المجتمعات . ولهذا كان اهتمام الباحثين في التغير الاجتماعي في المجتمعات البدائية موجها أغلبه إلى دراسة أثر الإتصال في التغيرات الثقافية ، وتأثر بهذا الاتجاه كثير من الباحثين في المجتمعات القروية في الهند والصين حين نسبوا التغيرات في القرى - إلى تدخل الحكومة والمدينة . ولكني أميل الى القول ، بأنه في التغير « غير الموجه » كما هو الشأن في النموذج المدروس ، تكون بواعث التغير الأولى « داخلية » نتيجة لإزدياد السكان واستمرار ضغطهم على المصادر الطبيعية الثابتة التي يستمدون منها موارد معيشتهم، وتكون العوامل الخارجية كتدخل الحكومة أو اثر المدينة « عوامل معجلة (accelerating factors) وكلما زاد التغير مدى وكثافة ترابط العوامل الداخلية والخارجية في إحداث التغيرات الثقافية ، وعندئذ قد تصبح للمؤثرات الخارجية آثار أكثر وضوحا .

(ج) « الإصلاح الاجتماعي » الذي لا تفرضه قوة القانون - في النموذج المدروس - يكون قليل الأثر جدا في التغير الثقافي ، ما لم يكن البناء الإجتماعي نفسه قد بدأ يتغير ، أو تكون الذبذبات التي تحدث فيه أو مظاهر اختلال التوازن تحدث في فترات قصيرة المدى ، وخصوصا فيما يتعلق بالعلاقة المتوازنة بين الحياتين الاقتصادية والاجتماعية ، ولهذا كانت تجربة المركز الاجتماعي غير محققة لما قصد منها

ء ـ فى المجتمعات البدائية والحديثة قد يحدث نتيجة التغيرات السريعة تخلف ثقافي بين قسمى الثقافة المادى وغير المادى وعدم استواء بين مكونات هذه الثقافة (unevenéss) ولكن فى المجتمع القروى ـ النموذج المدروس ـ عندما لا يكون التغير سريعا وغير موجه فى نفس الوقت لا يحدث اختلال التوازن أو سوء توافق فتسير عمليات التغير فى كل اتجاه . بمعني أن كل تغير فى جزء متساند من أجزاء المجتمع يؤدى إلى تغيرات مصاحبة فى الأجزاء الأخرى وفى الكل أيضا . ذلك لأن نمو الثقافة المادية ـ الذى يكون طبقاً لنظريات التخلف وعدم الاستواء أسرع وأسبق من نمو الثقافة غير المادية ، لا يكون له نفس الخصائص فى المجتمع القروى . فهو نمو كمي لا كيفي ، بمعني أن القديم يجاور الجديد ، ويكون التأثير متبادلا بينهما وليس من جانب واحد فقط . كما أن تغير العائلة مثلا وتفككها الى أسر يؤدى الى تغيرات مصاحبة في خصائصها وفى القيم المرتبطة بها ... وهكذا . إذن فالميل هنا إلى الاعتقاد بأن مكونات الثقافة تتغير ككل أى أن عمليات التغير تسير فى معيه Togetherness فى جميع أجزاء البناء الإجتماعي والثقافة المادية المرتبطة بها :

هـ ـ يميل كثير من كتاب القرن التاسع عشر والباحثين فى علم الإجتماع والأنثروبولوجيا الاجتماعية فى القرن العشرين ، إلى نوع من الثنائية dich otomg حين يقارنون بين المجتمعات فى انتقالها عند التغير من حالة الى أخرى فالسيرهنرى مين فى كتابه « القانون القديم Ancient Law » عام ١٨٦١ يتصور أن هناك نوعين من المجتمعات ، مجتمع يقوم على أساس المركز من حيث الاعتراف بالحقوق والواجبات فى الوحدة العائلية ، ومجتمع يقوم على أساس التعاقد Coortact من حيث قيام العلاقات التعاقدية بين الأفراد كتنظم لحقوقهم وواجباتهم . وكذلك تينيس Tonnies حين يميز بين الوحدة التلقائية و Gemeinschaft التي تقوم على العلاقات المباشرة والمشاركة فى قيم واحدة . وبين الوحدة غير التلقائية Gesellschaft حيث تكون العلاقات فيها فرديه تمايزية . ويعتبر دور كايم أكبر من أعطى هذه الثنائية طابعا علميا

على أساس دراسات مستفيضة وخاصه فى تقسيم العمل . فالمجتمع الذى يعتمد على نفسه ويتشابه الأفراد فيه مجتمع يقوم على التضامن الآلى ، والمجتمع الذى يعتمد على مجتمعات أخرى ويتميز داخليا بتقسيم العمل هو مجتمع عضوى Organic وقد وجد كل من روبرت ردفيلد وجود فرى ومونيكا ويلسون — على سبيل المثال — هذه الثنائية صالحة فى توجيه الدراسة الحقلية ، الأول عندما درس بعض قرى ياكتان Yucatan ، وصور انتقال المجتمع القروى أو البدائى من الفولك Folk إلى المدنية Civilisation ، على أساس أن التغير فى المجتمع البسيط يؤدى الى زيادة الخصائص الحضرية ، والثانى جودفرى ويلسون وزوجته حين حللا التغير الاجتماعى فى وسط أفريقيا من البدائية الى التحضر ، على أساس زيادة اعتماد المجتمع البدائى على مجتمعات أخرى ، واننى على ذلك أميل أيضا إلى الأخذ بهذه الثنائية فى تصوير تغير القرية واعتقد أن المجتمع القروى يتغير من مجتمع بسيط تكون فيه القرابة أساس العلاقة والاكتفاء الذاتى خاصية الوحدات العائلية المكونة له ، الى مجتمع معقد تكون فيه المصلحة أساس العلاقة والاعتماد المتبادل داخليا وخارجيا خاصية الكل والجزء معا .

تحليل مقارن لعوامل التغير

وعلى الرغم من تشابه المجتمعات القروية في كثير من أجزاء العالم على نحو ما أشار اليه ردفيلد وأوسكار هاندلين Handlin إلا أن عوامل التغير وعملياته تختلف من مكان إلى آخر بل إنها قد تختلف فى المجتمع الواحد باختلاف المجتمعات القروية نفسها من حيث انتمائها الى نماذج مختلفة ، ولكنها جميعاً تتغير بفعل عوامل خارجية أو داخلية أو بفعلهما معا . وقد تكون نتائج التغير متشابهة ، إلا أنها تختلف من حيث المدى باختلاف ظروف كل مجتمع . وإذا سلمنا بفكرة ردفيلد من أن القرية وثقافتها جزء من ثقافة أكبر ، تكون عوامل التغير والتغيرات التى حدثت نتيجة لذلك تلقى أضواء على التغير فى القرية . ولهذا كان تاريخ الثقافة الكبرى من الأصول التى يرجع إليها الباحث فى المجتمعات القروية ليقدر الظروف التى مرت عليها القرية فى مراحلها المختلفة ومع ذلك فإن ردفيلد يعترف بصعوبة هذا المنهج نظراً لأن المؤرخين يغفلون غالبا - عند التأريخ - الإشارة الى الحياة الريفية ، وإن أشاروا فبطريقة لا تفيد الباحث الأنثروبولوجى كثيرا .

وقد حاول حامد عمار - تمشياً مع فكرة ردفيلد السابقة - فى الفصل الذى عقده عن التغير الاجتماعى فى قرية « سلوا » أن يبرز العوامل التى تعرضت لها « مصر » وأدت الى تغيرات يمكن أن تلقى اضواء على التغير فى القرية ، «فنتيجة لاتصال مصر بالغرب عن طريق الغزو الفرنسي فالبريطاني والإصلاحات التى قام بها « محمد على » وحركات التحرر الدينى التى قادها « الأفغانى » و « محمد عبده » ظهرت اتجاهات جديدة على الحياة « المصرية » مثل زيادة التصنيع وانتشار المدارس وقيام النظام النيابى ، ونمو الطبقة الوسطى المثقفة وطبقة العمال . ويقظة الوعى القومى وحركات الاستقلال وانتشار الوعى الطبى ، والاهتمام بالصحافة ووسائل الاتصال الأخرى كالإذاعة ، ثم أشار

إلى الاختلاف بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية فى درجة التأثر بهذه الاتجاهات النامية (١) بطريقة عامة لا تكشف عن اتجاه عمليات التغير وخصائصها فى كل منطقة . أو انتقالها من منطقة الى أخرى والتعديلات أو الانحرافات التى تحدث لها فى أثناء ذلك ؛

كما أنه لم يستطع أن يربط بين هذه العوامل وبين طبيعة الحياة الاجتماعية فى القرية واكتفى بقوله «إن سلوا لم تتأثر إلا قليلا بالعوامل السابقه ، فلا تزال تحتفظ بطابعها الريفى القديم» وكان التحليل التاريخى السليم يقتضي منه أن يذهب الى أبعد من العوامل الحديثة تمشياً مع فكرة ردفيلد ليكشف عن العلاقة بين حالة المجتمع ككل آنذاك وحالة القرية التى لا تزال تحتفظ حتى الآن بما كانت عليه من قبل .

ولكن الصعوبة التى أشار إليها ردفيلد تواجهه فى هذه الحالة . ولهذا يكون الإمعان فى تتبع التاريخ أمرا مفضيا إلى الغموض ولن يفيد البحث الأنثروبولوجى . ومع هذا عاد عمار مرة أخرى ليحدد تأثر القرية المباشر لا بعوامل التغير الكبرى فى المجتمع «المصرى» بأسره بل بالمدينة ـ والمدينة القريبة ـ حين يشير إلى أن الاتجاه العام للتغير هو محاولة تقليد نماذج الحياة فى المدينة وخصوصا فى النواحى المادية وفى بعض المظاهر المرتبطة بالنظرة إلى المرض والعلاج والسلطة المحلية فى القرية ومع أنه لم يشر الى العوامل التى أثرت فى القرية مباشرة إلا أن تحليله لمظاهر التغير وأسبابها خصوصا فى النواحى المادية وظاهرة الكرم والضيافة ـ ينصب على أن التأثر فى الحالة الأولى كان عن طريق عامل خارجى هو المدينة . والتأثر فى الثانية كان طريق عامل داخلى هو انخفاض المستوى الاقتصادى فى القرية . وهذا يثبت أهم ما يجب أن يلتفت إليه الباحث فى دراسات التغير الاجتماعى فى المجتمعات

---

1 - Ammar, H Growing up in an Egyptian Village. London, 1954. pp. 67 -80

القروية . هو أن يركز على أثر العوامل المباشرة سواء كانت داخلية تتصل بالبناء الاجتماعي في القرية أو الثقافة المادية أو الحياة الاقتصادية ، أو خارجية تتصل بتأثير المدينة التي تمثل مراكز الانتشار الثقافي ، والتي عن طريقها تم الإصلاحات كتحسين طرق المواصلات أو المشروعات الاجتماعية والصحية المختلفة وعن طريقها أيضا - باعتبارها مركزا اداريا - تتخذ القوانين طريقها الى التنفيذ في الوحدات القروية التابعة لها . وسوف يتبين من دراسات أخرى في جهـات أخـرى من العـالم أنه لا يمكـن الاعتماد على التاريخ العام للثقافة الكلية في تفسير التغير الاجتماعي ، أو حتى في وصف الحياة الاجتماعية في القرية قبل الفترات التي أخذت التغيرات منها تتخذ اتجاها واضحا . بل إن تاريخ القرية نفسه يكون غامضا لا يمكن الرجوع اليه إلى أبعد من ذاكرة كبار السن ، لأنه كلما أوغلنا في تاريخها لا نحصل من كبار السن إلا على صورة خيالية تمثل القرية في عهودها الذهبية ، كما أن الوثائق أو الإحصاءات التي يمكن العثور عليها لا يمكن التأكد من صدقها لأنها جمعت في الغالب بطريقة ظنية وعن طريق أشخاص غير مدربين ، وقد تنتفي هذه الصعوبات في دراسات التغير في المدينة في المجتمعات الصناعية لاحتمال وجود مصادر معتمدة يمكن الرجوع إليها .

ففي نامهالي Namballi وهي قرية من أعمال ولاية ميسور Mysore بالهند اكتشف آلان بيلز A Beals في دراسته للتغير الاجتماعي في القرية أن المادة التاريخية ناقصة جـدا بحيث لا يمكن الاعتماد عليها ، لأن الاحصاءات وسجلات الاراضي التي كانت تعمل كل خمسين عاما لا يمكن الرجوع اليها ، ولا يمكن رد أية ظواهر إلى اسباب معينة بناء على ما فيها من المعلومات . ولكنه استطاع في عام ١٩٥٢ أن يحصل على معلومات لم تكن قاصرة على ما أدلى به كبار السن ، وقد قسم المعلومات التي حصل عليها الى ثلاث مراحل الاولى من ١٨٠٠ - ١٨٧٦ وهي معلومات خرافية تماما ، والثانية من

١٨٧٦—١٩١٤ وهى ليست فى ذاكرة كبار السن تماما ، أما المعلومات ابتداء من عام ١٩١٤ حتى وقت اعداد البحث فإنها كانت متضمنة فى ذاكرة الكبار ويمكن الرجوع إليها والاعتماد عليها . ولا يخالجنى شك فى التشابه الكبير بين نامهاللى وبين القرية التى أبحث التغير الاجتماعى فيها فى هذا الصدد .

ويعتقد ألان بيلز أن التغيرات التى حدثت فى القرية « فرضت » عليها من الخارج ولهذا تكون دراسة العوامل الخارجية، وخصوصا التأثيرات الحضرية والعلاقات المتبادلة بينها ، كاشفة للتغير فى القرية ودرجته واتجاهاته . ومعنى ذلك أن البواعث الأولى لتغير القرية جاءت من الخارج . وهذا موقف يخالف ما اتخذته فى هـذا البحث ، بل هو عكسه تماما .

فالبواعث الأولى للتغير كانت موجودة ومتضمنة في البناء الاجتماعى للقرية نفسها . وكانت العوامل الخارجية كالتأثيرات الحضرية عوامـل معجلة أو أو مسرعة accelerationg والذى جعل بيلز يأخذ الموقف أن قرية نامهاللى بعيدة عن المراكز الحضرية ، ولهذا ظلت محتفظة بطابعها القديم حتى اقتربت منهـا المؤثرات الحضرية وخصوصاً عن طريق الحكومة التى فرضت عـدة تنظيمات وتعديلات فى مجتمع القرية . وقد يكون هذا صحيحا ؛ إلا أنه لم يلاحظ بدقة أثر زيادة السكان على مستوى المعيشة وما يترتب عليه من تغيرات داخلية ؛ الأمر الذى جعله يركز على التغيرات الثقافية اكثر من التغيرات الاجتماعية . ولهذا كانت أهم العوامل فى التغير هى ؛ النظام الإدارى بالإضافة إلى المؤثرات الغربية ، وقد ترتب عليها أن استمرت سلطة الحكومة تمتد على حساب السلطات المحلية ، وإن تحسنت طرق المواصلات ، ونمت الصناعات الحضرية ، وانتشرت النظم الأوربية فى التعليم والصحة والخدمات العامة . كل هذا إلى جانب زيادة المراكز الحضرية والاهتمام بالاقتصاد النقدى . ويقول عن المظاهر الأربعة الأولى أنها عوامل النمو growth factors وزيادة السكان والاقتصاد

النقدى موازين للمظاهر الأخرى . ومعني ذلك عنده أن النمو فى العوامل الأولى أو عوامل النمو أدى إلى نمو مصاحب فى السكان والاقتصاد النقدى . وأعتقد أن هذا التقسيم خاطيء لأن الاقتصاد النقدى لا يختلف عن المظاهر الأربعة الأول ولهذا كان لا بد أن يوضع فى طبقة واحدة معها ، أما زيادة السكان فهي وإن كانت نامية إلا أن نموها لا يرتبط مباشرة بنمو العوامل السابقة .

ولهذا لا يمكن أن نستخلص من تحليل « بيلز » أن الزيادة فى عدد السكان كانت راجعة فى المحل الاول لأثر العوامل السابقة ، لان السكان كانوا يزدادون قبل ذلك ، وربما كان التحسن فى الإجراءات الصحية قد أدى إلى التقليل من نسبة الوفيات إلا أن الزيادة المترتبة على ذلك لا يمكن مع هذا أن تقرن بزيادة المؤثرات الحضرية لانها فى الواقع لم تؤثر على درجة الحضرية مثلا . وهو يعترف بأن ثمة تغيرات حدثت فى العائلة وفى العلاقات الداخلية فى القرية ولكنه ينسبها جميعاً الى أثر العوامل الخارجية مع أنهما قد تكون راجعة الى التغير التدريجى فى الأسس القديمة التى كانت تقوم عليها نتيجة لزيادة حجم السكان وازدياد انخفاض المستوى الاقتصادى . الذى قد يؤثر فى وحدة العائلة الاجتماعية والاقتصادية وفى العلاقات المترتبة على هذه الوحدة .

ومصدر الخطأ الذى وقع فيه بيلز أنه ينسب التغيرات بطريقة حتمية الى عامل واحد ، وافترض أن ظاهرة النمو growth انما تقتصر على المؤثرات الخارجيه فقط . بينما لا يمكن أن ننكر النمو من ناحية أخرى على المؤثرات الداخلية . فالنتيجة التى انتهي اليها بيلز من أن البعد النسبي للقرى يؤدى الى تغيرها اذا وقعت تحت تأثير عوامل التغير الحضرية وحدها نتيجة خاطئة وافتراضه أن هذا ينطبق فى كل حالة افتراض لا تؤيده الوقائع المادية .

ومثل آخر مختلف عن قرية نامها اللى فى الهند ، هو قريه شان كوم Chan Kom .

التى درسها ردفيلد عام ١٩٣١ ثم عاد لدراستها بعد ١٧ سنه ليكشف عن مظاهر التغير التى حدثت فيها خلال هذه المدة ، ومع ملاحظة اختلاف القريتين من حيث الظروف كالحجم والبعد عن طرق المواصلات أو المدن ؛ نجد أن التأثيرات الحضرية كانت بالغة الاثر فى قرية شان كوم . إلا أن الاختلاف فى التأثر واضح جداً ، فأثر المدينة فى نلمها لى يتخذ شكل « الفرض » وموقف القرية سلبى إزاء التغيرات ؛ أما فى القرية الاخرى فإن السكان « قرروا أن يصطنعوا كثيرا من خصائص سكان المدينة وكانوا يعملون على أن تأخذ مساكنهم شكل مساكن المدينة » ؛ « ومن اهم التغيرات التى حدثت إقامة بلدية وملعب ومدرسة ومكتب بريد . ولهذا لا يكون التغير راجعا الى المؤثرات الحضرية الخارجية وحدها والمفروضة على القرية ؛ بل راجعا أيضا بالدرجة نفسها الى عامل داخلى وهو الإرادة الحرة للسكان . ومع أن الرغبة الإيجابية من سكان القرية للتغير قد تكون مميزة لشان كوم وحدها أو لقرى المكسيك بصفة عامة ؛ إلا أنها غير ظاهرة فى أغلب القرى فى جميع أنحاء العالم . أو على الأقل فى القرية التى ادرس التغير فيها . بل قد يكون العكس هو الظاهر تماما حين يعرض القرويون عن كل مظاهر التغير ؛ ويقاومون بطريقة سلبية الإصلاحات والمشروعات التى تقوم بها الدولة لتحسين الاحوال الاقتصادية والاجتماعيه وتجربه المركز الاجتماعى Social Center ومآلها خير دليل على السلبيه التى تميز السكان . وعلى اى حال فدراسة ردفيلد للتغير الاجتماعى فى شان كوم خاصه وفى ياكتان Yacatan جعلته يقرر أن التغير يكون فى حالة العزلة والتجانس والارتباط الجمعى الى حالة من الاتصال واللاتجانس والفردية وطبيعى أن تختلف درجة التغير أو سرعته باختلاف المجتمعات وبحسب اختلاف ظروفها .

ويكاد دوبيه Dube أن يتفق مع ألان بيلز فى تحديد المؤثرات التى ترتب عليها التغير الإجتماعى والثقافى فى قرية شاميربت Shamirpet من أعمال ولاية حيدر أباد بالهند . فالقرية ظلت لمدة عشرات السنين كما هى محافظة على النموذج الذى كان لها منذ القدم ولم تتغير إلا نتيجة لنشوء ظروف خارجية لم تتعرض لها من قبل : والمدى الزمنى الذى لاحظ فيه دوبيه ماطرأ على القرية من تغيرات يمتد إلى خمسين عاما قبل عام ١٩٤٨ ، أما بعد هذا العام فالتغيرات التى حدثت كانت نتيجة لأسباب مختلفة نسبيا . فهو اذن يفصل بين مرحلتين من التغير وكذلك بين نوعين من العوامل : وترد هذه القسمة الى حدث تاريخى هام وهو قسمة الهند فى عام ١٩٤٨ الى قسمين : الهند وباكستان . وقد وقعت حيدر اباد التى تتبعها القرية فى نطاق دولة الهند الجديدة . فقبل القسمة كان تأثير العوامل الخارجية يختلف عنه بعدها نظرا لاهتمام الدولة المباشر بالولاية بعد ذلك . وعوامل ما قبل عام ١٩٤٨ تنحصر فى : الاتصالات مع صاحب الأرض الإقطاعى وموظفى الدولة والمحاكم ، وتأثير المدينة ، والتعليم ، ونشاط الحكومة العام وخصوصا فى الإتجاه الى الإصلاح الاجتماعى والاقتصادى والسياسى فى الهند عامة وبصورة أقل فى ولاية حيدر أباد أما عوامل ما بعد هذا التاريخ فأهمها النشاط البوليسى Police action الذى يرى دوبيه أنه نقطة جوهرية فى حياة القرية ، الى جانب الاهتمام بالاصلاحات الإدارية ، والقضاء على الاقطاع ، وتدعيم الاصلاح الحكومى وتركيزه ، والنشاط السياسى «والديموقراطية» بوجه عام . مع أنه ليس هناك اختلاف كبير بين هذين النوعين من العوامل الأمر الذى كان من غير ضرورى قسمتها على هذا النحو : وكل ما ما يريد دوبيه أو يشير اليه هو أن تأثير المدينة والقانون - ممثلا فى نشاط الدولة أخذ يزداد بعد عام ١٩٤٨ الأمر الذى ترتب عليه سرعة التغير الاجتماعى والثقافى وطبيعى أنه كلما ازدادت العوامل الخارجية فى الضغط pressure على القرية كلما

ازدادت التغيرات الاجتماعية تبعا لذلك . والواقع أن اختلاف التغير فى شاميربت Shamirpet كما سجله دوبيه بين الفترتين يشابه قريتين احداهما بعيدة عن المدينة ، والأخرى قريبة منها ، وطبيعى أنه كلما ازدادت القرية قربا من المدينة كلما ازداد تأثرها بنموذج الحياة الحضرية والعكس . ولذلك فاختلاف العوامل عند دوبيه لا يمثل اختلافا فى النوع وانما اختلافا فى الدرجة وهذا لا يغير من جوهر الموضوع ، وهو نسبة التغير فى القرية الى قوى خارجية . وإذا كان التغير الذى حدث فى مجال الثقافة المادية والحياة الاقتصادية يمكن نسبته مباشرة الى أثر المدينة والقانون ، فالتغير الذى حدث فى البناء الاجتماعى وخصوصا فى العائلة — على الرغم من أنه يقول انها لاتزال الوحدة الاجتماعية التى تقوم عليها الحياة فى القرية — لا يمكن نسبته بالطريقة نفسها الى أثر العوامل الخارجية وحدها ، خصوصا وأن نمو السكان فى القرية لم يتوقف أو يقل بفعل الأوبئة أو المجاعات أو الفيضانات .

ولا يختلف جون امبرى John Embree فى دراسته للتغير فى قريه سوهى مورا Suye Mura باليابان عن دوبيه . فهو يركز على التغيرات فى الميدان الثقافى المادى ، لأن التغيرات فى البناء الاجتماعى تغيرات لا نعرفها فى المدى الزمنى الطويل فقد تكون راجعة الى الاتصال ببناء اجتماعى معقد ، ولهذا وجد أن التغيرات التى حدثت فى القرية كانت من نوعين : تغيرات تقوم بها الحكومة كانشاء المدارس والجمعيات الزراعية وادخال الصحافة والاذاعة ، وتغيرات أخرى تتم دون توجيه من الدولة . ومع ذلك يجد امبرى أن التغيرات التى تكون الحكومة عاملا أول فيها هى التغيرات الهامة . فعوامل التغير فى القرية اليابانية عوامل خارجية من الدرجة الأولى . ومع أن يانج M. C. Yang فى دراسته للتغير فى قرية تايتو Taitou بولاية شانتونج Shantung بالصين كان أكثر التفاتا لعوامل التغير المتعددة

الداخلية والخارجية خصوصا نسب التغيرات التى تحدث فى القرية إلى تأثير المدينة والمهاجرين الذين لا يقطعون صلتهم بالقرية ، ونظام العمل وملكية الأرض إلا أنه لم يكن واضحا ، خصوصا فى إدراكه لعلاقة هذه العوامل بعضها بالبعض ومبلغ أثر كل منها أو كلها فى المجال الثقافى المادى والبناء الاجتماعى :

ولعل الاتجاه فى أغلب الأمثلة السابقة إلى إبراز العوامل الخارجية وخصوصا تأثير المدينة والقانون يرجع إلى ما يلى :

١-أن أغلب هذه الدراسات لم تكن معنية فى جوهرها ببحث التغير الاجتماعي وإنما جاءت الإشارة إلى التغيرات الاجتماعية لإلقاء نظرة سريعة على الوضع المتغير للقرى المدروسة . وكان التركيز على إدراك التغيرات فى الثقافة المادية مبعثه أمران الأول : أن ملاحظة «العرف» والثقافة المادية أسهل بكثير من ملاحظة العلاقات الإجتماعية . خصوصا وأن أغلب الباحثين لهذه القرى متأثرون بالمدرسة الأمريكية الأنثروبولوجية التي تنحو هذا النحو . والثانى : أنهم كانوا مقتنعين بأن البناء الإجتماعى دائم من حيث الشكل على الأقل وأنه لا ينطوى على عوامل تغيره وأنه يتغير فقط عن طريق التفاعل الإجتماعى مع قوى خارجية . ومثال ذلك أن دوبيه عندما حاول أن يعلل التغير فى قرية شاميربت سار وراء ريموند فيرث R. Firth فى قوله « إن التغير البنائى نتيجة للتفاعل الإجتماعي » ولكنه فهم التفاعل على أنه ضغط أو فرض compulsion من الخارج على القرية تستجيب له القرية حينا وتقاومه حينا آخر فتحدث تغيرات هامة فى الثقافة المادية وفى الاتجاهات العامة بينما يظل البناء الإجتماعى كما هو مع تغيرات طفيفة . ولست أنكر أثر تفاعل القرية الخارجية مع البناء الإجتماعى والنتائج البعيدة المدى التي ترتبت على ذلك فى البناء نفسه خصوصا إذا كانت هذه القوى فى تزايد مستمر ، ولكن القوى الداخلية مهمة أيضا ولا يمكن أن نفهم حقيقة التغير : عوامله . وعملياته ونتائجه ما لم نقم بالبحث

عن عوامل التغير الداخلية . فنمو القرية والهجرة من القرية مثلا - وهي نتائج مباشرة لتغير هام فى العائلة - لا يكفي أن تكون تأثيرات المدينة وحدها هي السبب فيها * ولا بد أن هناك من الأسباب الداخلية ما ساعد إلى درجة كبيرة على ذلك . وقد يكون فى تحديد العوامل الخارجية والداخلية للتغير اتجاها الى الفصل بينهما ، ولكن هذا ليس هو الهدف ، وإنما هذا الفصل يساعد في فهم الظروف التى مهدت للتغير خصوصا وأن كل انحراف أو اختلال للتوازن لا يتم فجأة وانما يتخذ مظهر التدرج ؛ وتزداد آثار عوامل التغير كلما ازداد ظهور الظروف المناسبة :

٢ - كذلك لم يلتفت هؤلاء الباحثون الى بعض المسائل الهامة خصوصا في دراسات التغير الإجتماعي ، وعلى الاخص عامل الزمان وعامل المكان Time and space فالتمييز بينهما خصوصا اذا ارتبطا بفكرة البناء الإجتماعي أو قرنهما معا يؤدى الى نظرة منهجية معينة وفهم آخر لعمليات التغير . ويبدو أن أغلب هؤلاء الباحثين متأثر بالدراسات الأنثروبولوجية فى المجتمعات البدائية فى هذا الصدد من ناحيتين : الاولى أن دراسه التغير كانت ولا تزال تتجه الى معرفة أثر الثقافة الاوربية (الاتصال الثقافى) على البدائيين وعلى الاخص فى حياتهم المادية والإجتماعية ؛ وبمعنى آخر أن التغييرات التى فرضت على البدائيين سببت اختلالا فى توازن حياتهم الإجتماعية واستمرارا فى عدم التكامل كلما زاد تفكك وحدة ثقافتهم الاصلية المترابطة الاجزاء المادى منها واللامادى ، ولهذا كان أهم ما شغل به هؤلاء الباحثين تتبع التغيرات فى الحياة المادية ، وما تركت من آثار على البناء الإجتماعي للقرية ، نتيجة لآثار الاتصال الثقافى - اما اختيارا أو جبرا عن طريق الدولة - بالمدينة . والثانية : أن البناء الإجتماعي للمجتمعات المحددة الصغيرة static نسبيا ولا تتغير مكوناته الا بفعل قوى خارجية وبدونها يظل محافظا على شكله .

ولكن سواء كان البناء الاجتماعى يقوم على العلاقات الاجتماعية المعقدة فى مجموعها التى تكون وحدتها العلاقات الثنائية diadic relation بين شخصين (رادكليف براون ، ٢١، ص١٩١-١٩٢) أو يقوم على الجماعات الاجتماعية الدائمة كالأمم والقبائل والعشائر والتى تحفظ بهويتها كجماعات بالرغم من تغير أعضائها ، فإن فكرة الاستمرار خلال الزمن continuity متضمنة. ومع أن فورتس Fortes نقد تمييز رادكليف براون بين البناء الاجتماعى الذى يتغير ويتجدد باستمرار وبين الشكل البنائى Structural Form الذى تكون له صفة الاستمرار فى مجتمع ثابت نسبيا على أساس أن عامل الزمن واحد فى الحالتين وأن هذا التمييز تجريد غير واقعى إلا أنه لم يقف موقفا واضحا إزاء استمرار البناء أو شكله فى الزمان ، بل أنه أضاف إلى ذلك أن عامل المسافة والمكان لا يختلف بالنسبة للبناء الاجتماعى عن عامل الزمان : ولكن النقطة الأساسية هنا ليست أن رادكليف براون ميز فى البناء الاجتماعى بين المضمون المتغير والشكل الثابت ، وإنما تتصل بناحية هامة وهى الفرق بين المجتمع البدائى والمجتمع القروى من حيث الامتداد الزمنى والمكانى . إذ يبدو أن الامتدادين يرتبطان عكسيا فى الحالة الثانية ، وطرديا فى الحالة الأولى. والارتباط العكسي والطردى هنا يؤديان إلى نتائج مختلفة بفرض عدم تدخل عوامل أخرى كالغزو الأوربى للمجتمع البدائى أو زيادة تأثير المدينة فى مجتمع القرية : فالامتداد الزمنى فى حالة المجتمع البدائى يعنى استمرارا للبناء الاجتماعى، فالزمن مرتبط بالتغير فى إطار من الاستمرار : والتغير هنا هو النمو فى النسق المكونة للبناء بمعنى أن زيادة السكان مثلا لا تؤدى إلى تغير مافى صور البناء . ولذلك فالنمو هنا نمو كمى لا كيفى ، أما ارتباط الامتداد الزمنى بالأمتداد المكانى فرجعه إلى أن المكان الذى توجد فيه المجتمعات البدائية غير محدد ، فكل مجتمع بدائى له منطقة قد تضيق أو تتسع يتحرك فيها . ولهذا يكون ممكنا دائما أن يصاحب

النمو الناجم عن الامتداد الزمنى نموا فى « شغل » المكان. فلم يكن هناك مجال للتغير الذى قد يترتب على العلاقة العسكرية بين الامتدادين . وهذا فى أغلب الظن الذى جعل الشعوب البدائية لفترة طويلة قبل الغزو الأوروبى « منعزلة ومكتفية بذاتها ولكل منها ثقافة متمايزة » ومحافظة على الاستمرار فى بنائها الاجتماعى .

أما الامتداد الزمنى للقرية فانه ظل يسير طرديا مع الامتداد المكانى ، ومع ملاحظة أن القرية خصوصا فى الجمهورية العربية المتحدة عامة تمارس حياتها الاقتصادية على مساحة محددة من الأرض الزراعية لا يمكن أن تتعـداها ، نظرا لوجود حكومة مركزية تشرف على تنظيم صلات القرى بعضها ببعض فإن النمو ، نمو السكان فى وقت معين يصبح فى حالة تنعكس معها علاقتـه الطردية مع المكان ، الأمر الذى يؤدى إلى استمرار الضغط خليق بأن يغير من شكله Form التقليدى لتغير العلاقات المكونة لكل نسق من نسقه . ومعنى هذا أن النمو السكانى خلال الزمان فى القرية مع تحديد المكان يؤدى إلى نتائج هامة فى البناء الاجتماعى ، وقد تشابه النتائج على هذا البناء فى المجتمع البدائى ولكن مع اختلاف كبير فى العوامل المسببة .

ولهذا كان التغير فى حجم السكان والتأثيرات الحضرية البواعث الأساسية فى التغير الثقافى والاجتماعى فى المجتمع القروى ، وكان الاتصال الثقـافى عن طريق الأوربيين الباعث الأساسى للتغير فى المجتمع البدائى . ومن هنا جاء نقدى للباحثين المتقدمين فى أنهم لم يهتموا بدارسة أثر التغير السكانى على التغيرات البعيدة المدى أو القصيرة المدى فى المجتمع القروى .

وقد عنيت بإبراز الاختلافات بين القرية والمجتمع البدائى وعلى الأخص فيما يتصل بعوامل التغير لأسباب منهجية ، مع أننى أعتقد أنه فى مدى يطول أو يقصر من الزمن ستكون التأثيرات الحضرية فى القرية والتأثيرات الأوربية فى

الشعوب البدائية هي التأثيرات ذات الأهمية الكبرى فى التغير الاجتماعى والثقافى فى كل منهما .

وإذا كان التحليل قد اتخذ فى بعض الأحيان صفة العمومية ، إلا أننى أحدد هنا أن الاختلافات السابقة إنما تنطبق فى الدرجة الأولى على المجتمع البدائى بصفة عامة والنموذج القروى الذى اخترته للدراسة ، وإذا كان هناك تشابه بين هذا النموذج ونماذج أخرى فى أنحاء العالم ، فقد يرجع ذلك إلى تشابه الظروف ، خصوصا وأن المجتمعات الزراعية بصفة عامة تتشابه فى كثير من المظاهر التي ترجع قبل كل شيء الى اعتماد السكان على الزراعـــة ، كطريقة في الحياة ، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى كان طول خـــبرة الأنثروبولوجيين بالمجتمعات البدائية المنعزلة والمكتفية بذاتها وذات الثقافة المحددة عاملا من العوامل التي جعلتهم ينمون مناهجهم فى دراستها ، وتتخذ طابعا محددا ، بعكس الحال فى المجتمعات القروية الحديثة العهـــد بالدراسة الأنثروبولوجية ، والأبعاد dimensions المختلفة لها وأهمها انتماؤها لثقافة أكبر ووقوعها فى مجتمع تشرف عليه حكومة مركزية ، وتنظم العـــلاقات وتفرض القوانين الواجبة التنفيذ ،وهذا إلى جانب علاقتها الوثيقة بأرض زراعية محددة .

كل هذه الظروف جعلت من اليسير على الأنثروبولوجى أن يحدد فى دقة كافية العوامل المغيرة للمجتمع البدائى وأن يتتبع اثارهـــا على الثقافة المادية والبناء الاجتماعى باعتبارهما مظهرا لكل متكامل ، وكانت المقارنة بين القديم والجديد أيسر بكثير عنها فى المجتمع القروى ، لأن أغلب هذه المجتمعات سبقت دراستها فى فترات مختلفة ، ولهذا كان من الممكن العودة الى دراستها بعد فترة من الاتصال الثقافى حتي يمكن تقدير العـــوامل بدقـــة والآثار والعمليات المترتبة على ذلك .

فلو عاد إيفانز بريتشارد مثلا لدراسة النوير أو الأزاندى فى جنـــوب السودان بعد عشر سنوات مثلا . فانه لن يتردد فى عقد مقارنة لأحوال هذين المجتمعين فى الوقت الذى درسهما فيه ، وبين أحوالهما فى الوقت الذى قد يدرسها فيه مرة أخرى ، وستكون دراسته تجريبية مقارنة من الدرجة الأولى وان تعوزه الدقة أو اليقين لأنه لن يواجـــه بتاريخ ظنى أو يضطر لإعادة تصوير حالة المجتمع لفترات تمتد فى المـــدى الزمنى الطويل ، وما فيها من مخاطر الوقوع فى أخطاء عديدة قد تؤثر على التحليل والإستنتاج برمتهما .

ولا يعنى ذلك أن المناهج الأنثروبولوجية فى دراسة المجتمعات المحددة، تفقد صلاحيتها عند دراسة المجتمعات القروية ؛ بل إن الأمر هو كما صوره كروبير Kroeber حين يتساءل عن التعديل الذى ستتخذه هـــذه المناهج فى دراسة عينات samples ليس لها خصائص المجتمع تماما ، خصوصا وأن « الأنثروبولوجين اعتادوا دراسة ، « كائنات عضوية organisms » أى « مجتمعات قائمة بذاتها societies by themselves وهم الآن - وهو يشير الى اتجاه مدرسة شيكاجو - يدرسون مجتمعات هى أجزاء من مجتمعات أكبر organs والنقطة الأساسية هى هل الطريقة المتبعة فى دراسة الكل تصلح لدراسة الجزء؟

وسأعرض هنا وجهة نظرى فى ايجاز ، فسأشير أولا الى أن الفرق بين المجتمعات الإنسانية : البدائى والقروى والمتحضر لا يمثل فرقا فى النـــوع وانما يمثل فى جوهره فرقا فى الدرجة ؛ ولذلك اذا حددنا نمـاذج types للجماعات المحلية فى اطار كل من هذه المجتمعات فلا يعنى ذلك اختلافها نوعا فالمدينة والقرية القريبة منها ، والقرية التى تقع على طرف الصحراء، وتجمعات البدو ، والقرية التى تقع فى أعماق الريف ، كل منها عبارة عن حياة اجتماعية ولا خلاف على ذلك وانما تفترق الواحدة عن الأخرى فى التنظيم الاجتماعى ونوع الثقافة المادية والنظرة الى الحيـاة وغير ذلك وينطبق ذلك أيضـا على الوحدات الأكبر حتى نصل الى المجتمع الإنسانى بأسره . أو أن الاختلاف

بين مجتمع وآخر هو اختلاف فى الدرجة وذلك كما لاحظ جودفرى ومونيكا ويلسون G.& M. Wilson فى مجتمعات وسط أفريقيا التقليدية والحديثة(١).

وعلى هذا الأساس إذا كان موضوع علم الاجتماع ـ بصفة عامة ـ هو دراسة المجتمعات الحديثة (الكبيرة وموضوع الأنثروبولوجيا هو ـ بصورة مبدئية ـ دراسات المجتمعات الصغيرة المحددة ، فان موضوعيهما واحد وهو دراسة الحياة الاجتماعية على أى مستوى . ولهذا لم يكن انحرافا عن الموضوع ما اتجهت اليه الأنثروبولوجيا الاجتماعية الى دراسة المجتمعات القروية، والمجتمعات الصناعية الآن معتمدة فى « طرقها » على خبرتها العملية فى دراسة المجتمعات البدائية . وهذا هو الاتجاه الذى اتبعه الباحثون فى دراسة Yankee City

ومن المسلم به أن « العلوم الاجتماعية » تطبق فى دراستهـا على القواعد المنهجية العامة فى « العلم » الا فى « نوع » هذه المادة . وقد كان الاختلاف فى النوع بين مادة العلوم الطبيعية ومادة العلوم الاجتماعية مثـار مناقشات كثيرة قائمة حتى اليوم حول مدى امكان تطبيق « الطرق » المضبوطة للعلـ

---

(١) يرى جود فرى ومونيكا ويلسون أن « ظاهرة » المجتمع عامة فى كل مكان ، وأن الاختلاف بين المجتمعات يقع فى المدى الذى تذهب اليه علاقات كل المعاصرة التاريخية ، وهذا المدى هو الدرجة الذى يعبر عن عدد الأفراد أو الجماعات الذين يدخلون فى علاقات متبادلة ، وشدة أو كثافة هذه العلاقات كما أنه مقياس عن طريق شدة الكثافة التعاون والاتصال العـاطفى والعقلى تاريخيا ومعاصرا . وقد جعلاه مقياسا لدراسة التغير الاجتماعى . ولهـذا فان المجتمعات المنعزلة أو البدائية تقع فى أسفل سلم شدة التعاون وكثافته (ويلسون وولسون ، ٣٠ ، ص ٢٥ — ٣٠) الذى يزداد كلما صعدنا السلم حتى نصل الى المجتمعات المتحضرة .

والقيـــاس فى العلوم الطبيعية على « مادة » العلوم الاجتماعية التى ليس لهـــا خصائص المادة الأخرى . ولكن الذى يهمنا هنا أنفلا اختلاف من وجهة النظر المنهجيـة بين دراسـة مجتمـع صغـــير مستقل كالمجتمع البدائى ودراسة مجتمع صغير غير مستقل كالقرية أو دراسة مجتمع حديث كالمدينة. كما أن هناك الآن شبه تسليم من حيث الاتجاه العام للدراسة وهو اعتبار « المادة » محل الدراسة « كلا » متساند الأجزاء بحيث لا يمكن عزل جزء منه وبحثه منفصـــلا عن بقية الأجزاء ، بل يجب أن يكون فى الاعتبار دائما « العلاقات البنائية والوظيفية » المتبادلة بين الجزء والكل وبين الكل والأجزاء المكونة له وسواء استخدمنا اصطلاحات العلوم البيولوجية كما يفعل رادكليف براون أو إصطلاحات العلوم الطبيعية كما يفعـــل جورج لنـــدبرج G. Lundberg فى التحليـــل الاجتماعى ، أو استخدمنا اصطلاحات خاصة كما يفعل كثير غيرهما من العلماء ، فان اطار الدراسة لابد أن يصمم فى ضوء المنهجية العامة وفكرة التكامل أو التساند البنائى الوظيفى. فالأختلاف يقع فى المحل الأول فى الطرق المستخدمة فى البحث وضرورة تطويرها عند الانتقال من درجة الى درجة مختلفة من مستويات الحياة الاجتماعية، كالانتقال من دراسة المجتمع البدائى الى دراسة المجتمع القروى، ومع أن كروبير Kroeber وردفيلد أشاذا الى ضرورة هذا التطوير إلا أنهما وعلى الأخص الأخير لم يقدما إلا وجهات نظر عامة تنصب على أساس الفروق فى الأبعاد dimensions لا على الطريقة. ومثال ذلك أن ردفيلد ينقد ايفانز بريتشارد فى ربطه بين الطبيعة nature والنشاط الانسانى والحياة الإجتماعية عند دراسته للنوير ، باعتبار أن هذه طريقة إن صلحت فى دراسة المجتمعات البدائية فلا تصلح لدراسة القرية. لأن المهم فى رأيه أن نفهم القرية ككل من خلال علاقة الانسان بالانسان لا من خلال علاقة الانسان بالطبيعة ، ولأن القرية ـ وهى مجتمع تاريخى ـ تكون علاقات الناس

فيه متعددة ومختلفة ومرتبطة بدورها كل بالأخرى، فإذا أدركنا نسقا system قد يكون له ارتباط بالنسق الايكولوجي في نقطة معينة ، فانه في نفس الوقت يكون مختلفا عنه : ويعني ردفيلد بذلك أن العامل الايكولوجي مهما كان أثره لا تصلح أساسا لتفسير العلاقات الاجتماعية ، خصوصا في المجتمعات القروية ، التي تكون فيها هذه العلاقات ذات طابع تاريخي، والقرية نفسها عليها علائم تفاعل القرون ، ولهذا كان التاريخ في نظر ردفيلد عاملا يفوق في أهميته العامل الايكولوجي وخصوصا في تفسير العلاقات التي تربط الأفراد والجماعات في المجتمع القروي ، مع أن ردفيلد يعترف بصعوبة تتبع العوامل التاريخية في تشكيلها لهذه العلاقات وعدم جدوى الاعتماد عليها في دراسات محددة كالمجتمعات القروية . وأغلب الظن أن موقفه هذا يمثل « فرضا » حتى الآن إلا أنه لا يمكن التسليم مع ردفيلد ـ من حيث الاتجاه العام ـ بأن أهمية دراسة علاقة الانسان بالانسان في المجتمع القروي تفوق أهمية دراسة علاقة الانسان بالبيئة ففي نقص المصادر التاريخية عن القرى وعدم امكان الاعتماد عليها ، يكون التفاعل بين سكان القرية الواحدة والأرض الزراعية مفسرا هاما لمظاهر حياتهم الاجتماعية والاقتصادية .

عوامل التغير ونتائجه فى النموذج

وقد تبين من تحليل ومقارنة مظاهر التغير الاجتماعى ، أن وحدات النموذج تختلف من حيث عوامل التغير واتجاهاته ونتائجه عن المجتمع البدائى والمجتمع الحديث من عدة نواح . ولهذا كان التعميم فى دراسات التغير الاجتماعى بحيث تنطبق نتائج الدراسات التى أجريت فى عدد من المجتمعات البدائية والحديثة على المجتمعات القروية ، أمراً فيه مخاطرة علمية كبيرة ، بل إن المجتمعات القروية نفسها فى كثير من أنحاء العالم لا تكشف عن تطابق أو تشابه فى هذه الخاصية . ذلك لأن التغير يتوقف على عدة عوامل لا تتشابه فى كل حالة ، كما أن ظروف المجتمعات القروية تختلف من مكان إلى مكان ، بل إن القرى نفسها فى المكان الواحد تختلف فيما بينها أيضا . ولهذا كانت دراسة المجتمعات القروية على أساس النماذج هو الطريق العلمى المضمون للوصول إلى تعميمات خصوصا فى ميدان حديث من البحث كالتغير الاجتماعى .

والتحليل والمقارنة فى دراسة النموذج ، وإن كان الهدف الأساسى منها اختبار الفروض والنظريات التى حاولت التحقق منها ، إلا أن الذى يمكننى الإدلاء به هنا هو النتائج والملاحظات التى توصلت إليها من هذه الدراسة على النحو الآتى :

١ - التغير فى النسق يقوم على مبدأين :

الأول : مبدأ التغير الملازم أو التغير الداخلى . ومعنى هذا أن كل نسق طالما ظل يقوم بوظائفه ، فإنه يتغير وإن أسباب التغير متضمنة فى النسق نفسه ، وكل تغير فى نسق معين يؤدى إلى تغيرات فى النسق الأخرى المعتمدة عليه ، بحيث أن نتائج التغير فى كل حالة لا تغير من النسق إلى شىء له خصائص تختلف عن الخصائص الرئيسية لهذا النسق ، أى أن التغير لا يؤدى إلى خلق خصائص جديدة

لم تكن متضمنة فى النسق ـ بصورة غير ملاحظة ـ من قبل . وهذا لا يؤدى إلى استبعاد آثار العوامل الخارجية التى يتركز دورها فى الإسراع أو التأخير فى التغير الملازم للنسق ، أو فى تسهيل أو تعويق تحقيق النسق لإمكانياته ، أو فى قمع أو زيادة نمو بعض خصائص هذا النسق ، أى أن دور العامل الخارجى يكون فى التحليل أو التعويق حسب الأحوال .

فتكوين العائلة كان ينبىء بتغيراتها المستقبلة ، لأنها فى واقع الأمر تتكون من عدة أسر ، وهى ككل كانت تقوم بطريقة جمعية بالوظائف التى يمكن أن تقوم بها كل أسرة على حدة ، ولهذا فتفكك العائلة إلى أسر نتيجة للتغير الاجتماعى لم يغير من رابطة الرجل بالمرأة ، وانجاب الأطفال والإشراف على تربيتهم واعطائهم مركزا ودورا فى مجتمع القرية ، كما أن وظائف النشاط الإقتصادى من حيث ضمان اشباع الحاجات المادية إلى جانب المركز الاجتماعى المتعلق بمدى ونتائج هذا النشاط كان متضمنا فى الحياة الاقتصادية القديمة وما تتغير إليه الآن . ولهذا كان انتاج السوق والاعتماد على النقود فى التبادل ، والميل إلى التعاقد بين الأقارب فى شئون المعاملات الاقتصادية لا يعد فى واقع الأمر ظواهر مختلفة لم تكن متضمنة أصلا فى الاقتصاد العائلى من قبل . ومهما كان شكل النشاط الاقتصادى ، فانه يهدف إلى الوفاء بمطالب المعيشة وتعيين مركز إجتماعى خاص .

وهذا هو الذى دعانى إلى القول بأن التغير الداخلى كان الباعث الأول ، والمؤثرات الخارجية كانت عوامل معجلة ، لأن الوحدات الأسرية المكونة للعائلة القديمة هى التى بدأت بالإنفصال ثم الإستقلال نتيجة لتفكك الأسس التى قام عليها إتحادها من قبل . كما أن إزدياد السكان وهو عامل داخلى كان له الشأن الأكبر فى تغير شكل النشاط الاقتصادى ، وكلما زاد أثر العوامل الخارجية كلما تطور هذا الشكل بحيث تزداد سرعة التغير فى هذه الناحية :

والثانى: مبدأ الحدود . ومعناه أن العلاقة السببية الوظيفية بين اثنين أو أكثر من المتغيرات ا . ب لها حدود معينة ، أى أن هذه العلاقة لا تظل دائمة صحيحة، إذ يأتى وقت لا يكون لها معنى ، أو تكون صالحة لتفسير التغير . ومثال ذلك أن ارتفاع مستوى المعيشة فوق الحاجات الضرورية يؤدى الى زيادة فى المواليد وانخفاض فى نسبة الوفيات ، ولكن زيادة أكبر قد لا تؤدى الى انخفاض نسبة الوفيات هذه التي كانت نتيجة لطردية العلاقة السابقة ، كما أن النسق لا يتغير فى واقع الأمر الى ما لا نهاية ، فامكانياته فى التغير قاصرة على عدد محدود من التغيرات أو نماذج للتغير ، ولذلك مهما صنفنا الانساق الاقتصادية فانها لن تزيد على ستة أو ثمانية ، وكذلك الشأن بالنسبة للعائلة أو الزواج فانها لا تزيد على عشرة وهذا ينطبق بالتالى على كل الانساق الإجتماعية الاخرى :

٢ — التغير فى العائلة والحياة الإقتصادية والثقافية المادية فى النموذج تغير كمي أكثر منه تغير كيفي . خصوصا إذا فهمنا التغير الكمى على أنه « زيادة فى الوحدات » والتغير الكيفى على أنه « تحسن فى الوظيفة من حيث الاداء » فالعلاقات فى القرية القديمة كانت قليلة العدد ، أما الاسر فى القرية المتغيرة فهي كثيرة ، ومع ذلك فالكثرة هنا لم تؤد الى « تحسن » ملموس فى التدريب الإجتماعى وطرق التربية ، فالمناهج القديمة لا تزال كما هى وإن تغيرت أهدافها .. وهكذا . كما أن قيام الاسرة على رعاية قطعة صغيرة من الارض الزراعية بطريقة فردية لم تؤد إلى تحسن فى الادوات الزراعية أو في الانتاج ، فلا تزال المناهج القديمة كما هى ، وهذا ينطبق أيضا على الثقافة المادية ، فالتغير فيها من حيث مكوناتها القديمة هو فى واقع الامر لزيادة فى العدد نتيجة لزيادة الاسر واستقلالها من حيث المسكن والعمل الزراعي ، كما ان الجديد فيها لا يحقق الهدف منه . ولهذا يغلب النمو الكمى على النمو الكيفى عند التغير الإجتماعي فى هذه النواحى الثلاث .

٣ - التغير فى القرية ككل أو فى أجزاء منها كمجتمع أدى الى وجود خاصي الامتداد الداخلي والاعتماد الداخلي والخارجي . فالعلاقات الاجتماعية والاقتصادية فى القرية القديمة كانت محددة بالعائلة والبدنة ولذلك كانت ضيقة ولكنها فى حالة التغير إمتدت حتى شملت مجتمع القرية ككل . ومعنى هذا أن كثافة العلاقات بالنسبة للفرد والجماعة أصبحت أكثر لأنها امتدت فشملت أفرادا وجماعات متعددة لا تقتصر على النسق القرابى وحده ، بل كل فرد أو جماعة يمكن أن يترتب على امتداد العلاقة اليهما مصلحة مباشرة أو غير مباشرة كما أن الاعتماد الضيق الذى كانت وحدته الصغرى العائلة والكبرى البدنة فى القرية القديمة أصبح اليوم اعتمادا واسعاً وحدته المجتمع القروى بأسره . ولا يظهر هذا فى الناحية الاجتماعية فحسب بل فى الناحية الاقتصادية أيضا . ولا يقتصر اتساع الاعتماد على الداخل ، بل يشمل الخارج أيضا ، فالقرية ككل يزداد اعتمادها بازدياد التغيرات الاجتماعية على القرى المجاورة والسوق والمدينة .

٤ - يؤدى التغير فى القرية الى نمو اللاتجانس . فلم يعد التشابه هو الظاهرة التى تسترعى النظر عند ملاحظة الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافة المادية ، ومعنى هذا أن القرية كمجتمع تتغير الآن من البساطة الى التعقيد . ففى العائلة القديمة كانت البساطة هى الخاصية الأولى التى تلاحظ على أدائها لوظائفها والعلاقات التى تربطها بغيرها والقيم التى توجه حياتها وتنظر من خلالها الى الحياة ، ولكن تفكك العائلة اليوم الى أسر أدى الى تعقد فى العلاقات واختلافات فى الاهتمامات وتمايز من حيث أهداف الحياة ، ولهذا يمكن القول إن التغير فى هذا الميدان هو تغير من البساطة الى التعقيد ومن التشابه الى الاختلاف . وفى الثقافة المادية يتخذ التغير نفس الاتجاه فهو يميل الا الانتقال من الاقتصار على الضروريات الى ادخال الكماليات ، ولما كان نمو الثقافة المادية يعتمد فى المحل الاول على المركز الاقتصادى

الا أن عامل التقليد يجعل كثيرا من الأسر تحاول أن تساير هذا النمو على قدر طاقتها الاقتصادية . كما أن تغير النشاط الاقتصادى يكشف عن هذا الأنتقال بصورة ملموسة أكثر . فلم يعد العمل الزراعى هو العمل الوحيد بل أصبحت أعمال أخرى كالتجارة والأشتغال بالمهن يقف جنبا الى جنب مع العمل الزراعى، ولم يعد القروى حرا فى تخطيط نشاطه الاقتصادى كما يريد، ولم تعد القيم الإجتماعية المرتبطة بالإنتاج الزراعى ذات أثر فى توجيهه ولهذا يمكن القول إن النشاط الاقتصادى يتغير من الوحدة إلى التنوع ومن الحرية الى التقييد ومن المركز الى السوق .

ه — لا تتغير العائلة أو الحياة الأقتصادية أو الثقافة المادية على فترات سريعة متلاحقة بل ان التغير يسير فى بطء فى انتقاله من مرحلة الى أخرى . ولهذا لا ينتقل التغير إلى مرحلة تالية إلا بعد أن يتخطي العقبات التي تقف فى وجهه والتى قد تتمثل فى الجهل أو الخوف أو سيطرة قيمة معينة أو عادة قديمة، أو سلطة يمثلها كبار السن ، أو روابط قرابة مرعية بشدة . ومثال ذلك أن انفصال الاسر عن الوحدات العائلية كان يمر على مراحل من المعيشة المشتركة الى التقسيم الداخلى « للدار » ، الى مرعاة أنصبة معينة فى الإنتاج ، إلى تحديد النصيب على أساس الأيدى العاملة ، ثم الى الاستقلال الإقتصادى أخيرا ، ويتبعه فى كثير من الحالات الاستقلال بمسكن خاص . وفى الزواج لم يتخط النسق القرابى فى اختيار الزوجة إلا بالتدرج أيضاً .

كما أن تغير النشاط الاقتصادى من المركز الى السوق تم تدريجيا ، وهذا ينطبق أيضا على تنوع الانتاج والاشتغال بمهن أخرى غير الزراعة حتي القوانين المحددة للمساحات التي تزرع محاصلات معينة لم تظهر جميعا دفعة واحدة، بل ظهرت بالتدريج . ولذلك فعمليات التغير ذات خاصيتين : الأولى . التوازن المتحرك،

بمعنى أن التوازن فى النسق لا يختل بصورة واضحة بحيث يؤدى إلى سوء توافق يمكن أن يطلق عليه تخلفا أو عدم إستواء . بل إن النسق يظل محتفظا اثنــاء تغيره بقدر ملحوظ من التوازن . والثانية ، الإنتشار التدريجى ، ومعنى ذلك أن التغير يسير فى حلقات تتسع تدريجيا كلما بعدنا عن مركز التغير . فالتغير فى العائلة يؤدى إلى تغير فى مظاهر النشاط الاقتصادي ، وهذا يؤدى بدوره الى تغير فى القيم والنظرة إلى الحياة فالعادات والتقاليد ... وهكذا .

٦ ــ الشعور الجمعى الذى كان يستمد أسسه من الوحدة العائلية وقيام العلاقة على أساس القرابة في مجتمع قليل الاعتماد من حيث الوحدات المكونة له كل على الآخر ، ومن حيث الاعتماد على القرى المجاورة أو المدنية ، أخذ الآن فى التفكك نتيجة لتغير الأسس التي كان يقوم عليها . فلم يعد تشابه الأفراد من حيث مركزهم الاجتماعى يقوم على الإنتماء لبدنة معينة ، بل أصبح مركز الفرد الاجتماعى مرتبطا إلى حد كبير بمركزه الاقتصادى ، ومن ثم فقد زادت الابعاد الاجتماعية بين الافراد على هذا الأساس ، وأصبحت المصلحة تحدد علاقات الفرد وتعين اتجاه شعوره الجمعى .

ولهذا يمكن أن يقال ، أن الفردية ظاهرة نامية الآن ، وبالتالى لم تعد أنماط السلوك الثابتة تحكم دورة حياة الفرد ، بل أصبحت هناك أنماط متعددة ومتغيرة يمكن أن يجد فيها الفرد تبريرا لكل سلوك قد يعده كبار السن مثلا عدوانا على التقاليد أو القيم القديمة . وبصفة عامة يمكن أن يقال إن فى القرية الآن نمطين رئيسين من السلوك ، النمط القديم الذى يحاول التزامه كبار السن ، ونمط متغير يتحراه الشبان على وجه خاص يغلب عليه النزعة الفردية ، ولهذا يتشعب هذا النمط إلى أنواع متعددة بحسب اختلاف الشبان أنفسهم من حيث التعليم أو نوع النشاط الاقتصادى ، أو تشعب العلاقات الاجتماعية المترتبة على الزواج

الخارجى أو الخبرات المختلفة كالخدمة العسكرية .

٧ — الوحدة القرابية التى كانت تقوم على الاكتفاء الذاتى النسبى والحفاظ على التقاليد ، وعلى القناعة والتعاون الملزم والاعتماد الضيق ، تتغير الآن نتيجة لتغير هذه الأسس التى كانت تعطى الفرد مركزه الاجتماعى والاقتصادى إلى وحدة من نوع جديد . فقد تبين أن الروابط القرابية تتفكك وبسرعة فى الوقت الحاضر ، الأمر الذى أدى إلى اختلاف فى دور الفرد فى النسق القرابى منذ أن تعدد ولاؤه نتيجة الزواج الخارجى إلى عدة أنساق قرابية متمايزة . ولهذا أصبح مركزه الاجتماعى لا يرتبط بانتمائه إلى بدنة معينة ، بل يرتبط بمركزه الاقتصادى . وتحددت أبعاده الاجتماعية فى مجتمع القرية على هذا الأساس .

ولهذا يمكن أن يقال ، إن الوحدة القرابية تتغير الآن إلى وحدة طبقية حين يرتبط المركز الإجتماعى بالمركز الاقتصادى بعيداً عن الروابط القرابية فى المجتمع القروى ككل : ومع أن الوحدة الطبيعية فى القرية ليست لها حدود واضحة تماما كما هو الحال فى المدينة إلا أنها للباحث فى التغير الاجتماعى تعتبر ظاهرة نامية : ويمكن إذا أضفنا إلى المقاييس الاجتماعية الاقتصادية مكونات الثقافة المادية والشعور السيكولوجى المميز أن نستطيع دراسة الطبقة فى المستقبل كجزء واضح المعالم فى البناء الاجتماعى .

* ٨ — يتسع الانتماء كلما زاد التغير الاجتماعى . ذلك لأن انتماء الفرد فى القرية القديمة كان ضيقا فانتماؤه كان يدور فى ثلاث دوائر ، وتقل كثافة هذا الانتماء كلما بعدنا عن المركز . فالعائلة كانت تمثل وحدة الانتماء الأولى حيث تتميز العلاقات فيها بالكثافة والتعدد ، وكانت البدنة تمثل وحدة الانتماء الثانية حيث تقل كثافة العلاقات وتعددها ، أما مجتمع القرية ككل فكان يمثل الوحدة الثالثة حيث تصل علاقات الانتماء إلى أدنى درجة من حيث الكثافة والتعدد ،

هذا كان وضع الغالبية العظمي من الأفراد ، وخصوصا كبار السن ممن كانت لهم سلطات « عائلية وبدنية » ولا ينطبق عليهم هذا التصوير للانتماء تماما ، لأنهم كانوا يدخلون فى علاقات متعددة مع البدنات الأخرى وسلطة القرية فى بعض الأحيان ، قد تصل إلى درجة من الشدة والتعدد خصوصا فى حالات الخلافات أو مجالس الصلح أو فى الأمور التي كانت تهم القرية ككل :

أما الانتماء اليوم فانه يتغير ليشمل مجتمع القرية ككل ، ولهذا يشعر القروى الآن بانتمائه لهذا المجتمع أكثر من انتمائه إلى نسق قرابى معين ، ويزداد هذا الشعور كلما زاد التغير . ولا يقتصر هذا الشعور على القرية ، بل تعداه الى المراكز فالمحافظة فالدولة بأسرها منذ أخذ القرويون يتأثرون بالأحداث السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر فى مجتمع الجمهورية ككل ، وهنا تبدو القرية فى صورة واضحة جزءا من كل وثقافتها جزءا من كل أيضا .

٩ — وهكذا نتبين أن الدراسة أثبتت صحة المزاعم التي سقناها من قبل فالبيئة فى القرية القديمة كانت عاملا له أهمية عظمى فى حياة العائلة الواحدة الرئيسية فى البناء الاجتماعى ، وهى التي جعلت النشاط الاقتصادى يرتبط ارتباطا وثيقا بالحياة الاجتماعية وما تقوم عليه من قيم وحددت نظرة القرويين للحياة وهي التى أعطت صفة « الكلية » للمجتمع القروى على أساس الاكتفاء الذاتى النسبي والبيئة فى القرية المتغيرة وإن كان من المناسب عدم اهمالها فى تفسير التغيرات الاجتماعية إلا أن أثر القرى المجاورة والقانون والسوق والمدينة خصوصا بعد أن تغيرت علاقة « الانسان والطبيعة » نتيجة للزيادة المستمرة فى عدد السكان ، أصبح لا يمكن إغفالها لما لها من نتائج واضحة على سرعة التغير واتجاهاته .

وهذا يعني أيضاً أن العوامل الداخلية فى التغير الاجتماعي التى كان لها الأثر الواضح الأول فى بواعث التغير بحيث بدت العوامل الخارجية عوامل معجلة

فحسب ، أصبحت الآن تترابط وتتساند مع العوامل الخارجية فى إحداث التغيرات وفى سرعتها واتجاهاتها أيضا .

وواضح أيضا أن التوازن المتحرك والانتشار التدريجى لعمليات التغير لا يؤديان إلى تخلف أو عدم استواء فى أجزاء الثقافة القروية الواحدة ، فالمعية فى التغير هى الخاصية الرئيسية لعمليات التغير ونتائجه واتجاهاته ، كما أن مجتمع القرية ككل يتغير الآن من مجتمع بسيط كانت القرابة فيه أساس العلاقة والاعتماد المتبادل خاصية الكل والجزء معا . وأن الاصلاح الاجتماعى غير المفروض بقوة القانون مالم يوجه على أساس دراسة لعمليات التغير واتجاهاته فلن يؤدى الى نتائج مثمرة .

١٠ — هل يمكن بناء على هذه الدراسة أن نتنبأ وأن نخطط للمستقبل؟ وإذا كانت القدرة على التنبؤ هى الغاية العظمى من العلم ، فإنها فى علم الاجتماع مهمة صعبة جدا . ذلك لأنه كلما انتقلنا من العلوم الطبيعية الى العلوم البيولوجية ثم الى العلوم الاجتماعية تصبح الظروف غير ثابتة ومعقدة فى نفس الوقت وبالتالى يزداد ضيق الحدود التي يمكن التنبؤ فى مداها . ومثال ذلك أننا قد نستطيع التنبؤ بالحجم المستقبل للسكان ، وتوزيع السن ونسب الزواج والمواليد ، فى مجتمع ينمو السكان فيه نموا مطردا دون عائق ولكن إذا لجأ المتزوجون فى المدى القصير الى تحديد النسل ، فان كل تنبؤ سابق عديم القيمة وهذا يضيق المدى الذى يمكن أن نذهب اليه فى التنبؤ بسير التغير الاجتماعي . ولكننا من ناحية أخرى نستطيع أن نتنبأ فى حالات معينة بدرجات متفاوتة الدقة ، فنستطيع أن نقول إن النشاط التجارى يزداد مثلا فى المواسم والأعياد :

وعلى ذلك لا يمكن التنبؤ باتجاه التغير الاجتماعى فى الحياة الاقتصادية فى

القرية لمدى طويل خصوصا وأنه من الممكن فى أى لحظة ولأسباب غير متوقعة أن تدخل الصناعات الريفية كنوع من أنواع النشاط الاقتصادى ، أو أن تتحول الزراعة التى تقوم على العمل والمجهود الحيوانى الى زراعة تقوم على استخدام الآلات ، أو قد تهدم القرية ويعاد بناؤها من جديد ... الخ مثل هذة الأمور التى يمكن ان تحدث نتيجة لمشروعات أو قوانين تصدرها الدولة . وبالتالى تختلف العلاقة التى تقوم بين المتغيرات ، والتى كان قيامها على نحو معين فيما مضى أساسا فى تعيين اتجاهات التغير الإجتماعي . وإذن فالحديث فى دراسات التغير الاجتماعى عن مستقبله امراً فيه مخاطرة كبيرة. ولكن إذا كان المطلوب الاستفادة من مثل هذه الدراسات في التخطيط الاجتماعى ، فان الخطة لابد أن توضع للوصول الى هدف معين فى زمن محدد .

الفصل الثامن

- التغير الاجتماعي والمشاكل الاجتماعية

يترتب على التغير الاجتماعي السريع نتائج متعددة في الحياة الاجتماعية ، وأهم هذه النتائج التفكك الذي يظهر في العلاقات الاجتماعية التي كانت متوازية قبل التغير ويمكن أن نعرف التفكك الاجتماعي بأنه « العملية الاطرادية التي تتحطم على أساسها العلاقات الجماعية » . والجماعة عبارة عن عدد من الناس تربطهم بعضهم بالآخر علاقات حيوية لها درجة من الاستمرار والدوام، وهذا ينطبق على الأسرة أو المجتمع المحلي أو الأمة . ويظهر التفكك الاجتماعي في المجتمع كما يذهب الى ذلك كثير من الباحثين عندما يحدث اضطراب فيه نتيجة الهجرة أو الحروب أو الكوارث الاقتصادية أو نتيجة للتغير السريع . ويجب أن نوضح منذ البداية أن التنظيم الاجتماعي والتفكك الاجتماعي اصطلاحان نسبيان فهناك درجات متعددة من التنظيم كما أن هناك درجات متعددة من التفكك ويحدث التفكك الاجتماعي عندما يكون هناك تغير في قوى التوازن ، الأمر الذي لا تصلح معه التوقعات السابقة ولا تصبح قوى الضبط الاجتماعي ذات فاعلية كما كانت قبل ذلك لأن التغير الاجتماعي في المجتمع الدينامي يؤدي الى تحلل العلاقات النظامية وأنماط السلوك . وكلما كان التغير سريعاً كلما أصبح من الصعب إقامة أنماط جديدة .

والتفكك الاجتماعي عمليـــة اطرادية معقدة ، ذلك لأن انهيار الجماعة تتسبب فيه العوامل المرتبطة التي أدت من قبل إلى قيامها . وفي المجتمع الدينامي يكون البناء الاجتماعي في حالة من التغير السريع ويترتب على ذلك الا يكون

هناك تحديد واضح للأدوار والمراكز ، الأمر الذى يجعل كثيرا من الأشخاص فى موقف لا يستطيعون معه أن يحددوا أدوارهم ومراكزهم لعدم وجود انماط محددة . وهذا الوضع يكون صعبا بالنسبة لفرد ولكنه يكون خطيرا فى الغالب بالنسبة للمجتمع . ومن أجل هذا نقول أن المجتمع الدينامى يحمل داخله القوى التى تؤدى الى تفككه ، لأن نفس العناصر التى تؤدى الى جعل المجتمع ذا طابع دينامى هى التى تؤدى إلى تفككه فى نهاية الأمر .

ومن أجل هذا نقول بأن التغير الاجتماعى يكون مرتبطا فى كثير من الأحيان بالبناء الاجتماعي . ويشير التغير الاجتماعى الى كل ما يمكن أن يحدث في مجرى الزمن لأدوار الناس والنظم والمستويات المختلفة للبناء الاجتماعى من حيث ظهورها ونموها وانهيارها . والمجتمع المتغير هو ذلك المجتمع الذى يشغل فيه عدد كبير من الناس مراكز مختلفة ويلعبون أدوارا تختلف فى فترة محددة من الزمان . وعندما ننظر الى المجتمع من خلال مفاهيم البقاء فمعنى هذا أننا ننظر اليه فى لحظة معينة من الزمن ، حيث تتخذ المراكز والادوار طابعا نمطيا معينا ومع ذلك فإن هذا النمط يكون عرضة للتغير باستمرار . والمجتمع المتغير يميل الى أن يصبح مجتمعا متفككا نظرا لاختلاف مدى التغير فى أجزائه المختلفة .

وقد سبق أن أشرنا الى الاختلاف بين التغير الثقافى والاجتماعي ونعود الآن فنقول أنهما مرتبطان ولكنهما ليسا شيئا واحدا . فالمجتمع يتكون من الكائنات الانسانية فى حالة من التفاعل الرمزى ، والثقافه هى نتيجه هذا التفاعل ولذلك كانت التغيرات فى الثقافة تؤدى الى تغيرات في المجتمع والعكس ، والتغير فى الثقافة مثل ظهور نظرية علمية أو قاعدة دينيه جديدة أو نمو تكنولوجي يؤدى الى تغيرات فى صور التفاعل في المجتمع ، كما ان التغيرات فى البناء الاجتماعى تؤدى بدورها الى تغيرات فى القيم الثقافية والمعتقدات والإيديولوجيات . والثورة الصناعية

كانت أساسا تغيرا تكنولوجيا ، ولكنها أدت الى سلسلة من التعديلات في التفاعل الاجتماعي الذى لا زال يتقدم حتى الآن . ولذلك نعتبر المجتمع والثقافة جزءان من كل وظيفي ولكنها مع ذلك جزءان مختلفان .

والتغيرات الثقافية تحدث عن طريق الاختراع والانتشار . ويهمنا هنا أن نشير الى دور التغير الثقافي في التفكك الاجتماعي . إن إضافة انماط ثقافية جديدة يغير من مراكز أعضاء المجتمع وأدوارهم ، وتستتبع هذه التغيرات البنائية تغيرات فى القيم الاجتماعية . وعندما تتغير الثقافة بسرعة ينشأ الصراع بين العادات المقررة وبين متطلبات وأنماط الموقف الجديد ، ولهذا يكون التفكك الاجتماعى جزءا من ثمن التغير الاجتماعي . وقد أشار وليم أجبرن الى هذا الجانب من التفكك بوضوح عندما ناقش فكرة التخلف الثقافى المترتب على السرعات المختلفة لاجزاء الثقافة الواحدة عند التغير . ويقول إن هناك عدة أمثلة لهذا التفكك تبدو فى انتشار البطالة وتفكك الأسرة والفقر وازدياد الجريمة والصراع العنصرى ومشاكل العمل والعمال .

المشاكل الاجتماعية المترتبة على التفكك

المشاكل الإجتماعية تعتبر فى واقع الأمر نتيجة للتغير الإجتماعي والتخلف الثقافي ولهذا تعكس المشاكل الاجتماعية الدرجة المتفاوتة في التغير بين عناصر المجتمع الواحد وعلى الاخص بين السلوك وبين القيم التي تحدده وعلى ذلك نستطيع أن نعرف المشكلة الاجتماعية على أنها ظرف يعتقد أنه مهدد لقيمة اجتماعية، ومع ذلك يمكن تغييره عن طريق الأفعال الإجتماعية البناءة، والمجتمع الذى تظهر فيه المشاكل الاجتماعيه يقال له « مجتمع مفكك » على الرغم من أن الفكرتين ليستا متطابقتين، ذلك لان المشاكل الاجتماعية تتضمن موقفا يظن انه مهدد للقيم الإجتماعية

ويعتقد أنه فى الامكان مواجهته عن طريق العمـــل الاجتماعى أما التفـــكك الاجتماعى فهو عملية مضطردة تؤدى إلى تدمير الجماعة .

هـذا وتلعب القيم الاجتماعية دوراً مركزيا فى خلق المشاكل الاجتماعية ، ذلك أنها فى أى ثقافة تقوم على طريقة فى الحياة مقبولة وممارسة على نطـاق واسع . ومن الحقائق المسلم بها أن القيم الاجتماعية ليست ثابتة بل أنها تتغير بتغير الأساس الاجتماعى أو الثقافى الذى تستند اليه ولذلك قد يتسبب تغيرها فى خلق مشاكل اجتماعية لأنها قد تتصـارع بعضها مع الآخر أو قد تـؤدى فى نهاية الأمر الى حجب كل المحاولات التى تبذل لحل هذه المشاكل .

المشاكل الاجتماعية من وجهة نظر علم الاجتماع :

تختلف النظرة الى المشاكل الاجتماعية باختلاف الباحث ، فرجل الشارع يميل إلى النظر اليها من وجهة نظر منفردة بمعنى أنه يرى أن أسبابها يمكن أن تنحصر فى سبب واحد ، وهذا بالاضافة إلى أن وعيه بالمشاكل يأخذ اتجـاها محدداً يغلب عليه الأحساس بمشكلة معينة يعـانيهـا هو فعلا أو يكون شـديد الصلة بها بطريقة ما . والبيولوجى الساذج والمتطرف فى نفس الوقت قد يرى أن الذين يعيشون المشكلة الاجتماعية ربما كانوا ضحية عوامل وراثية لم تكن فى صالحهم ولذلك سقطوا فى معركة التكيف وتكسرت مقاومتهم أمام ظـروف أقوى منهم ، ومن أجل هذا يفكر فى حل المشاكل الاجتماعية فى ضوء حلول جانبية مثل تعقيم مثل هؤلاء الأشخاص أو أجبارهم على ضبط النسل حتى لا يخرج من أصلابهم نسل ضعيف يسقط صريعا عند أول صدام مع الحيـاة فيزيد المشكلة الاجتماعية حجما وتفـاقما . والجغرافى الحتمى من ناحية أخرى قد يرى أن المناخ ربما كان السبب فى مشاكل مثـــل الفقر ومن ثم فى عدد من المشاكل الاجتماعية الأخرى التى يكون الفقر عاملا أول فيهـــا كالجريمة والبغاء :

لكن هذه التفسيرات يظهر فسادها عندما نعدد العوامل التى تنضج ظاهرة

يمكن أن نطلق عليها «المشكلة الاجتماعية» وسبيلنا فى علم الاجتماع أن نحصر العوامل قبل أن نحكم على أهميتها النسبية. على أن قولنا هذا لا يجب أن يقودنا الى الوقوع فى مغالطات العلية الاجتماعية، ذلك أنه من الخطأ أن نعتبر جميع العوامل متساوية الفلية والديناميةفى إبراز المشكلة الاجتماعية . ومن هذه الزاوية رسم علماء الاجتماع عدة إطارات من المفاهيم بغرض ترتيب وحصر المادة التي يقوم على أساسها بحث المشاكل الاجتماعية . ومن الناحية التاريخية يمكن القول أن قاعدة هذه المفاهيم قد تغيرت من قيامها على مبادىء الأخلاق إلى قيامها على الأسس الموضوعية والعلمية .

ويعتقد علماء الاجتماع ويشاركهم فى ذلك العلماء الآخرون فى العلوم الاجتماعية أن كثيرا من المشاكل الاجتماعية تنبثق عن المعدلات المتمايزة أو المختلفة للتغير الاجتماعى أو الثقافى . كما أن بعض المشاكل تترتب على فشل الثقافة فى أن تواجه أو تحزم الاندفاعات أو الرغبات الجامحة فى الفرد أو الجماعة . وسوف نعرض فيما يلى لخلاصة المفاهيم التي يبني عليها أكثر علماء الاجتماع دراستهم للمشاكل الاجتماعية وتقع فى الموضوعات الآتية :

الباثولوجيا الاجتماعية [علم الأمراض الاجتماعية] - التفكك والتنظيم - التاريخ الطبيعى للمشاكل الاجتماعية - التخلف الثقافى - الصراع القيمى والعرفى .

١ - الباثولوجيا الاجتماعية : استخدمت أحد المداخل السوسيولوجية المبكرة المشاكل الاجتماعية المقابلة بين المجتمع والكائن الحى، ومن ثم تصبح المشاكل الاجتماعية بطبيعة الحال الأمراض التي يتعرض لها هذا الكائن الحى. والمجتمع كما ذهب الى ذلك هربرت سبنسر يمكن أن ينقصه جهازا للحس المركزى ولكنه يشتمل على أمراض متعددة . ومن حيث التطبيق لم تصادف كلمة الباثولوجيا الإجتماعية قبولا وترحيبا بل صادفت عدم ارتياح عام . ولذلك ظلت اصطلاحا فقط .وعندما جاوز علم الإجتماع مرحلة التشبيه والمقابلة ظهرت فكرة جديدة هى التفكك لتحمل تقريبا نفس المضامين التي كانت

كلمة الباثولوجيا الإجتماعية ـ من وجهة نظر مستخدميها ـ تغطيها .

٢ ـ التفكك والتنظيم : لقد صادفت فكرة التفكك doisorganoisatin قبولا عقب نشر كل من W, I. Thomas and Florian Znaniecki لكتابيهما The Polish Peasant in Europe and america فى عام ١٩٢٠ . فقد أشار المؤلفان إلى أن التفكك الشخصى عند المهاجرين البولنديين يتسبب بوضوح عن اتجاهات وقيم متنافرة . وذلك أنه فى البيئة الجديدة يظهر تعريفات جديدة للفعل الاجتماعى ، بينما تكون التعريفات القديمة للاشياء التى تعودا عليها قد تغيرت . ولما كانت التغيرات تحدث بطرق متمايزة فان تنظيم حياة الشخص تتغير أيضا . وفضلا عن ذلك يتغير اجماع الناس فى التعرف على بعض المواقف وتتغير بالتالى القواعد التى تحكم السلوك، ومن ثم تظهر المشاكل الاجتماعية ذات الطابع الفردى والجماعى على السواء .

ولكن حدث بعد ذلك أن أساء بعض علماء الاجتماع فهم هذه الفكرة واستخدموها استخداما أخلاقيا بينما كان يجب عليهم أن فكرة التفكك عندهم أداة للتحليل . فالتفكك لا يترك المجتمع فى حالة من الفوضى بل يعقبه مرحلة من إعادة التنظيم . وفى هذا الصدد يمكن الرجوع الى نظرية الدورة فى التغير الاجتماعى .

٣ ـ التاريخ الطبيعى للمشكلة الإجتماعية : اعترض بعض علماء الاجتماع على فكرة التفكك كما شرحناها فى الفقرة السابقة ، واقترحوا طريقة أخرى لدراسة المشكلة الاجتماعية ، تتلخص فى بحث المراحل المختلفة التى تمر بها . ذلك أن كل مشكلة فى المجتمع لا تظهر فجأة وإنما يتم ظهورها بالتدريج وتصل فى وقت معين

الى مرحلة يحس بها جميع أفراد المجتمع ، وبالتالى يتعين مواجهتها : ولذلك تمر معالجة المشكلة الاجتماعية على المراحل الآتية :

(١) الوعى بالمشكلة : ذلك أن المشكلة الإجتماعية ، لايمكن أن تكون لها هذه الصفة إلا إذا كانت عامة ولها طبيعة الأستمرار . لأن المشكلة المحلية أو التى تتصل بأفراد لهم ظروف خاصة لا ترقى فى نظر علم الإجتماع الى مرتبة تستحق معها الدراسة .

(ب) وصف الصعوبات : وإذا تم التأكد من عمومية المشكلة ، بدأ التفكير فى مواجهتها والقضاء عليها ، وهذا يفترض دراسة العوامل التى أدت اليها ، وفى نفس الوقت إدراك الصعوبات التى تترتب عليها فى الواقع الإجتماعى لبيان نواحيها المختلفة المرتبطة بنواح أخرى . ويكون ادراك الصعوبات نقطة جوهرية ، لأن النظر الى المشكلة الإجتماعية كحالة يؤدى الى عدم فاعلية كل الحلول التى تقترح بشأنها : وهنا يجب أن يضع الباحث فى الذهن دائما أن المشاكل الإجتماعية مترابطة تؤدى احداها للاخرى ، الأمر الذى يعدل من طرق الحل ويكشف عن الصعوبات المتعددة التى تكتنف المعالجة الناجعة :

(حـ) إقتراحات الأصلاح : وعندما يتم بحث المشكلة الإجتماعية وادراك ارتباطها بالمشاكل الأخرى والتعرف على الصعوبات المتضمنة ، ينبغى أن تقدم عدة اقتراحات لتجريبها وبحث إمكان الأخذ بواحد منها . وهذا يعنى أن الذين يتصدون لحل المشاكل الإجتماعية ، يجب إلا يحصروا أنفسهم فى طريق مسدود بالتركيز على اقتراح واحد للمعالجة ، بل يجب أن يكون بين أيديهم عدة حلول ممكنة تمكنهم من الأخذ بمبدأ المرونة :

(د) تنظيم الاصلاح : الاصلاح الاجتماعى لا يقوم على جهود فردية أو على نزعات الاحسان المتفرقة ، بل لابد أن يقوم على بحث دقيق لتنسيق وتنظيم الأجهزة العاملة في الاصلاح ، لأن كل بعثرة لها دون سياسة مرسومة مضيع للجهد و المال ، ومؤد فى نفس الوقت إلى خلق مشاكل أخرى . ويقول كثير من علماء الاجتماع ، أن حل المشاكل الاجتماعية المرتجل يخلق مشاكل أكثر مما يحل .

٤ - التخلف الثقافي : المجتمع المتغير يواجه بصعوبات متعددة ، وخاصة في التنظيم الاجتماعى الذى كان مناسباً لتوازنه السابق قبل أن يتغير ، وقبل أن يأخذ بسياسة جديدة . ولذلك يجب على الباحث الإجتماعى أن يتعرف على السرعة النسبية لتغير أجزاء المجتمع والثقافة ليتعرف على الأقسام المختلفة ويحاول أن يعيد تنظيمها أو بناءها لتساير سرعة التغير فى الأقسام الأخرى . ومن أجل هذا نقول إن الطرق المستخدمة « للخدمات الاجتماعية » فى مجتمعنا اليوم لا تناسب طبيعته . لأنها نقلت عن مجتمعات أخرى ليس لها طابعنا الآن ، واستمرارها دليل قوى عن مدى التخلف فى تطوير نتائج العلم لتناسب تغير المجتمع .

٥ - صراع القيم : القيم السائدة فى مجتمع متوازن تعبر عن أهداف الفرد والجماعة فى هذا المجتمع بالنظر الى إيديولوجيته المعترف بها . ولذلك يحدث غالباً ألا تجد مشاكل تتصل بالقيم جديرة بالاهتمام . ولكن عندما يتغير المجتمع ويفترض هذا التغير تعديل القيم القديمة وإحلال قيم جديدة محلها لتترجم عن الايديولوجية الجديدة ، وتظل القيم القديمة معترفا بها عند بعض أقسام السكان ، فان الفرصة تكون مهيئة لما يسمى بصراع القيم الذى يخلق

عددا من الصعوبات التى قد ترقى الى مستوى المشكلة الاجتماعية . ولهــذا فالباحث الاجتماعى عند تعرضه لبحث المشاكل الاجتماعية عليه أن يتعرف على القيم المناسبة ويحاول أن يخلصها من الصراع الذى تقع فيه مع قيم راحلة حتى يسرع بحل المشكلة التى يواجهها .

ولا يجب أن يغيب عن بالنا أن المشاكل الاجتماعية وحدة متكاملة متساندة والنظر اليها بطريقة فردية لن يؤدى الى حل أى منها ، بل سيزيد الامــر تعقيدا . ولهذا فاننا نعتقد أن المواجهة الشاملة للمشاكل ككل هي الطـريق الوحيد للقضاء عليها . ولا نعني بذلك أكثر من رسم سياسة طويلة الأمــد تقوم على تخطيط دقيق والسير فيها على أساس زيادة فاعلية المجتمــع في المادية وقوته البشرية وخبرته الفنية .

الفصل التاسع

التخطيط والتنبؤ فى علم الاجتماع

حدد أوجست كومت منذ ما ينوف على قرن مضى هدف العلم الاجتماعي في العبارة الآتية

«Prevoir pour pouoir» أي «التنبؤ فى سبيل الضبط» وقد ظلت عبارة كومت هذه لفترة طويلة تلقي موافقة باعتبارها خير ما يحدد دور العلم الاجتماعي . ولكن فى السنين الأخيرة أصبحت هذه العبارة موضع الجدل ومبعث هذا أن الشك بدأ يتسرب الى أذهان كثير من الباحثين في قدرة العلم الإجتماعى على التنبؤ فى واقع الأمر . وسنعرض فيما يلي وفي اختصار صورة من هذا الجدل :

ا - بولين يونج Pauline V. Young واحدة من الثقاة فى موضوع البحث الاجتماعي تقول إنه فى الربع الأول من القرن العشرين إنزلق علماء الاجتماع فى أمريكا وراء الاعتقاد بأن التنبؤ هو وظيفة العالم الاجتماعى ومن ثم بدأوا فى البحث عن الطرق التي عن طريقهـا يستطيعون أن يتنبؤا بشكل دقيق مجريات السلوك المستقبلة بناء على اتجاهاته المعاصرة وصوره الماضية :

ب - جورج لندبرج George Lundberg أحد أقطاب علم الاجتماع الآن يقول إن توافقاتنا اليومية مع أقراننا تقوم على أساس تنبؤات عالية الدقة لما سوف يفعله الآخرون . ولذلك فان وظيفة العلم أن ينمي ويطور مزيدا من الطرق العامة التى تساعد على هذا التنبؤ . ومن أجل ذلك انبعث تشجيع التقدم من هذه الزاوية كما أنه يدفع الآن فى هذا الاتجاه .

حـ ـ سبار وسوينسون Spahr & Swenson يعارضان الاتجاه السابق ويقولان فى كتابهما «Methods and status of Scientific Research» أن كثيراً من الباحثين يرددون أن الوظيفة الرئيسية للعلم هى التنبؤ ، و لكن التنبؤ الدقيق لا يمكن الجزم به إلا فى ميادين العلوم المضبوطة حيث تنعدم تأثيرات الإنسان على توجيه الحقائق وهذا ما لا يمكن أن نصل اليه فى العلوم الإجتماعية التى يكون الإنسان مادتها الرئيسية :

ء - تشارلس بيرد Charles A.Beard أحد المؤرخين المشهورين. يصور صعوبات التنبؤ الاجتماعى فى مقالته عن «علم السياسة فى كتاب Research in The Social Science فيما يلى « علم السياسة يستطيع أن يعالج اتجاهات معروفة ممتدة زمانا ، ولكنه لا يستطيع أن يكون دقيقا إلا فى الحدود الضيقة . ولا يعنى ذلك أنه لا يعالج المستقبل . إنه يستطيع ذلك على أساس معرفة واسعة بالتطورات الماضية وبالتغيرات التى تمت فى التاريخ وأسبابها الحقيقية . ومع ذلك فان تنبؤه متواضع الى حد كبير لا يقاس بالتنبؤ بحدوث البراكين أو بحالة الطقس لفترات طويلة ...الخ » :

هذا ومن أجل ان نقدر الى أى مدى والى أى درجة من الدقة يكون فى إمكان العلم الاجتماعى أن يتنبأ بالمستقبل، فاننا نعتقد أن الطريق العلمى هو جمع الحقائق الواقعية عن محاولات التنبؤ والى أى درجة أمكن تحقيقها وهذا يقتضى دراسة الظروف المواتية وغير المواتية التى واجهت دقة التنبؤ : وعندما نواجه الموضوع على هذا النحو تظهر أول حقيقة هامة وهى التى أشار اليها لندبرج فى الفقرة التى أخذناها عنه فنجد أن جميع القوائم التى تحدد مواعيد الطعام، والاجتماعات وحفلات الزواج ، وجميع مواعيد الدراسة والامتحانات، وجميع برامج الراديو والتلفزيون وجميع القوائم التى تحدد أعمالا مستقبلة فى حياتنا الاجتماعية ، كلها تقوم على أساس

التنبؤ : ونلاحظ أن كل هذه القوائم التي تحدد مواعيد مستقبله لا تنفذ كلها على وجه الدقة ، ولكن غالبيتها ينفذ بدقة مذهلة . وأكثر من هذا نجد أن العقود والاتفاقات تتضمن تنبؤات واضحة محددة أو غير محددة . ونقيس على ذلك تشريعات الضرائب ونظام الأجور والمرتبات والعلاوات : وعلى هذا الأساس نقول إنه لما كان التنبؤ فى السلوك الانسانى ليس ذا فائدة عملية فحسب بل إنه مفيد من الناحية التجارية فان لندبرج يكون قد أشار إلى حقيقة هامة عندما أكد أن مهمة العلم أن ينمي ويطور مناهجا وطرقا مضبوطة لمثل هذا التنبؤ .

وسوف نناقش فيما يلى أمثلة أكثر علمية مرتفعين عن هذه الانماط التي تصور تنبؤات قصيرة المدى لأوجه النشاط الاجتماعى :

لقد أنكر سوركين Sorokin فى كتابه Social and Cultural Dynamics أكثر من ١٩ مرة بصورة أو بأخرى وجود أى «اتجاه مستقيم دائم فى التاريخ وفى معظم العمليات الاجتماعية الإطرادية » ومن الواضح أنه من المستحيل أيضا ولنفس الأسباب أن نثبت وجود اتجاه دائم كما أنه من المستحيل أيضا ولنفس الأسباب أن نثبت اتجاها عكسيا دائما . ولكن سوروكين فيما يبدو كان يحاول بهذا الإنكار أن يثبت قضية أخرى وهى أن تاريخ الثقافة الانسانية يتكون من ذبذبات تتردد بين مراحل ثقافية ثلاث من الحسية إلى المثالية إلى الفكرية . ولكن المادة التي جمعها سوروكين نفسه وضمنها كتابة الآنف الذكر تثبت فى كثير من مواضعها عدم صحة القانون الذى وصل اليه والذى يستفاد منه عدم امكان التنبؤ في ضوء هذه الذبذبات الا فى إطار كل مرحلة ثقافية على حدة .

وقد أشار كورت ليفن Kurt lewin عدة اعتراضات وشكوك حول إمكان التنبؤ بالمستقبل باستخدام الاتجاهات الماضية فيقول لقد بذلت عدة محاولات للتنبؤ بالمستقبل على أساس « الاتجاهات التاريخية » وإننا نعرف الآن أن قيمتها

فى التنبؤ محدودة جداً ، بل أنها تكون مضللة فى بعض الأحيان : وهناك من الأسباب ما يجعلنا نعتقد أن الارشاد الفنى لإحداث التغيرات لا يمكن كقاعدة أن يقوم على دراسة الاتجاهات التاريخيـة .

ا ـ التنبؤ بالمستقبل حتى إذا كانت طريقة أخذ العينة مضبوطة وتؤدى إلى الحصول على مادة موثوق بها ، ليس إلا قول يفترض أن الموقف سيظل ثابتا مستقراً أو أنه سيتغير بدرجة معروفة وفى اتجاه معروف. والأمر فى حقيقته أن الظروف غالباً ما تتغير من يوم الى آخر .

ب ـ ليس هناك طريق محدد لنحكم من الإتجاهات التاريخية درجة الصعوبة التي يمكن أن تواجه أحداث التغير فى اتجاه معين ، ذلك لأن طول مدة أخذ الجماعة بعادة معينة لا يعنى أنها جامدة فقد يعنى ذلك أن الظروف المرتبطة بهذه العادة لم يتغير طوال الفترة التي ظلت فيها هذه العادة ذات سيطرة على الجماعة .

جـ ـ لن نستطيع أن نصل الى اتفاق مهما كانت كمية الحقائق التي تحت أيدينا فى الإجابة على السؤال الذى يثار عن أى الوسائل الناجحة يمكن استخدامها فى إحداث التغير المطلوب .

ومعنى كلام ليفن أن تعيين اتجاه التغير لا بد أن يقوم على أسس أخرى بجانب الأسس التاريخية ، لأن الظروف التاريخية المرتبطة بالموقف المطلوب التنبؤ بمستقبله قد يكون مختلفة تمام الاختلاف عن الظروف الحاليـة ومن هنا كان احتمال الخطأ كبيرا ولذلك فان وليتون whelpton عندما أراد أن يحدد أسسا للتنبؤ السكانى بنى تحليله على أساس أن نمو السكان فى المستقبل يقوم على عوامل أربع : عدد السكان الحاليين ، نسبة الخصوبة المستقبلة ، نسب الوفيات المقبلة وأخيرا الهجـرة .

وخلاصة القول أن هناك اعترافا بمدى الصعوبة الكامنة فى التنبؤ بالظواهر الإجتماعية ومع ذلك فقد أمكن فى بعض الميادين التنبؤ بالمستقبل بدقة كافية كميادين السكان والتعليم والصحة ، كذلك لا ينبغي أن نزعم أن العلوم الإجتماعية تستطيع ان تتنبأ بدقة تامة بل يجب أن نعمل حسابا بصفة دائمة لنسبة جبرية من الخطأ ، ومن أجل هذا فان مهمة علم الإجتماع الآن وفى السنين القادمة يجب أن ينحصر جانب منها في تحسين وسائل التنبؤ بالفعل بدلا من الجدل حول امكانية التنبؤ ذاتها .

وعلى هذا الأساس وفى ضوء المدى الذى وصل الى علم الإجتماع فى تحسين وسائل التنبؤ نعرف التخطيط « بأنه محاولة ضبط وتوجيه الإتجاهات الجارية للتغير للحصول على الأهداف المرغوبة للفرد والجماعة » وإذا أخذنا بالنظرة المقارنة للمجتمعات الانسانية عامة نكتشف بسرعة أنه بينما نجد التخطيط الإجتماعى موجود بدرجة ما فى جميع المجتمعات فانه مع ذلك مختلف من حيث طبيعته وأهدافه من مجتمع لآخر .

وعلى الرغم من أن كثيرا من المجتمعات على اختلاف ايديولوجياتها قد أخذت بمبدأ التخطيط إلا ان هناك سؤالين يترددان الآن ينبغى ان نجيب عليهما قبل أن نمضي في التحليل ، السؤال الأول يقوم على أساس نظارى صرف وخلاصته : هل يمكن للتخطيط الإجتماعي ان يكون ذا أثر ملحوظ على مجرى نمو المجتمع ؟ والسؤال الثانى يقوم على أساس خلقى وخلاصته : هل يميل التخطيط الاجتماعى الى تحديد حرية الفرد وتدميرها ؟

العوامل المؤثره فى طبيعة التخطيط الاجتماعى ومداه :

من المسائل المعروفة الآن طبيعة التخطيط الاجتماعى ومداه الواضحتان فى المجتمعات الحضرية تختلفان اختلافا بينا عما كان عليه الحال فى المجتمعات الاقطاعية القديمة أو المجتمعات التاريخية . ومرد هذه الاختلافات يقع فى التمايز بين أنماط

المجتمعات ، ومن بين العوامل المؤدية إلى تمايز أنماط هذه المجتمعات نستطيع أن نبرز أربعاً منها خصوصا تلك التى لها علاقة وثيقة بموضوعات وهى :

(١) حجم القاعدة الثقافية . (٢) حجم الجماعة .

(٣) تعقد النسق الوظيفى . (٤) درجة التمدن أو النمو الثقافى .

هذا وقد سبق أن أشرنا أن التخطيط الاجتماعى الناجح يشترط فيه أن يقوم على معلومات موثوق بها . ولهذا فان التخطيط يقتضي وعيا وفهمــا عميقــا بعلاقات العلية التى تحكم المادة الفيزيائية والإنسان على السواء. ذلك لأنه عندما تحاول الجماعة أن تخطط المستقبل دون المعرفة الضرورية بعلاقات العليــة ، فإن مجهوداتنا يمكن أن يحكم عليها مقدما بالفشل . وغنى عن البيــان أن المجتمعات الحضرية الحديثة لديها من الامكانيات الثقافية ومن المعرفة الشاملة لعلاقات العلية ما يمكن أن يجعلنا نأمل فى صلاحية الخطط الحديثة وفرص النجاح المتعددة أمامها .

فاذا كان الحجم الممتد للقاعدة الثقافية فى المجتمعات الحضرية يهيء الفرصة للتخطيط الاجتماعى الناجح فان الحجم الكبير للجماعة الآن مضافا اليه المستوى العالى من التكامل الوظيفى يهيء الحاجة ، ذلك لأنه من الحقائق المعروفة في علم الاجتماع أنه عندما تعتمد مجموعات كبيرة من الناس على نسق وظيفى على درجة عالية من التكامل ، وخاصة فى مصادر الرزق الأساسية ، فان هؤلاء الناس يكونون معرضين الى ظروف خطيرة قد تنجم عن أى أضطراب فى هذا النسق ، فالأضطرابات والكوارث الطبيعية والجرائم والصراعات الداخلية فى الجماعات تعتبر مصادر تهديد ممكنة لكل عضو من أعضاء الجماعة . ولذلك كانت أى أزمة في أى جزء من أجزاء المجتمع يمكن أن تؤدى الى نتائج تمتد الى مسافات بعيدة ذات صلة وظيفية وإن تكن بعيدة بالأزمة أو الأحداث التى وقعت فى هذه الأجزاء . ومن اجل هذا يميل السكان فى المجتمع الحضرى الحديث الى الأعتماد على التخطيط درءاً لهذه

المفاجآت . كما أن ارتباط الناس فى أنساق وظيفية كبرى فإنهم يحدثون أنفسهم مندمجين فى تخطيط شامل يتناول النسق بأكمله بغض النظر عن كون هذا النسق مجتمعاً متروبوليتياً أو أمة بأسرها . وهذا لا يمنع من التخطيط الجزئى الذى يشمل وحدات فرعية داخل هذه الانساق الكبرى .

أما فيما يتعلق بالنمو الثقافى الذى يعتبر أحد العوامل الهامة فى التخطيط الاجتماعى ، فاننا نعتقد أنه من أهمها جميعا ، ذلك الاتجاه العام فى المجتمعات الحضرية الحديثة يشجع التناقض المستمر فى العادات التقليدية القديمة ويفسح مكانا متسعا للكفاءة . ويؤكد الأنثروبولوجيون هذه الحقيقة من زاوية أخرى فقد وجدوا فى بعض المجتمعات البدائية أو ما يسمى بـ Folk societies عكس هذا الاتجاه . حين يرفض الناس أدوات أو آلات على درجة كبيرة من الكفاية تصلح لتنمية وسائل السيطرة على الطبيعة لمجرد أنها لا تنسجم مع الثقافة التقليدية التي يأخذون بها حياتهم . ولكن الامر ليس على هذا النحو فى المجتمعات الحضرية حيث يقدر الناس الكفاءة من أى طريق ويضعونها فى مكان يعلو العادات التقليدية وعلى الأخص فى ميدان التكنولوجيا ، فهم لا يقبلون العناصر الثقافية التي تأتيهم عن طريق الاتصال الثقافى بالمجتمعات الحضرية الأخرى ، بل أنهم يبحثون فى دأب مستمر عن سمات ثقافية جديدة من خلال عمليات البحث والإختراع .

النظرية الحتمية والتخطيط الاجتماعي

سنجيب الآن على السؤالين الذين أثرناهما من قبل وهما هل يؤثر التخطيط الاجتماعى تأثيرا حقيقيا فى مجرى نمو المجتمع ؟ وهل يميل التخطيط الاجتماعى إلى وضع القيود وتدمير حرية الفرد فى نهاية الأمر ؟ فى خلال الفترة التي سميت فيما بعد بعصر التنوير الفرنسى أعتنق كثير من الفلاسفة الإجتماعيين الاتجاه الذى يمكن أن نسميه بالاتجاه الرومانتيكي فى النظر إلى التغير الاجتماعى . وكوندرسيه

للنظرة التي سادت العصر الوسيط والتي مالت إلى معالجة النظام الاجتماعي على أنه هو كذلك بالضرورة وأنه من حيث نظامه مظهر لفعل العناية الإلهية ، حاول هؤلاء الفلاسفة أن يبرهنوا على أن الانسان حر ، ومظهر حريته أن له أن ينظم بارادته شئون المجتمع الذى يعيش فيه كما يتراءى له وكما يتصور أن ما يقرره فى صالحه الأخير . فاذا أراد الانسان فانه يستطيع ان يبنى نظاما اجتماعيا أفضل يكون متفقا إلى حد كبير مع ما يتصوره هو من مثل. وقد لاقت هذه النظريات ترحيبا كبيرا ، وأسهمت فى الدفعة القوية التى انتهت بالثورة الفرنسية .

ولكن هذه النظرية التي مجدت قدرة الإنسان لم يكتب لها التفرد طويلا فني الفترة التى صاحبت وأعقبت الثورة الفرنسية ظهرت مجموعة من الفلاسفة الإجتماعيين من أمثال مالتس وهيجل وماركس وسبنسر وسمنر، جاءت بنظرية جديدة وهى أن نمو المجتمعات الإنسانية محدد إلى درجة كبيرة بقوى غير شخصية خذلت دائما التصميم الإنساني وستظل باستمرار تخذل الضبط الانسانى . ويفسر بعض الباحثين هذه النظريات على أن مجهودات الإنسان لتغيير مجرى النمو الاجتماعي ستذهب عبثا. فما هو مقدر أن يحدث سيحدث، ولن تغير رغبات الانسان وآماله فى التدخل فى سير الأحداث شيئا ولن تعدل مجرى الحوادث أو تحرفه عن اتجاهه .

وفى السنين الأخيرة وبناء على عدة دراسات مستمرة على المجتمعات الإنسانية ظهرت مجموعة من علماء الإجتماع الذين رفضوا وجهتى النظر الرومانتيكية والحتمية على السواء . ذلك أن كل نظرية تتضمن عمقا خاصا بطريقة فيها مبالغة كبيرة. فالحاتميون على حق حينما قرروا أن الإنسان ليس حرا فى تنظيم شئون المجتمع كما يرون . ذلك لأن المجرى الرئيسي لنمو المجتمع يبدو أنه محدد بقوى فوق مقدرة الإنسان وفى غير متناوله وبالتالى لا يمكن له أن يسيطر عليها ولكن فرق بين أن نقول إن مجرى النمو محدود بين أن نقول أن مجرى النمو محتوم بهذه القوى فمن خلال هذه الحدود التي حددتها هذه القوى

يستطيع الناس عن طريق التخطيط الاجتماعي أن يقيموا انساقا مختلفة للقيم قد تكون لها نتائج مغايرة بالنسبة لعمليات النمو في المجتمع، أما مدى إتساع هذه الحدود فانه سؤال سيظل من غير تحديد حتى يصل فيه البحث في المستقبل إلى قرار .

وتصور الحوادث في الاتحاد السوفيتي في السنين الأخيرة إمكانيات التخطيط الاجتماعي وحدوده ، ذلك لأن التصنيع السريع للمجتمع السوفيتي في هذه الفترة ظهر على أنه يؤيد أن التخطيط المنظم يمكن أن يغير بصورة جوهرية مجرى نمو المجتمع . ومع ذلك فبغير هذا التخطيط فإن الاحتمال بأن روسيا كانت ستصل إلى هذه القوة الصناعية والحرية في منتصف القرن العشرين لا زال يستأهل النظر والدراسة . ومن ناحية أخرى فإن اخفاق الاتحاد السوفيتي في تحقيق كثير من أهداف التخطيط بالرغم من الجهود الجبارة التي بذلت يدل دلالة واضحة على أن هناك قوى تتدخل في تسيير مجرى نمو المجتمع فوق طاقة الضبط الانساني

الحرية والتخطيط :

مناقشة هذا الموضوع ترتد دائما إلى الإختلافات الأيديولوجية بين المجتمعات، ففي الدول الرأسمالية يزعمون أن التخطيط في المجتمع الشيوعي يلغي حرية الفرد لأن فئة قليلة تمارسه وتفرض ماتخططه على الغالبية العظمي بالرغم مما يتعرضون له من تقشف ومجاعات ومصاعب شتى في حياتهم . بينما يقوم التخطيط عندهم على تحقيق أكبر قدر ممكن من الرفاهية للغالبية العظمى لأن هذه الغالبية تكون لآرائها وزن عند رسم السياسة التخطيطية ، ولذلك يزعمون أن التخطيط الاجتماعي في هذه الدول منم لحرية الفرد . بينما تزعم الدول الشيوعية أن التخطيط في الدول الرأسمالية جاء تقليدا للتخطيط عندهم وهو في النهاية يخدم مصالح الرأسماليين ويدعم الاحتكارات . والتخطيط في المجتمعات الشيوعية يقوم على أساس تحرير الفرد من

السيطرة المطلقة لرأس المال في ضوء مبادىء المساواة ولهذا يزعمون أن التخطيط هو الوسيلة التي سوف تؤدي في النهاية الى تحرير الفرد من الأستغلال

التخطيط الإجتماعي والعلوم الاجتماعية :

لأجل أن ندرك العلاقة بين التخطيط الإجتماعي والعلوم الإجتماعية يجب أن نتذكر التبرير الذي كان يسوقه علماء الاجتماع من عهد أوجيست كومت حتى الآن ، وهو أن الغرض الأعلى من علم الإجتماع هو الإسهام في المحاولات البشرية التي تبذل لتصميم وتخطيط نظام اجتماعي أفضل . وعلى الرغم أنه من الضروري أن نلقي الضوء على الروابط التاريخية بين الدراستين فان هذا لا يغنينا عن كشف النقاب عن وظيفة كل منها . ذلك لأنه في بعض الأحيان يختلط على الأذهان عمل علماء الاجتماع وعمل المخططين الإجتماعيين ، ولعل مرد ذلك أن كثيرا من علماء الإجتماع شغلوا أنفسهم في بعض الأوقات بمسائل السياسة الاجتماعية أو كثرت دعوتهم عن طريق الأجهزة الحكومية لأبداء الرأي في موضوع بعينه ، ومع مابين التخطيط الاجتماعي والعلوم الاجتماعية من روابط متعددة إلا أن هدف كل منها مختلف عن الآخر . فهدف التخطيط الاجتماعي حل المشاكل العملية للمجتمع . أما هدف العلوم الاجتماعية فهو تجميع أكبر قدر ممكن علميا من المعلومات عن المجتمعات الانسانية . وإننا نلحظ من أستعراض تاريخ العلوم الاجتماعية أنها كانت قليلة الأهتمام بالمسائل المتعلقة بالسياسة الاجتماعية والتخطيط ، ولكنها بدأت الآن تهتم اهتماما متزايدا بهذه الأمور ، وقد كان الاقتصاد أسرع العلوم الاجتماعية في هذا الأتجاه ويليه علم الاجتماع والأنثروبولوجيا وعلم النفس وعلم السياسة ويخشى كثير من علماء الاجتماع أن يؤدي اهتمامهم بالمسائل العملية إلى فقدان الأرض المحايدة التي يقفون عليها والتي منها يستطيعون النظر الى مسائل المجتمع نظرة ناقدة وخاصة إلى النظم التي تشرف عليها الأجهزة الحكومية .

التخطيط الاجتماعي غاية كل تخطيط :

جرت العـــادة على تقسيم التخطيط تقسيمات مختلفة ، وأكثر التقسيمات شيوعا الآن التقسيم بالنظر إلى المستويات العامة ، فهناك تخطيط عالمي كالذي تقوم به هيئة الأمم المتحدة في مجالات الثقـافة والتعليم والزراعة والعمـــل ، وتخطيط قومي كالذي تقوم به الدول المختلفة لتنمية اقتصادياتها وقـــدراتها المتعددة للاكتفاء الذاتي ، وتخطيط محلي كالذي تقـوم به بعض الدول ذات المساحات المترامية الأطراف لكل ولاية أو منظمة متمايزة فيها .

ولكن النوع الأول والثالث من مستويات التخطيط ليس واضحا تماما في حياة المجتمعات المختلفة ولذلك كان التركيز اليـــوم على المستوى الثـالث ، ونظرا لأن العصر الذي نعيش فيه الآن هو عصر التخطيط فقد أصبح سياسة الدولة مهما اختلف طابعهـــا السياسي أو الإجتماعي أو بمعنى آخر أصبـــح التخطيط الآن ضرورة . ولا محل حينئذ لمنـاقشة أهميـــة التخطيط ، بل إن المناقشة تدور في واقع الأمر عن كيفية التخطيط . ففي العصر الذي نعيش فيه الآن أصبح التخطيط أداة الدولة لضبط إمكانياتها وتوجيهها لتحقيق مصالح المجتمع العليا ، وخاصة في وجه المنافسة المستمرة للدول الأخرى وفي ضـوء المشاكل المتعددة التي تواجهها أغلب المجتمعات نتيجة لزيادة السكان والرغبة المتزايدة في الحصول على مستوى أفضل للمعيشة .

ويميل بعض العاملين في ميادين التخطيط الى تقسيمه في المجتمع الواحد إلى أقسام متعددة مثل التخطيط الاقتصادي والثقافي والعلمي والصحي والمحلي والاجتماعي . كما يزداد الميل أيضا إلى الاهتمام بالتخطيط الأول وهو التخطيط الإقتصادي ، الأمر الذي أدى إلى صعوبات كثيرة ومفارقات متعددة .

نحن لا ننكر أهمية التخطيط الاقتصادي والصناعي في التنمية الاقتصادية والتصنيع وخاصة في الدول النامية . إلا أن غلبته على كل تخطيط آخر واحتكار

أجهزته لكل الإمكانيات والخبرات يؤدى إلى إحداث سرعات مختلفة فى التغير ، الأمر الذى يفضي بالضرورة الى التخلف فى كثير من أجزاء المجتمع ولكننا يجب أن نتنبه هنا الى مسألة هامة وهى ان كل تخطيط ـ وخاصة فى مجتمعنا ـ يهدف فى نهاية الأمر الى تحقيق غاية اجتماعية هامة . فالتصنيع وتنمية الموارد الإقتصادية ونشر التعليم والتقدم العلمى والفنى ، كلها وسائل لغاية أكبر وهى ضمان تحقيق الرعاية الإجتماعية فى سبيل الوصول الى رفاهية المجتمع التي هى قاعدة الانطلاق وغاية العمل للعمل فى المجتمع . إن كل تخطيط يحتاج الى تمويل ولذلك يحتاج التخطيط الاجتماعى الى تمويل ـ من هذه الزاوية ـ أكثر من تمويل أى تخطيط آخر . وربما كانت النظرة الجزئية الى التخطيط الاقتصادى وانعزاليته الظاهرة عن كل تخطيط آخر هى التي تؤدى الى تخلف الخطط فى الميادين الأخرى . ويجب أن نضع فى الذهن دائما أن التخطيط فى المجتمع كل لا يتجزأ ، وإذا كانت التجزئة مفيدة فهى لضمان التخصص وحسن الأفادة من الخبرة فى كل مجال على حدة . فالتخطيط فى المجتمع يخضع لجهاز مركزى يتصور عن طريق البحث العلمى كل احتياجات السكان فى ضوء تقديراته المضبوطة للامكانيات المادية والخبرة الفنية والقوة البشرية فى مدى زمني معين . وفى ضوء تفسيرنا السابق توجه هذا الجهاز إيديولوجية محددة تعكس الهدف الأكبر وهو رفاهية المجتمع فى نهاية الأمر . وعندما تتعدد أجهزة التخطيط فى المجتمع الواحد فان تعددها لا ينبغى أن يكون راجعا الى تعدد الخطط بل الى الحاجة الى تعدد اجهزة التطبيق وإذن فالتخطيط العام فى المجتمع يقوم على قاعدة اجتماعية واضحة تتفرع منها شعب مختلفة اقتصادية أو صناعية أو علمية أو صحية ، وتترجم فى كل خطواتها عن غاية المجتمع الأساسية وهى الرفاهية الإجتماعية :

الفصل العاشر

فلسفة التخطيط

ظاهرة التغير من الحقائق الواقعة فى كل المجتمعات على اختلاف أنواعها، وأن بدت هذه الظاهرة متباينة الشكل والمضمون ، فهو تباين واختلاف فى الدرجة وليس فى النوع ، ولقد كان للتقدم التكنولوجى الكبير وتعدد وسائل الاتصال الحديثة أثر بعيد فى احداث تغيرات اجتماعية لم يقف تأثيرها عند مدى محدد داخل مجتمع معين بل امتد حتى شمل المجتمع الانسانى عامة .

وقد تطور التفكير الانسانى وانتقل من مستوى إلى مستوى آخر حتى وصل إلى المستوى الأخير الذى يعيش عصرنا فيه وهو « التفكير فى مستوى التخطيط » ولذلك لا نستطيع أن نفهم طبيعة العصر إلا إذا وضعنا أيدينا على أسس التخطيط ومفاهيمه الأساسية . والتخطيط له صلة وثيقة بالتغير الاجتماعى لأنه أداة من أدواته فى واقع الأمر . باعتباره محاولة فعالة لضبط الاتجاهات الجارية للتغير وتوجيهها للحصول على الأهداف التى تحقق مصالح الجماعة العليا.

وموضوع التخطيط وفلسفته يعتبران من أكثر الموضوعات استدعاء للانتباه ومادة البحث والدراسة . ويقول آرثر لويس بحق « إن السؤال الذى يواجهنا الآن ليس هل نخطط ؟ وانما كيف نخطط ؟ » ومعنى هذا أن التخطيط حقيقة واقعة ومستوى من مستويات التفكير الأساسية وأداة جوهرية من أدوات التطبيق وهو فلسفة عصرنا وطابعه ، ولذلك فعالم اليوم هو عالم التخطيط.

التخطيط نوع متميز من التفكير

من أهم المشاكل التي واجهت البشر دائما المشكلة التي تتعلق بنمط التفكير وأسلوب العمل لارتباطهما الوثيق ببناء الشخصية . ذلك لأن كل إضافة أو كل تعديل جوهري يعتبر فى واقع الأمر تغييراً يقابل دائمابعقبات وصعوبات متعددة . وقد سبق أن ذكرنا أن كل تغيير اجتماعي يواجه باتجاهات معادية يعتنقها أولئك الذين لهم مصلحة فى بقاء القديم . ومن أجل هذا كان إدراك الصعوبات والعقبات وتحديدها عاملا هاما فى مواجهتها والتغلب عليها .

لقد مر التفكير الانساني على مراحل متعددة ، كان أكثرهاأثرا نجاحه فى تسجيل تراثه لأنه استطاع بذلك أن يضيف الى تجارب الأجيال السابقة تجارب الأجيال اللاحقة الأمر الذى جعل ثقافة الانسان تتراكم وتتقـدم باستمرار ، وبالتالى استطاع الانسان فى مرحلة معينة أن يوجـه المعرفة والادارة توجيها بناء فى التاريخ ، ومعنى هـذا أن التفكير الانسانى وصل فى تطوره الى المرحلة التى تخلى فيها عن نزعات الأنانية والذاتيـة المطلقة ، وأصبح مرتبطا بالأعمال التى من شأنها أن تؤدى إلى بنـاء عالم أفضل عن طريق المجهود المشتركة ، بغض النظر عما إذا كانت الفائدة التى ستترتب على هذه المجهود ستنعكس مباشرة على القائمين بهـا أو سيستفيد بهـا غيرهم فى الأجيال القادمة :-

ويجب أن نشير هنا الى ارتباط أعمال الانسان وسلوكه بطريقة تفكيره . فكل عمل يقوم به الانسان يقابله نوع معين من التفكير وظيفته أن يضع الاطار الذى يحدد ميدان النشاط . ولهذا اذا ازداد نشاط الانسان زيادة كبـيرة فمعنى هذا ان تفكير الانسان قد ازداد بنفس الدرجة وفى هذه الحالة تصبح الحاجة الى التنبؤ بالنشاط المستقبل وما يرتبط به من أفكار حاجة ملحة لأن

عدم ضبط المسائل المتعلقة بالتنظيم فى ضوء هذا الاتساع يهـدد المواقف الاجتماعية جميعا بالاضطراب ، وهكذا يصبح التخطيط ضرورة لتوجيه التغير السريع فى الاتجاهات التى يمكن أن نتوقعها ؛ ولذلك فانه يعتبر محاولة لادراك أكثر التغيرات أهمية وأكثرها تأثيرا فى العملية الإجتماعية الاضطرادية كلها ويختلف التخطيط عن التنظيم أو الانشاء ذلك أن التنظيم عبارة عن ترتيب جديد لأشياء موجودة فعلا فى الواقع كما أن الأنشاء وان كان يشابه الابتكار أو الخلق باعتباره يؤدى الى اقامة شيء جديدالا أنه يقوم على استخدام مواد موجودة فعلا ، ولكن التخطيط فى جوهره يعتبره عملا من أعمـال الخلق والابتكار . ومن أجل هذا لا ينبغى أن نفكر فى التخطيط كما نفكر فى البناء أو التنظيم ، ويمكن أن نفهم العلاقة بين هذه المفاهيم بطريقة أخرى فنقول إن البناء الاجتماعى ينتقل من مرحلة التخطيط بعد نجاحه الى مرحـلة من التنظيم تقوم على الانشاءات التى تمت بناء على تنفيذ التخطيط .

ولهذا يكون التخطيط اعادة بناء مجتمع متقدم تاريخيا نحو وحدة تنظم تنظيما كاملا عن طريق البشر من مواضع مركزية معينة .

الوسائل الفنية فى معالجة مسائل المجتمع :

لقد أحدثت الاختراعات الفنية عدة تغيرات فى مجالات الانتاج الاقتصادى ، ويشار غالبا الى الوسائل الفنية (التكنيك) باعتبارها مؤثرا هاما فى طبيعة الانتاج الاقتصادى . ومن الواضح أنه قد ترتب على استخدامها تقدما فى مجال سيطرة الانسان على الطبيعة وتزداد هذه السيطرة كلما تقدمت التكنولوجيا . ومعنى هذا أن استخدام الوسائل الفنية يمكن أن يطور الجانب الاقتصادى فى حياة المجتمعات . والسؤال الذى يتردد فى أذهان الباحثين فى شئون المجتمع . ألا يمكن أن نطبق مثل هذه الوسائل الفنية على العلاقات الاجتماعية لنحرز نفس التقدم الذى أحرزته فى المجالات الأخرى ؟ الواقع أن تقدم البحث فى علم الاجتماع أدى الى الوقوف

على كثير من الحقائق التي يمكن استخدامها فى بناء مجموعة من الوسائل الفنية لتغيير المجتمع أو إعادة بناء المواقف الاجتماعية بصورة تشابه التكنولوجيا فى ميادين الانتاج واستخدام مواد الطبيعة استخداما في صالح الإنسان ، ولكن نظراً لما يكتنف تغيير المجتمع من مخاطر ، للمصاعب المتعددة والأزمات الاجتماعية التي يمكن أن تترتب على التجريب فى هذه الناحية فان تطبيق الوسائل الفنية الاجتماعية لابد أن يكون مقترنا بفلسفة خاصة تحقق الأهداف المحددة التى يتصورها المجتمع .

ولذلك يعتبر التخطيط الاجتماعي أحد هذه الوسائل الفنية الفعالة التى توجهها الدولة حسب إمكانياتها وفى اتجاه القيم التى تشكل قاعدة نظامها السياسي :

ـ وعلى الرغم من أن كلمة الوسائل الفنية أو التكنيك استخدمت فى الأصل للدلالة على الأشياء الملموسة فقط مثل الآلات فان الراديو والتلفزيون وكل وسائل الاتصال العقلى ووسائل الانتقال والانتاج ومعدات الجيش تجعل فى الإمكان إقامة نظام اجتماعي ، لأنها تعمل على مساندة تأثيره واستمرار فاعليته وهذا لا يعنى أن هذه الوسائل الفنية المادية هى التى تعتبر أساس الوسائل الفنية الاجتماعية لأنها ليست عوامل مساعدة فقط ، ويمكننا أن نلخص المقومات التي تستند اليها الوسائل الفنية الاجتماعية فيما يلى :

١ ـ معرفة وثيقة بتكوين الجماعات في المجتمع والوظائف التى تؤديها ومدى ارتباط كل منها بالأخرى ؛

٢ ـ تحديد لدرجة مرونة التنظيمات الاجتماعية بقصد الوصول الى أفضل الطرق لتغييرها .

٣ ـ تحديد أهداف السلوك العامة على أساس معرفة وثيقة بالمبادىء النفسية التى تؤدى الى تكامل الجماعة أو تفككها .

٤ ـ معرفة بطرق التنظيم وعوامله المساعدة كوسائل الإتصال العقلى او المادى .

٥ ـ ادراك صحيح لكيفية التنسيق بين القوى الاجتماعية المختلفة التى تعمل فى الموقف الاجتماعى المطلوب توجيهه توجيها خاصا .

٦ ـ توجيه أكثر الاهتمام للتنظيمات الاجتماعية التى تستغرق أكثر حياة الأفراد وتنظم أكثر أنواع سلوكهم .

ويجب أن تستند هذه المقومات على مجموعة من المبادىء الهامة التى تصور وتحلل فى نفس الوقت مجرى الحوادث وخلاصتها : أن أغلب ملامح عصرنا ترجع الى الانتقال من مبدأ حرية العمل الى المجتمع المخطط وكذلك الانتقال من ديمقراطية الأقلية إلى المجتمع الكبير (الجماعى) ومن أجل هذا نؤكد أن الوسائل الفنية المستخدمة فى تحسين أو تعديل أو دراسة المجتمع أو رعاية أفراده على أى نحو لابد أن تسير فى نفس اتجاه هذه المبادىء وبالتطبيق على مجتمعنا نتبين ما يلى :

١ ـ أن مجتمعنا قد جعل التخطيط القائم على الدراسة والبحث قاعدة التفكير وأساس العمل ، أو بمعنى آخر أصبح التخطيط سياســة الدولة فى التنمية الاجتماعية والاقتصادية والصحية وغيرها .

٢ ـ ان مجتمعنا يهدف الى تحقيق رفاهية المجموع . وبالتالى تصبح الرعاية الاجتماعية ضرورة للوصول إلى هذا الهدف .

٣ ـ أن فلسفة الرعاية (أو الخدمة العامة) تأخذ الطابع الجمعى لا الفردى ، وتسير فى الاتجاه الأفقى لا الرأسى .

٤ ـ إنما يصلح لمجتمع يأخذ بمبادىء حرية العمل التي تؤدى فى نهاية الأمر الى حرية الرأسماليين وحدهم ، لا يصلح لمجتمع يهدف الى تحقيق حرية الفرد فى المجموع عن طريق التخطيط :

٥ ـ أن الوسائل الفنية فى معالجة مسائل المجتمع دراسة أو تقويما التى نبتت فى المجتمعات الرأسمالية (والمعروفة فنيا بالخدمة الاجتماعية) لا تصلح للتطبيق من حيث فلسفتها على مجتمعنا المخطط ، كما سيبدو هذا من الفقرة التالية :

مشكلة الحرية واتصالها بمراحل تطور الوسائل الفنية والاجتماعية

يختلف شكل الحرية كما يختلف قياسها أيضا لأنه يتغير من وضع اجتماعى لآخر فالحرية فى الأسرة شيء وحرية اللعب والحرية الدينية والسياسية شيء آخر : وبالتالى فالضمانات الاجتماعية للحـــرية لا بد أن تختلف من حيث مفاهيمها تبعا لذلك . فمعنى الحرية يختلف باختلاف الموقف ، فالحرية فى ظروف نضال الإنسان المباشر مع الطبيعة تختلف كلية عن ظروف نضاله مع الطبيعة الثانية (المجتمع) التى ظهرت فى المرحلة الثانية من تطـور التكنيك الاجتماعي .

ويشير كارل مانهيم إلى أن تلك الاختلافات فى مفهوم الحرية ، من الناحية السوسيولوجية، تصبح ذات معني فقط إذا اعتبرنا المشكلة غير متوقفـــة على علاقاتها بالمجتمعات المختلفة أو الأوضاع السائدة فى أى مجتمع وإنما تتوقف من حيث وضعها واتصالها بمراحل تطور الوسائل الفنية الاجتماعية المختلفة ، أى بمرحلة الاكتشاف ثم بمرحلة الاختراع وأخيرا بمرحلة التخطيط .

١ ـــ فى المرحلة الاولى ـــ مرحلة الإكتشاف عن طريق الصدفة أو مرحلة المحاولة والخطأ، كانت الحرية تعبر عن نفسها عن طريق الأفعال المباشرة

والاستجابات المتعددة للمؤثرات المحيطة بالانسان : والشعور بالحرية أو بعدمها كان يتوقف على شعور الانسان بأن هناك ثمة عوائق تمنعه من تحقيق رغباته . ويرى مانهيم أن حرية هذه المرحلة كانت فى مستوى حرية الحيوان فالانسان يشعر بتهديد لحريته إذا حظر عليه ألا يتعامل مع الأشياء أو الأفراد كما يريد ، كالحيوان الذى يشعر بالحيرة والتوتر عندما يحرم من استعمال جسده كما يريد . فسمة الحرية فى ذلك العهد هي الذاتية ، وهذه الذاتية لم تتغير بالضرورة عندما تعلم الانسان استخدام الأدوات البسيطة لأنه عند تعرفه على هذه الأدوات شعر بخيبة الأمل عندما عجز عن استعمالها وتملكها كما لو كانت أجزاء من جسده وعلى الرغم من أن استخدام الأدوات البسيطة لم ينتشر في هذه المرحلة إلا أنها دفعت الانسان الى نوع من التقدم ، أى أن عملية التكيف أصبحت أكثر فاعلية .

فالتوازن بين الانسان ورغباته من جهة وبينه وبين البيئة من جهة أخرى مهد السبيل الى تعديل جزء من البيئة ولذلك كانت أى عقبة تقف أمام هذا التعديل تعتبر تهديدا للحرية :

فالإنسان فى هذه المرحلة كان حرا فى أن يكيف نفسه مباشرة مع أى موقف معين .. وكان وقوف أى شخص أمامه لمنعه من تنفيذ خبراته فى تعامله مع المواقف المختلفة يعتبر تهديدا لحريته . فمعنى الحرية للانسان في هذا الوقت هو ألا يكون مهدداً فى محاولته للتكيف : وما دام الأفراد يميلون الى تنفيذ رغباتهم المباشرة ويجتهدون فى البحث عن أشكال تلقائية للتعبير الذاتى ، فسوف تبقي الحرية المنبعثة عن هذا التعبير مهما تعقد البناء الاجتماعي ولكن بشكل ومضمون آخر :

٢ ـ وفى المرحلة الثانية ، مرحلة الاختراع ، استطاع الانسان نظرا لمعرفته المتزايدة بالآلات وطريقة استخدمها أن يكتشف ويختار غايات ووسائل تقف

موقفا وسطا بين نفسه وبين هدفه النهائي : ففي هذه المرحلة تعلم الانسان أن يتحرر أكثر وأكثر من الاعتماد كلية على الطبيعة . والحرية فى هذه المرحلة تتوقف على تحديد الأهداف الوسيطة للعمل الجمعى على الرغم من أن الهدف النهائى قد يكون غامضا . وإذا كان الانسان فى هذه المرحلة قد تحرر من طغيان الطبيعة وقلل من اعتماده الكبير عليها وذلك بفضل التكنيك الإجتماعي إلا أنه فى نفس الوقت ربط مصيره بنفس الدرجــة بالزام اجتماعى لا يمكن تجنبه . وقد تم هذا عندما تحول عن الطبيعة الأولى (البيئة) الى الطبيعة الثانية (المجتمع) التي لا تقل فى درجة تهديدها عن الطبيعة الأولى . فالأمر لا يختلف إذا مات الانسان جوعا أو إثر زلزال ، أو فسدت حياته وفنيت بالتصدع الاجتماعى الذى يؤدى إلى الثورة أو الحرب . فالنتيجة واحدة على الرغم من أن الكارثة ترجــع الى أسباب طبيعيــة فى الحالة الأولى أو لأسباب اجتماعية فى الحــالة الثانية .

فالحرية فى هذه المرحلة الثانية تقوم إذن على الرغبة فى خلق الظروف التى تحقق التكيف الاجتماعى بدلا من قبول الأمور على علاتها . فالفرد يشعــر بالحرية عندما تصبح لديه القدرة على أن يعمل وأن يقيم نظــاما له أهــداف خاصة ومحددة أو على الأقل يشترك بنصيب فى إدارته ، وبالاختصار عندما يكون الإنسان حرا فى أن يخترع : و بما أن كل اختراع قد ساعد على تغيير البشرية . فقد أصبح واضحا أن عصرنا لم يكن العصر الأول الذى عدل فيه الإنسان من نفسه عند تعديله و تغييره لبيئته ، ذلك لأن التأثيرات المتزايدة للثقافة لا تغير علاقاتنا مع الطبيعة فحسب بل تعدل أيضا من علاقاتنا الشخصية .

٣ ـ أما الحرية فى المرحلة الثالثة ـ مرحلة التخطيط ـ فانها لا تعنى سيطرة المنظمات الفردية لأن هذا لا يؤدى مطلقا الى تعاون تخطيطى . ففى أعلى المراحل يمكن للحرية أن تعيش عندما يضمن التخطيط وجودها ولكن الحرية

هنا تنطوى على تقييد سلطات المخطط ،لأن الخطة بالضرورة تشتمل على الاشكال الأساسية للحرية وكل قيد يفرض عن طريق سلطات فردية قد يهدم الخطة كلها وبالتالى يرتد المجتمع الى المرحلة السابقة وهي مرحلة التنافس والسيطرة . وسواء كانت السلطة الحاكمة فردا أو جماعة أو مجموعة شعبية فانها ملزمة بالسيطرة الديمقراطية لتفسح مجالا كاملا للحرية فى خطتها . وفى الوقت الذى تنسق فيه كل وسائل التأثير على السلوك الإنسانى يصبح التخطيط للحرية هو الشكل المنطقى للحرية الذى يكتب له البقاء والدوام .

إن للفهوم الحديث لا يؤدى الى مجرد الرغبة فى السيطرة على تأثيرات البيئة الاجتماعية ، لأن الاساس الذى تستند عليه الحرية هو أن التقدم الهائل فى الوسائل الفنية الاجتماعية يسمح لنا بأن نسيطر ونؤثر على مجرى الحوادث الإجتماعية من مركز رئيسي طبقا لخطة محددة .

وفى هذا الصدد يقول كارل مانهيم ، من الآن فصاعدا سيعرف الافراد شكلا رفيعا من الحرية عندما يجدون حياتهم الفردية منظمة بكفاية وعدل داخل إطار (النظام) الإجتماعي الذى وضعته الجماعه ، بشرط أن يكون هؤلاء الأفراد همالذين اختاروا هذا الإطار ،فالتخطيط العادل الديمقراطى لا يقيد ولا يحد من حريتنا ، والمجتمع الرأسمالى غير المخطط لا يعتبر فى حد ذاته الشكل الأساسى الذى يحتوى على أرفع مستوي من مستويات الحرية فالحرية في « المجتمع الرأسمالى الحر » غالبا ما تكون مكبوته ووقفا على الأغنياء فقط أى طبقة الذين يملكون أما طبقة الذين لا يملكون فانهم مضطرون للخضوع الى الضغط الواقع عليهم . ويقول كارل مانهيم أيضا إن ظهور الحرية المخططة لايعني إلغاءكل أشكال الحرية الأخرى التى ظهرت فى مراحل الداريخ أو تطور الحياة الاجتماعية . فان كل تقدم نحو تحقيق

مستوى اجتماعي أفضل لا يعني منع الاحتفاظ بالأنماط السابقة للعمل والتفكير والحرية بل على العكس من ذلك فالإبقاء على الحريات السابقة هو خير ضمان ضد التحكم المبالغ فيه في التخطيط . والمجتمع اذا انتقل لمرحلة جديدة ولتنظيم جديد لمعظم أوجه حياته فان بعض أنماط وسائل التكيف القديمة يمكن أن تبقى وتستمر ... وبالتالى تكون أحد الضمانات الهامة للحرية فى المجتمع المخطط هو التمسك والمحافظة على قدرة الفرد على التكيف .

الفصل الحادى عشر

أسس التخطيط الاجتماعى

كانت الثورة الأمريكية ثورة سياسية فى جوهرها، لم تصل الى أسس التنظيم الاجتماعى، بعكس الثورة الروسية أو الفرنسية التي كانت ثورة اجتماعية أدت الى تغيير جوهرى فى البناء النظامى للمجتمع، جنبا الى جنب مع التغير الذى حدث فى مركز القوة السياسية : ومن أجل هذا يجب أن نفرق بين الثورة السياسية والثورة الإجتماعية فى نتائج كل منها على تطور المجتمع وحاجته للتخطيط : فالثورة السياسية فى واقع الأمر تغيير فى شكل الحكومة أو تغير سطحى فى طرق تحصيل الضرائب مع الأبقاء على أسس النظام الاجتماعى . ولكن الثورة الاجتماعية تهدف أساسا الى تغيير الأسس التي يستند عليها البناء الإجتماعي، ومن ثم تتغير الإبعاد الإجتماعية بين الناس وما يترتب على ذلك من تغير لأدوارهم ومراكزهم فى المجتمع : ويتبع هذا التغير تغيرات مصاحبة فى القوى الإجتماعية فى المجتمع والعمليات الإجتماعية الإضطرادية والترتيب الطبقى والقيم الأساسية التي توجه السلوك الاجتماعى ؛

والثورة فى واقع الأمر علامة هامة لفشل مجتمع معين فى مواجهة التغير الاجتماعى ولهذا تدل الثورة على عدم كفاءة النظام القائم فى القيام بالتوافقات الضرورية المترتبة على التغير فى الميادين الثقافية والاقتصادية والاجتماعية . وتقوم الثورات لعدم كفاءة النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية القائمة، وفشلها فى اشباع حاجات الجماهير وتحقيق قيمها :

ويعتبر التخطيط الاجتماعى محاولة لتطبيق وسائل العلم الفنية لحل المشاكل التى تنشأ باستمرار نتيجة للحاجة الدائمة الى توافق النظام مع حاجات الغالبية العظمى

من أعضاء المجتمع : والتخطيط يضع فى اعتباره أن أهداف الجماهير منطقية ، ومن ثم يجب اتخاذ كل الوسائل الممكنة للوصول اليها ، وعلى ذلك يكون التخطيط الاجتماعى تطبيقا لبعض الوسائل للوصول الى اهداف معينة ، وتشتمل الوسائل على المعرفة والتنبؤ الذى يأتى عن طريق العلم النظرى والتطبيقى معا ، وتشتمل الأهداف على القيم الاجتماعية المعترف بها والمقبولة من الغالبية العظمى لأعضاء المجتمع :

وبالاضافة إلى المعرفة العلمية، يجب أن تتوافر الخبرة والمهارة الادارية التى تساعد على تنفيذ الخطط . فبدون معرفة منظمة يكون المخطط خطرا داهما، وبدون المهارة الادارية والسياسية يصبح المخطط كمن يرسم أوهاما على أوراق تذروها الرياح : ومثل هذين النموذجين من المهارات قد يوجدان فى شخص واحد وقد لا يوجدان ، ولكن وجودهما معا أمر ضرورى :

وقد أصبحت فكرة التخطيط الاجتماعى مقبولة عند كل الباحثين فى العلوم الاجتماعية ، على الرغم من أن كثيرا منهم يشعرون بضيق مدى التنبؤ فى علومهم بالاضافة الى قلة الحقائق النسبية التي يمكن الاعتماد عليها فى النواحى التطبيقية، وقد يذهب بعض الباحثين إلى القول بأن التخطيط ينبغى أن ينتظر حتي يمكن الحصول على كل الحقائق ، وأن على عالم الاجتماع إلا يقدم توصياته إلى واضعى السياسة الاجتماعية ، بل عليه أن يتريث حتي يصبح متأكدا من كل الحقائق على اختلاف أنواعها ودرجاتها . وربما كان هذا الموقف سليما من الناحية النظرية، ولكنه غير واقعى من الناحية التطبيقة ، فالتخطيط يجب أن يعمل عن طريق شخص ما ، مهما كان قائما على علم محقق أو على ظن أو تصور أو أى شيء آخر . وهذا ضرورى لأن التغير الاجتماعى لن ينتظر . ويقول روبرت ليند Robert Lynd سواء

اشترك العلماء أو لم يشتركوا فسوف يبحث الناس عن أهدافهم وسوف يبحثون عن وسائل بلوغها وسوف يضعون الخطط .

النظرية والتطبيق :

العالم لم يعد بمعزل عن الحياة . والذين لازالوا يقيمون الفواصل العميقة بين العلم النظرى والعلم التطبيقى أو بين النظرية العملية وامكانيات تطبيقاتها العملية ، انما هم فريسة الوهم المتعالم . وإذا جاز لنا أن نزعم وجود مثل هذه العوامل فى العلوم الطبيعية ، فلا يجوز لنا فى دائرة العلوم الاجتماعية أن نتنكر لإيماننا الذى يشاركنا فيه كثيرون من أقطاب هذه العلوم فى ضرورة تطبيق العلم على الشئون الإنسانية . ولعل إصرار بعض العلماء على عدم الخلط بين النظر والتطبيق إنما يرجع فى حقيقة الأمر إلى احساسهم بعدم كفاية طرق البحث وعدم دقة الحقائق الاجتماعية . بحيث يصبح التنبؤ على ضوئها مخاطرة كبرى ينتظره الاخفاق، أو إذا جوزف به ففى أضيق الحدود التى لا تفيد البشر فى شيء له أهمية فى حياتهم أو علاقاتهم . ولهذا عليهم أن يعترفوا أن الأمر يحتاج بدلا من الجدل حول حدود النظرية العلمية وصدق القانون العلمى، إلى مزيد من التعمق فى الدراسة لسبر أغوار الحياة الانسانية وليس هذا فحسب ، بل أيضا إلى تطوير وقدرة أكبر على التنبؤ فى وجود أعقد الظروف وأكثر احتمالات التغير التى تميز حقائق العالم الاجتماعى .

هذا الى أن الاهتمام بتطبيق العلم لحل الأزمات المعاصرة فى العلاقات الانسانية جدير بأن يجعل العلماء يجمعون مصادر المعارف العلمية ويوجهونها بطريقة تؤدى الى مزيد من النتائج المفيدة، بدلا من الضرب فى كل اتجاه دون وحدة حقيقية للعمل البناء فى الاصلاح . ولهذا نعتقد أن العلم هو الخلاص الوحيد للانسان من اخطائه، وننظر الى الجهود التى تبذل لحل المشاكل الانسانية بالوسائل العلمية نظرة ملؤها

الثقة بالعلم : ومن ناحية أخرى إذا كان هدفنا هو زيادة فهمنا للإنسان وأعماله دون محاولة للتطبيق على المشاكل العلمية ، فان معالم الطريق أمامنا لا بد أن تكون واضحة ومنظمة التنظيم الذى يسمح بأن يكون كل تقدم فى الميدان العلمى مفض الى تقدم آخر ، ذلك لأنه من الممكن فى بعض الاحوال أن نعتبر الفهم الحقيقى للحياة الانسانية عن طريق العلم هدفا فى حد ذاته . ومن هذه الزاوية حاولت كثير من القبائل والشعوب أن تفهم الانسان ، وأن تفهم معنى وجوده ، ومكانه من العالم ، وأعماله على الأرض التى يسكنها :

ومهما كان مصدر اهتمامنا بالعلم الاجتماعى ، سواء كان نظريا صرفا أو تطبيقيا أو كليهما ، فإن المتفق عليه بين العلماء أن النظرية التى لها سمات الوحدة والاكتمال لها قيمة عظمى ، ومن ناحية اخرى تمثل حاجة ملحة لا يمكن الاستغناء عنها . ولهذا تكون احتمالات التقدم فى الميادين النظرية والتطبيقية فى الجوانب الاجتماعية كبيرة ويمكن أن نلحظ فيها زيادات كمية إذا تم هذا فى اطار مضبوط من المفاهيم العامة المتعارف عليها :

ومع ذلك ينبغى أن نميز الأحكام القيمية التى تنفذ فى البحث العلمى عن القضايا القيمية الاخرى : والاختلاف الهام بينهما يقع فى الطابع غير الشخصى الموضوعى الذى يميز تفضيلنا العلمى فى مقابل ما نرغبه أو نوده أو نأمله او بطريقة الأخلاق التقليدية ما ينبغي أن يكون من وجهة نظرنا .

وعلى علماء الاجتماع ان يحددوا النتائج المترتبة على ابحاثهم وعلاقتها بالمشاكل الاجتماعية ، وان يجعلوا الحقائق الموضوعية عن المجتمع فى متناول أى شخص مهتم أو مسئول . وواجب عالم الاجتماع الأول أن يصل إلى نتائج محددة واضحة عن المجتمع وعن التفاعل الإنساني . أما كيف يستفاد من هذه النتائج العلمية فليس

الأمر عندئذ خاضعا للتحديد العلمي : وعلى الرغم من ذلك يهم علماء الاجتماع من حيث الأدوار التى يقومون بها كمواطنين أو كآباء أو أصدقاء :

فلا العلم الفيزيائى أو العلم الإجتماعى صالح لأن يدل الناس ، ما ينبغى أن يطلبوه ؟ وكل ما يستطيع العلم أن يفعله هو أن يقول: إذا أردت حدوث الفعل عليك أن تفعل كذا وكذا . أو إذا فعلت كذا وكذا تكون نتائج ذلك حسنة وهذا لا يعنى أن المسائل الخلقية تتأثر بأبحاث علم الاجتماع : فكثير من مسائل السياسة العامة التى كان يظن أن لها علاقة بالأخلاق قد يسرت عندما أصبح ممكنا اخضاعها للتحليل العامى كما أن الخوف من العين الشريرة زال عندما أثبت العلم أن السحرة ومن اليهم لا يملكون أى قوة خارقة أو زائدة عما زود به الأشخاص الآخرون : وزال الاعتراض على الحقن عندما تقدمت المعلومات العلمية وزاعت بين الناس : وتناقص الاتجاه إلى العقاب الصارم والقاسى على الجرائم عندما تبين أن مجرد القسوة لم تساعد وحدها على نقص نسبة الجرائم وسيتناقص الخوف من الطاقة النووية وستخف المطالبة بوقف تجاربها إذا ظل الاتجاه إلى استخدامها فى الأغراض السلمية يتزايد باستمرار : . أما دور عالم الاجتماع بالنسبة لمثل هذه الموضوعات فلا يكون بأن يختار جانبا معينا ، بل عليه ١ ـ أن يساعد على توضيح حقيقة كل موضـــوع حتي تصبح تفاصيله حقائق يمكن مناقشتها ، ـ وأن يقوم بالبحث المطلوب ليجعل من كل حقيقة من هذه الحقائق موضوعا معتمدا يمكن الاهتداء به عند الحكم :

هذا وتمكن المعرفة العلمية النامية المجتمع من اختيار أهدافه بالاضافة الى الامكانيات الموجودة أو التى يمكن الحصول عليها . أو بمعنى آخر يمكن للانسان نتيجة للمعرفة العلمية أن يتجنب الأهداف المستحيلة أو المتناقضة ومثال ذلك أن المجتمع الواعى لا يمكن أن يقدم علي خفض الضرائب وزيادة الخدمات

الحكومية فى نفس الوقت . بل انه يحاول أن يكشف عما اذا كان المواطنون يريدون مزيدا من الخدمات ، فاذا ثبت له ذلك أمكنه أن يرفع الضرائب بموافقه المواطنين وقبولهم الارادى . وعلى هذا يمكننا أن نقول إن علم الاجتماع الواعى يستطيع أن يتنبأ بالجو الاجتماعى كما ينبأ الراصد بالرطوبة والحرارة والبرودة ومثال ذلك أن علم الاجتماع لابد أن يكون قادرا على التنبؤ بطبيعة النظام الاجتماعى والعلاقات الاجتماعية والمشاكل التي تترتب على الأخذ بنظام سياسي معين مثلا .

وخلاصة القول أن علم الاجتماع لا يمكنه ان يدلنا على تفاصيل السياسات السكانية وما ينبغي ان تكون عليه ـ كضبط النسل والهجرة ، ولكنه يستطيع أن يدلنا على النتائج التى تترتب على الأخذ بسياسة معينة ـ أى أنه يبصر وينير الطريق ولا يدفع العربة .

ويجب أن نلاحظ هنا أن العلم يكون أكثر فاعلية فى رسم طريق بلوغ الأهداف أكثر من تحديدها ، ذلك لأن الاهداف هى فى واقع الأمر تعبير عن القيم الإنسانية التى تنبثق من طبيعة الحياة الجمعية للإنسان بطريقة يصعب تبينها . ولهذا تكون أهداف المجتمع قلب ثقافته . ويكون العلم وسيلة لا غاية فى هذا المضمار . فالعلم دائما فى خدمة الاهداف أى فى خدمة المجتمع . وهذا يتضح عندما نتأكد ان الاهداف موجودة قبل أن يحاول العالم اكتشافها لأنها جزء حيوى من ثقافة المجتمع . ومن أجل هذا يكون التخطيط الاجتماعى طريقة لضبط اتجاه التغير الاجتماعى ليسير فى الطريق الذى يحقق مصالح الجماعة العليا دون حاجة إلى العنف .

وفى ضوء هذا نستطيع أن نصنف القيم التى تحاول كل الثقافات أن تصل اليها ، والتي تعتبر فى نفس الوقت أهداف التخطيط الاجتماعى كما يلى :

١ - القيم الفيريائية : وتشتمل على توفير الغذاء والمسكن والملبس، والمحافظة على نقاء الهواء ، والاستمتاع بأشعة الشمس بما يفيد الصحة ، والراحة من العناء والترفية عن الجسد المكدود ، والاشباع الجنسي .

٢ - القيم الثقافية : وتشتمل على إيصال الثقافة إلى حالة التكامل ، وتحقيق أنسب حد من التناسل لصالح المجتمع ، واتاحة الفرص المتكافئة للتعليم المتنوع والمهن والترفيه ، وإتاحة الفرصة أيضا لنمو الثقافة الرفيعة كالأدب والموسيقى والرسم وتحقيق التقدم التكنولوجى ، والتأكد من فاعلية التغير الاجتماعي دون صراع أو أزمات اقتصادية :

٣ - القيم الاجتماعية : وتشتمل على توفير الطمأنينه وتحقيق التعاون والتنافس وإعطاء معنى للحياة .

طبيعة التخطيط الاجتماعى :

يشير التخطيط الاجتماعى غالبا الى الجهود التى تبذل إراديا لعلاج الامراض والانحرافات الاجتماعية ، ولتعديل مجرى التغير الاجتماعى .

ولذلك يعكس المنهج الذى يؤدى الى اتخاذ القرارات الجمعية ، ورسم السياسة الإجتماعية ، واستثارة العمل الجمعي . ومن هذه الزاوية فان التخطيط الاجتماعى يفترض اشتراك جميع أعضاء المجتمع فى اهدافه وفى مجهوداته الاصلاحية : ولذلك يجب أن توزع نتائج التخطيط الإجتماعى على جميع أعضاء المجتمع ولهذا كان التخطيط الإجتماعى التعبير الحقيقى للحرية فى مجتمع يحرر المواطن ويعطيه حقوقه الإجتماعية :

إذن وبعد هذا التقديم نستطيع أن نعرف التخطيط الإجتماعى بأنه «عملية إرادية تفاعليه تشتمل على البحث والتحرى والمناقشة والاتفاق والعمل فى سبيل

الوصول إلى الظروف والعلاقات والقيم التى ينظر اليها كأمور مرغوب فيها ، ويتضمن هذا التعريف أشياء كثيرة :

١ — يشير إلى أن التخطيط الاجتماعى يبرز عامل الهدف الانسانى الارادى الواعى فى عمليات التغير الاجتماعى الاطرادية . فهو لذلك يعتبر أداة من أدوات اخضاع التغير الاجتماعى الى الضبط والقيم الانسانية . ولكن قد يعترض على ذلك من وجهة النظر الفلسفية ، على اعتبار أن معظم الأفعال الانسانية إن لم تكن جميعا غرضية إلى درجة معينة . فالافعال الفردية والجمعية قد يقال انها على الأقل موجهة نحو قيم واعية الى درجة ما . ولكن التخطيط الاجتماعي في واقع الأمر وكما نفهمه هنا يجاوز هذه الدرجة من النشاط الانسانى الغرض الذى قد تسيره الظروف ويخضع فى بعض الأحيان لهوى الأفراد والجماعات المختلفة من حيث المصلحة والمركز . ذلك لأن من أهم أهداف التخطيط الاجتماعى أن يجمع وينسق الأهداف والأغراض المتفرقة للافراد والجماعات ويعمل على تنسيقها وتجميعها فى نسق من الهدف الاجتماعى الموحد ولهذا يصبح التخطيط العملية الدينامية التى تربط التغير الاجتماعى المستمر بالقيم الانسانية الواعية واذن فالتخطيط الاجتماعي عبارة عن منهج للتغير الاجتماعى وأداة من أدوات السياسة الاجتماعية .

٢ - ويشير التعريف الى التخطيط الاجتماعى على أنه عملية اطرادية ، فهو الذى يعبر عن استمرار الجماعة في التقدم نحو تحقيق الأهداف الاجتماعية للحياة فى المجتمع أو الجماعة ، وذلك لانه يتقاسم المكان مع أوجه النشاط المتعارضة والمتبادلة للناس : فالتخطيط ينظر اليه على أنه تجديد ومراجعة وتغيير لإطار العلاقات الاجتماعية : وهو كعملية ليس له بداية محددة كما أنه ليس له نهاية معينة . ومن وجهة نظر أخرى يعتبر التخطيط الاجتماعى عملية لانه يتكرر بصورة لا نهائية فى الخبرات الاجتماعية ، وتفسير ذلك أن أى ترتيب للظروف الاجتماعية

والعلاقات المنبثقة عن التغير الاجتماعي لا يبقى الا لفترات قصيرة الأمد ويكون عرضة للتغير بعد ذلك فى فترات قصيرة الأمد كذلك ، أى أن التخطيط يسير باستمرار في سلسلة مكررة من حلقات متتابعة من التنظيم والترتيب ، وكما سبق أن ذكرنا نجد أن كل دورة من دورات التغير الاجتماعى يمكن اعتبارها دورة تخطيط اجتماعي مستقلة، أى أن لها نقطة انطلاق ونقطة تكامل لا تلبث أن تختل نتيجة لاستمرار عمليات التغير الاجتماعي ، فتعتبر نقطة انطلاق جديدة لدورة أخرى من دورات التخطيط وهكذا .

٣ ـ كما يشير التعريف إلى أن عملية التخطيط الإجتماعى تتضمن أربع نواح من نواح النشاط هى التحرى والمناقشة والإتفاق والفعل وسوف نحلل هذه المراحل فى موضع آخر ، ولكن يكفى أن نشير هنا إلى أن النواحى هي فى واقع الأمر الوجوه الفنية المميزة لعملية التخطيط .

٤ ـ ويشير التعريف أخيرا إلى أن التخطيط الإجتماعى يحدث خلال نسيج من القيم الإجتماعيه ، أى أنه من المهم جدا فى عمليات التخطيط أن تكون هناك فرص كثيرة للاختبار أو الاحتمالات بحيث تكون الاختبارات والاحتمالات فى موقف من المواقف الاجتماعية . متساوية أو متشابهة مع حيث القيم الأساسية ، وكما لاحظنا من قبل ، تقع وراء العملية التخطيطية كلها جميع الأنساق الكبرى للقيم التى تكون جزءا من التراث الثقافى .

وأهم ما يجب أن نضعه فى الذهن هنا أن العلاقه بين القيم الاجتماعية والتخطيط الاجتماعى تبدو واضحة فى كل مرحلة من مراحل العملية التخطيطية ، وأول ما نفعله هو تعريف بعض الظروف والخبرات وابرازها على أنها مشكلات محدودة لتصبح فيما بعد محور الجهود التخطيطية ، كما أن هذا التعريف سوف يثير مجموعة من الاقتراحات والحلول التي يمكن بها

التغلب على الصعاب التي تكمن وراء هذه المشاكل ويمهد السبيل الى اكتشاف مجموعة من الطرق التي يمكن أن نسير فى أحداها عند تنفيذ التخطيط . ومن هذه الزاوية يتطلب التخطيط الاجتماعي اختبارا لأحد الطرق للسير فيها ، لأنه من غير الممكن أن نسير فى جميع الطرق في وقت واحد . وإنما ذكرنا الطرق المتعددة حتى تكون لدينا الحرية لاختيار الطريق الذى نرى فيه نتيجة للدراسة أنه محقق لرغبات الفرد أو لكيانه أو المجتمع فى دورة التخطيط التي نحن بصددها .

مصادر وسائل التخطيط :

تزايد الاهتمام في السنوات الأخيرة بموضوع التخطيط الإجتماعى ، حتي أنه أصبح من الموضوعات الهامة للبحث العلمي والتجريب الاجتماعي . وقد نمت الكفايات فى هذا الموضوع نموا سريعا من حيث الكم والكيف وقد جاء التحرى والتجريب والتحليل من المصادر الآتية :

١ ـ الجماعات العاملة فى ميدان اصلاح المجتمع وتنسيقه ٢ ـ المؤسسات البلدية أو الأقليمية أو الحكومية العامة المعنية بمسائل التخطيط ٣ ـ الإدارات الحكومية المشرفة على شئون الزراعة والصناعة والتجارة ٤ ـ الباحثون فى العلوم الاجتماعية وعلى الأخص فى علم الاجتماع والاقتصاد والسياسة .

وقد كان المشتغلون بمسائل تنسيق المجتمع أكثر من أسهم فى فهم عمليات التخطيط الاجتماعي ووسائله ، ذلك لأن عملية تنسيق المجتمع كما تطبق أو تستخدم تعمل على استثارة الناس لاستخدام قوتهم وخبراتهم ومواردهم للتحسين التعاونى لحياتهم المشتركة ، وتساعد فى تنمية العملية عن طريق تزويد هؤلاء الناس بالوسائل الفنية المطلوبة . وعلى الرغم من أن تنسيق المجتمع

ليس شاملا ولا عاما من حيث المضمون كالتخطيط الإجتماعي ، فإنه يستخدم بصورة منتظمة لمواجهة مواقف متعددة . وكما يقول واين ماكيلان Wayne Macmillen يستخدم تنسيق المجتمع شعوريا أو لا شعوريا فى كثير من ميادين النشاط الانسانى ، فى السياسة والتمن والاقتصاد والتربية وغير ذلك لأن الأفراد والجماعات حين يبحثون عن طرق لتجميع مصادرهم ومجهوداتهم للوصول إلى تحسين معين فى الحياة الجمعية يكون تنسيق المجتمع موضوعا موضع التنفيذ :

ومع ذلك فعملية تنسيق المجتمع تختلف عن التخطيط الاجتماعى كما نفهمه هنا فى مواقع ثلاث :

١ - تنسيق المجتمع يشير إلى مجموعة محددة من المهارات والوسائل الخاصة بالخدمة الاجتماعية المتخصصة :

٢ - تنسبق المجتمع مثل كل نواحى الخدمة الإجتماعية موجه إلى موضوعات تقليدية تشمل معالجة الفقر والانحراف والمرض ويتم بطريقة رأسية .

٣ - تنسيق المجتمع غالبا ما يتم عن طريق مؤسسات الخدمة الاجتماعية وفى إطار المجتمعات المحلية .

المفهومات الأساسية فى التخطيط الاجتماعي :

الاتجاهات الأساسية فى التخطيط الاجتماعى تنشأ من المضمون القيمى السائد فى المجتمع : وكما أشرنا إلى ذلك من قبل تحتوى كل ثقافة على قيم أساسية معينة تعطى للمجتمع صيغة واتجاها معينا . ولذلك كانت أغلب مناهج التخطيط تحاول أن تصل الى الأهداف الاجتماعية الكبيرة أو تدعم القواعد التى تقوم عليها . ولكن هذه الأفكار الأساسية المختلفة تعني أشياء مختلفة بالنسبة لمختلف الافراد والجماعات . ويظن أن تحقيقها إنما يتم بصورة أفضل من خلال مفهومات

محددة لها واقعية ملموسة : ومثال ذلك أن تحقيق الاهداف الاجتماعية الكبرى يتضمن ثلاث مجموعات من القيم التى أشرنا اليها من قبل . وهكذا نجد أن بعض الناس يرون أن تحسين التنظيم الاجتماعى هو خير الطرق التى بها نصل إلى القيم الاجتماعية العليا . بينما يرى آخرون أن الوصول الى الأهداف الكبرى يتم عن طريق اثارة اهتمام الافراد فى الآخرين وفى أنفسهم . هذا الى أن نوعا ثالثا من الناس يرى أن الوصول للأهداف العليا للمجتمع يكون عن طريق توجيه المجهودات الاجتماعية في مختلف ميادين المجتمع الى تحقيق الرفاهية للجماعة خاصة والمجتمع عامة . هذه المفهومات لا تبدو متناقضة كما يظهر ذلك لأول وهلة ، بل إنها فى الحقيقة تمثل نواحى اهتمام مختلفة من جهة وتمثل أيضا جزءا متكاملا فى التراث القيمي للمجتمع من جهة أخرى :

ولكن هذه القيم الاجتماعية ـ بغض النظر عن مدى ارتباطها ـ فإنها تعبر فى الحقيقة عن مستوى عال من التجريد ، لأنها تتسع أو تضيق على أساس ظروف الناس المعيشية والطريقة التي يدفعون بها احياتهم : ولهذا فإن التخطيط الاجتماعى قد يحقق أو يحدد القيم الاجتماعية عن طريق تغيير الظروف التى تستند اليها الخبرات الاجتماعية . وعلى هذا تكون الظروف التى تؤثر وتسيطر على الخبرات الاجتماعية هى المفهومات أو الموضوعات الواقعية المباشرة للتخطيط الاجتماعى :

كما أننا نلاحظ أن معظم مشاريع الاصلاح الاجتماعى تحاول أن تواجه مسائل السكان أو المصادر الأساسية للمجتمع أو كليهما فى منطقه معينه . وكل تغيير فى أى من هذه العوامل سيؤدى الى اثارة تغيرات توافقيه فى العناصر الثقافية المرتبطة وفى أنماط التفاعلات الاجتماعية . وفى بعض الأحيان قد يركز التخطيط على تناول العناصر المادية للثقافة . مثل إقامه المدارس وأماكن الترفيه والاسكان وغير ذلك

ومن ناحية أخرى قد يركز التخطيط على تناول مسائل التنظيم الاجتماعي باعتبارها أحد موضوعاته المباشرة والهدف من ذلك هو محاولة تعديل الأنساق أو البنايات الخاصة بالعلاقات الاجتماعية الأمر الذي يؤدي إلى إعادة النظر في الوظائف الخاصة بأحد الأنظمة الاجتماعية أو في صور النشاط التي تترتب على قيامه على نحو معين . ولكن التخطيط يحاول أن يقيم ويراجع أو يلغي بعض صور التنظيم الاجتماعي . ومثل هذه التغيرات نتوقع منها أن تنمي التغيرات التوافقية في الثقافة وفي الخبرة الاجتماعية التي تصلح فيما بعد لتحقيق القيم الاجتماعية المهمة .

حدود التخطيط الاجتماعي

هناك كثير من التحديدات والعقبات التي تقف في سبيل التخطيط الاجتماعي الناجح وبعض هذه التحديدات والعقبات يكمن في عملية التخطيط ذاتها والبعض الآخر قد ينشأ من طبيعة مضمون التنظيم الاجتماعي للمجتمع كما أن عدداً منها قد ينبعث نتيجة للطبيعة الفيزيائية والسيكولوجية للكائن الانساني . ولهذا نستطيع أن نعدد ثلاث تحديدات أو عقبات أساسية متضمنة في عملية التخطيط الاجتماعي .

١ ـ قد ترسم الخطة بعد دراسة سريعة لا تفي بالغرض المطلوب ، أو تكون قد اعتمدت على حقائق ومعلومات ناقصة . أو مضللة . وفي مثل هذه الحالات فان المشكلة موضوع البحث لا تعرف التعريف الصحيح ولا يمكن تناولها تخطيطيا بصورة فعالة ؛ وذلك على أساس أن مصادر مهمة قد تكون قد فاتت الباحث أو تجاوز عن أهميتها دون وعي كامل ، كما أن مجال الوحدة التخطيطية وطبيعتها لا تكون قد وزنت وقيمت التقييم الصحيح، ومثال ذلك أن البحث قد يفوته ادراك الأنساق القيمية ، والعادات الفعالة في حياة الناس ، ومصادر المقاومة ومعدل التغير الاجتماعي الجاري واتجاهاته .

٢ - التخطيط يتطلب حين تنفيذه مشاركة المواطنين كشرط أساسي لأنه يحدث في كثير من الأحيان أن ترسم خطط أو تدبر مشاريع كثيرة دون حساب المشاركة الفعلية في تنفيذها . وخطر عدم المشاركة يظهر في التخطيط الاجتماعي الذي يتم عن طريق فردي أو عن طريق المؤسسات الأهلية التي لا تملك سلطة أصدار القوانين واللوائح والتعليمات الملزمة للأفراد والجماعات المتغيرة ، والذي يشارك فيه هؤلاء عن وعي تام بدوافعه وعملياته وأهـــدافه الكبرى : ولذلك كان الاقتناع عن طريق نشر الوعي الاجتماعي من العمليات التي لابد تسبق وضع مشاريع التخطيط الاجتماعي موضع التنفيذ .

٣ - ومن أهم العقبات التى تقف فى وجه التخطيط عدم وجود القيادات ذات الكفاءة العالية التي تشرف على جميع مراحل التنفيذ ، وخصوصا في المسائل الخاصة بالوسائل الفنية لعمليات التخطيط الاجتماعي . ولهذا فان المهارة والخبرة والفهم النظرى لمسائل المجتمع وخصوصا مسائل التغير الاجتماعي من الأمور التى لابد أن يتزود بها المشرفون على شئون التخطيط فى الميدان الاجتماعى ومعنى هذا أن كل تخطيط اجتماعى يقوم على الظن أو الوهم أو التمنى دون دراسة فعلية لمشاكل المجتمع المترتبة على النقد محكوم عليه مقدما بالفشل . ولهذا أيضا كان التخطيط الاجتماعى أكثر أنواع التخطيط تعقداً وحاجة الى الفهم العميق والاستعداد العلمي المتميز :

منهج التخطيط الاجتماعي .

يمكننا أن نقول بصفة عامة أن التخطيط الاجتماعى عبارة عن تغير اجتماعي مقصود يتم فى ميدان القيم الاجتماعية المتعارضة : ولهذا كانت وسائله الفنية متضمنة في صور أربع من صور النشاط المرتبطة وهى التقصي والمناقشة والاتفاق والفعل . ولكن فى الواقع قد لا تحدث هذه الخطوات بالترتيب السابق إذ قد لا تنشأ

الحاجة الى ذلك أو قد يكون الموضوع الذى نحن بصدده لا يتطلب كل هذه المراحل ومع ذلك فيذهب بعض الباحثين إلى أنه بالرغم من أن طبيعة التخطيط الاجتماعى الذى يقوم على الأساليب الديموقراطية لا يفرض مراحل أو خطوات بذاتها ، إلا أن التحليل العلمى لعملية التخطيط سوف يكشف بوضوح وجود كل مرحلة من المراحل السابقة فى الخبرة التخطيطية الإجتماعية.

دور البحث :

الجهود الإصلاحية التي تبذل فى أى ميدان من ميادين العمل الاجتماعى لا يمكن أن تعالج وتصبح ذات فاعلية من حيث الهدف الذى نريد الوصول اليه ، بدون استقصاء الحقائق المناسبة لهذا الغرض ، لأن مثل هذه الجهود لا يمكن أن تنبعث من العدم بل لابد أن يكون هناك أساس مادى من الحقائق تقوم عليه عملية التخطيط ومن الملاحظات العامة أنه فى الجمعيات المنظمة أو المؤسسات العامة ذات الصبغة المحلية أو الدولية لا تكون المناقشات فيها على غير أساس أو نظرا لرغبة بعض الأعضاء فى الحديث لمجرد الحديث ، بل إن كل ما يقال لابد أن يكون مستندا الى الحقائق والبيانات والإحصاءات الدقيقة التى تكون فى متناول اليد . ولذلك نجد أن مؤسسات الرعاية والمؤسسات الحكومية والإتحادات العمالية والأدارات الصناعية والمنظمات الدولية لا تسرع فى وضع برنامج لأى عمل فى الميدان الاجتماعى إلا إذا كان لديها مقدما البيانات الكاملة عن الإمكانيات المالية والبشرية والقانونية التى تعمل على انجاح المشروع .

والإستقصاء يمكن أن ينهض بخمس وظائف أساسية فى التخطيط الإجتماعى

١ — تحديد المشكلة ومناسبة العمل الجمعى وتوقيته .

٢ — تحديد ما يمكن عمله وما لا يمكن عمله فى ضوء اطار المشكلة وتوقيتها

٣ — استعراض خبرات الآخرين فى مواقف مماثلة

٤ ـ تفحص المصادر التي يمكن استغلالها في تنفيذ الخطة .
٥ ـ تحديد الوحدات الاجتماعية والمناطق الجغرافية للتخطيط .
أما أهمية البحث فانها تبدو مما يلي :

١ ـ البحث يمكننا من وضع الأساس الدقيق لتعريف محكم للمشكلة الاجتماعية ومناسبة العمل الجمعي ووقته . فمن ناحية قد يعني هذا قياساً كميا ووصفا موضوعيا للظروف الاجتماعية والخبرات التي تشمل لب المشكلة ، ومن ناحية أخرى يتضمن التعرف على المسائل الإجتماعية والقيم المتعارضة التي يمكن أن تساعد في إبراز المشكلة وفي حلها . ونتيجة لذلك فان الباحثين في التخطيط يكون لديهم مقياس العمل الذي تواجههم ويساعدهم على تجنب التركيز على المراحل الثانوية أو العرضية للمشكلة ، وكذلك يمكن القادة من بلورة جهودهم وتوجيهها نحو أصول المشكلة وجوهرها .

٢ ـ البحث يمكننا من الاشارة الى ما هو ممكن وما هو غير ممكن من حيث القدرة مع الانجاز ، ذلك انه إذا نظرنا الى الأمور نظرة واسعة فاننا سوف نصل الى أنه ليس من مستحيل ومع ذلك عندما نبدأ في بحث المسائل على الطبيعة نجد أن هناك صعوبات كثيرة تنشأ عندما نفكر في التطبيق العملي للنظريات أو للمسائل التي درست من قبل دون بيان لامكانيات تطبيقها ، ولهذا كان البحث من هذه الناحية مفيدا جدا خصوصا إذا كان موجها الى اكتشاف العقبات الطبيعية أو البشرية أو المالية التي قد تعوق انجاز البرنامج أيا كان هذا البرنامج ومن ناحية أخرى قد يكشف البحث أن بعض أهداف العمل الجمعي لا يمكن أن تتحقق في الوقت المحدد وبناء على المصادر التي تحت أيدي المخططين والمنفذين . ومثال ذلك أن مشروعا للاسكان أو لمد النطاق السكني لمنطقة معينة ، قد يبدو في نظر بعض الجماعات من الأمور الضرورية التي يجب البدء فيها على نطاق واسع . إلا أن الأمر بالنسبة لمجموع

المواطنين قد يبدو غير مثير أو قد يكون مثل هذا المشروع سابقاللزمن قليلا أو فوق قدرة المصادر وفى غير متناول المواطنين الذين يمكن أن يفيدوا منه لو كانت ظروفهم غير تلك التى كانت موجودة فى أثناء حماس الجماعات الخاصة لهذا المشروع كما أن مشروعات من هذا النوع قد تغفل بغض النظر عن نقص امكانيات التمويل والسلطة القانونية ، القوى الاجتماعية التي تهب للمعارضة دون أن يتحرز المخططون مقدما لذلك الأمر والإعداد لمواجهته :

٣ ـ والوظيفة الثالثة للبحث أنها تجمع خبرات الآخرين فى مواقف مماثلة بقصد الافادة منها وتلافى الاخطاء وإدخال التحسينات التى وجد أنها ضرورية فى أثناء الخبرة التطبيقية للمخططين ، ذلك لأن خبرة الآخرين تعمل على تزويدنا بالمعلومات والعمق والمخارج من المآزق والصعاب والاقتراحات ، والتحذير من الأخطاء وللقرارات المتسرعة ، أى أنها تزودنا بقدرة على مد النظر الى الأمام والتنبؤ بما قد يحدث فى حدود معينة . وهذه المرحلة من التخطيط الإجتماعى قد توفر الوقت والمصادر وتسهيل عملية التخطيط بأكملها ذلك لأنه بدونها قد نصرف كثيرا من الوقت فى عملية التجريب أو بالجهود التى ينتظرها الاخفاق . كما أن استعراض الخبرات السابقة يكون جزءا من عمليتي التعريف والتحديد اللازمتين عند تناول المشكلة الاجتماعية . ومن أجل هذا نزعم أن هذه المرحلة فى أى تخطيط اجتماعى مهما كان نوعه أو اتجاهه لا يمكن الاستغناء عنها :

٤ ـ والهدف الرابع من البحث هو تقدير وزن المصادر والامكانيات التى يمكن استخدامها فى تنفيذ الخطة . وتشمل هذه المصادر العناصر الثقافية والقيادة والتنظيمات الاجتماعية والترتيبات والمسائل المادية ومتطلبات التنفيذ . والبحث سيحدد ويفسر أيضا العوامل الموجودة فى الموقف الدينامى وذلك مثل المصادر التى يمكن أن تمر دون ملاحظة . وتكون فى نفس الوقت على درجة ملحوظة من الأهمية . وعند هذا المستوي من التخطيط يمكن للاستقصاء أن

يختبر التنظيمات والنظم والجماعات التي يمكن أن تكون في وقت ما أو عند مرحلة معينة مفيدة في تنفيذ البرنامج . وهذا الحصر لن يقتصر على تضمين الوحدات الإجتماعية القائمة فعلا بل أيضا تنظيم المكان والجماعات التي تنشأ وتكون ذات أهمية معينة :

٥ - أما الوظيفة الخامسة للبحث فهى تحديد الوحدة الإجتماعية والمنطقة الجغرافية للتخطيط . وكما ذكرنا من قبل يساعد التخطيط الإجتماعى على ربط الأفراد بعضهم مع بعض فى وحدات متميزة ذات أهمية عامة وذات وظيفة اجتماعية ظاهرة كذلك لا يمكن أن يشمل التخطيط أى جماعة بل ان الجماعات التى تقع فى برنامج التخطيط لابد أن تكون محددة باطار جغرافى معين . ولما كان رضا الجماعة على نطاق واسع وموافقتها ضروريا لنجاح عمليات التخطيط . فانه من المهم أن نعرف طبيعة وحجم وحدود الجماعة أو المنطقة التى تتأثر .

المناقشة والاتفاق : عندما تحدث أزمة معينة فى المجـــال الاجتماعي أو تحدث أشياء من شأنها أن تعمل على احداث قلقـلة أو اضطراب فى أى ناحية من نواحى المجتمع بحيث يزداد الوعى بضرورة معالجة ما يترتب على ذلك فى العلاقات الاجتماعية فان المخطط الاجتماعى يستطيع أن يدرك أن هناك مشكلة اجتماعية عليه أن يواجهها دراسة وبحثا تمهيدا لوضع البرنامج الذى على أساسه يمكن توجيه الجهود نحو الاصلاح : وفى بعض الأحيان تنشأ الحاجة الى التخطيط من التغير التدريجى فى مجال الحياة الاجتماعية : ذلك لأن استمرار التغير يخلق ظروفا تظل تستلفت النظر حتى يصبح الاصلاح أمراً ضروريا بعد ذلك . فيزداد إحساس الناس بضرورة القيام بعمل معين لاعادة التوازن الذى اختل .

ويهمنا أن نشير هنا إلى أن الباحث إذا أراد أن يختبر عملية التخطيط فإنه سيجد خطوات ثلاث من المناقشة والاتفاق يمكن أن يميزها ويبرزها عن غيرها: فالأولى عندما تدرك مجموعة صغيرة من الأشخاص أهمية التخطيط وضرورته فتأخذ الخطوات المبدئية الأولى ، والثانية أن يشرع القائمون على الأمر بوضع سياسة وبرنامج للتنفيذ يختار على أساس الامكانيات الموجودة وعلى أساس الاقتراحات المتعددة التي يمكن أن تقدم في هذا الصدد ، والثالثة أن يتم الاتفاق على أساس الفكرة والسياسة والخطة التي تتبع بعد دراسة كل ما تعلق بامكانية النجاح.

وتفصيل ذلك أنه عندما تتأزم الأحوال الاجتماعية وتزداد المناقشة حولها يحدث أن ينادي البعض أو ينبه إلى خطر الاستمرار في هذه الحالة الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى القيام بعملية جمع الحقائق واجراء الدراسات التي تؤدي الى التخطيط في نهاية الأمر . ومعنى هذا أن الاخصائيين في الدراسة والبحث يندمجون بطريقة أو بغيرها في عملية التخطيط . ويتمخض هذا عن مجموعة من الاقتراحات والحلول التي تناسب الموقف المتأزم . ولكن يلاحظ أن هؤلاء الناس الذين ينفعلون يمثلون أقلية من مجموع الجماعة التي يهمها الأمر ؛ ومع ذلك فعليهم يترتب إبقاء النقاش حول الموضوع حياً وعليهم تقع مهمة الرسم والتخطيط . ويجب أن ننتبه هنا إلى أن الرواد الأول للتخطيط قد ينقلب نقاشهم إلى نوع من الجدل وبذلك تفقد عملية التخطيط مرونتها ، وفي أحوال أخرى قد ينقلب هؤلاء الرواد والمخططون إلى نوع من الموظفين الذين يدافعون عن مصالحهم هم باعتبار أن تنفيذ خططهم سيعلي من شأنهم أو يتيح لهم فرصــا للترقي أو الإفادة بصورة ما.

واختيار الأهداف التي تتجه اليها المجموعات والجماعات ينبغي أن يتضمن نوعا من السياسة الجمعية وهذا لن يتأتى بطريقة مثالية إلا على أساس من البحث

والاستقصاء . ولكن عمليا قد لا يكون الأمر على هذا النحو . ونحن نوجه النظر إلى هذه النقطة لأن المشاكل الاجتماعية هي في واقع الأمر مسائل تستحوذ اهتمام الجماهير وتستدعي العمل الجمعي لمواجهتها . ولذلك فإنه ما ان نحدد المشكلة نتعرف عليها بدقة فإن الناس غالبا مايتقدمون بالمقترحات التي تعين مايجب عمله لحلها، ومثل هذه المقترحات تتضمن خطوات يجب اتخاذها وأشياء يجب عملها وأعمال يجب البدء فيها أو اجراءات يجب أن تترقف ولا يجب أن ننظر إلى هذه المقترحات على أنها كلام فارغ أو نتيجة لانفعال لا يقوم على أساس من الدرس والبحث، بل يجب أن ننظر اليها على انها افكار وخطط يمكن الاستفادة منها .

ولكن هذه الافكار والخطط لا يمكن ان توضع دائما موضع التنفيذ لانها قد تكون كثيرة جداً لا يحتاجها الموقف الاجتماعي أو تكون غير عملية أو فوق طاقة الإمكانيات التي يمكن ان تستخدم في مواجهة المشاكل الاجتماعية الرئيسية كما أنها قد تكون متناقضة وغير قابلة للتنفيذ لنقص في الحقائق التي اعتمدت عليها او لأنها تصور موقفا مثاليا لا يمكن أن يتحقق في واقع الأمر . ولهذا فإن الجماعات التي تعمل في التخطيط في جميع القطاعات يجب أن نصل فيما بينها إلى نوع من الاتفاق الذي ينسق بين خططها جميعا ويجعل من الممكن السير في تنفيذها دون تعارض بينها . ومثل هذا الاتفاق لا بد أن يتم على أساس الوصول إلى قرار معين فيما يتعلق بالتوفيق بين القيم المتعارضة لكل جماعة . ولا يعني ذلك أننا في كل حالة يجب أن نوفق بين الخطط المتعارضة ، بل قد تتم عملية التوفيق على أساس قبول خطة معينة ورفض الأخرى ، كما انه لايلزم أن نأخذ بأحد المقترحات المقدمة، بل إننا قد ننفذ خطة لم ترد في اقتراح واحد بعينه .

وهنا نشير إلى أهمية حث الأفراد والجماعات لتفهم عملية التخطيط واثارة الوعي التخطيطي بين من يهمهم الأمر ، لأن مساندة الجماهير للتخطيط أيا كان نوعه

من الأمور الهامة فى نجاحه طالما كان التخطيط يهدف إلى تغيير المواقف الاجتماعية التى يكونون مضمونها . وإثارة الوعى التخطيطى يمكن أن يتم على مستويين: مستوى الجماعة الأولية كما يحدث فى القرية وفى الجمعيات ذات الأهداف المحددة والأعداد الصغيرة فيتم عن طريق المناقشات والاجتماعات المباشرة، ومستوى الجماعة الثانوية والتى تظهر على الأخص فى المدينة ويمكن أن يتم الوعى باستخدام وسائل الإتصال الجمعى كالصحافة والراديو والتليفزيون والأفلام والمطبوعات وغير ذلك :

وهنا نلاحظ أن وسائل الإتصال على المستوى الثانوى تهىء الفرصة لاستخدام الضغط والدعاية لأن الجماعات التى تجمع الأفراد وتنظمهم لأغراض السياسة الاجتماعية والتخطيط تمثل من الوجهة العلمية مراكز قوة كبرى . فكل جماعة تحاول أن تضمن لنفسها ولأفكارها وخططها الأولوية. وفى بعض الأحيان قد تعمد بعض هذه الجماعات إلى ممارسة نوع من الضغط على الدولة لتنفيذ سياستها وخططها .

العمل الاجتماعى الحكومى والخاص :

الاستقصاء والمناقشة والاتفاق يمكن النظر اليها على أنها صورة من العمل الاجتماعى . ولكن السياسات الاجتماعيـة والتخطيط لا بد أن تترجم إلى نواح متعددة من النشاط الذى يقوم به الناس الذين سيتأثرون بهذه السياسات وهذه الخطط : وبذا كان العمل الاجتماعي مرحلة فنية متميزة من التخطيط الاجتماعي : وعلى ذلك نستطيع أن نميز ناحيتين هامتين من نواحي العمل الاجتماعي ، فأولا يجب أن تقترن الخطة وتكتمل عن طريق تنظيم اجتماعي محكم وثانيا ينبغى أن ينفذ البرنامج خطوة خطوة عن طريق نشاط يومى محدد . كذلك يجب أن نعلم أن خطة العمل الجمعى لعلاج مشكلة اجتماعية ينبغى أن يتضمن عدة تنظيمات وترتيبات لإدخال الأنماط الجديدة للعلاقات الإجتماعية فى السلوك الروتينى للاشخاص والجماعات التى تتأثر بعملية التخطيط ومثـل هـذه

الترتيبات الادارية تنشأ من مضمون الخطة وتكشف عن علاقة عضوية بالمشكلة وبالمضمون الإجتماعى العام الذى تحدث فيه كل من المشكلة والخطة :

هذا ونسمي تنفيذ السياسات والخطط عن طريق الحكومة بالتشريع الإجتماعى وبهذه الطريقة تتحول السياسية الإجتماعية إلى سياسة عامة وذلك بوضع هذه السياسه فى صورة قانون ، وعندئذ تصبح أهداف القانون السياسية الرسمية لوحدة من وحدات الحكومة التى يعنيها الأمر أو تكون محور تخصصها .

وفى كثير من الحالات قد يكون حل المشاكل الاجتماعية عن طريق الجهود والوسائل التى تقوم بها الهيئات والمؤسسات المعنية بالرعاية الاجتماعية ، وعلى الرغم من أنه ليس هناك حد فارق بين الجهود التى تقوم بها الحكومة وبين الجهود التى تقوم بها الهيئات المتخصصة فى هذا المضمار وخصوصا فيما يتعلق بالسياسة التى تتبعها كل منها ، إلا أن الامر فى النهاية يتوقف على الاختيار وعلى مدى الكفاية ، وبصفة عامة يمكن أن نقول بأن الخطط قصيرة المدى أو التي لها طابع محلى تقوم بها هيئات الرعاية الاجتماعيـــة المتخصصة ، أما الخطط طويلة المدى ذات الطابع العام التى قد يتناول أكثر من قطاع فى المجتمع فان الذى يقوم عليه وعلى تدعيم جوانبه هي الحكومة لما لها من إمكانيات واسعة ومن قدرة على النسق العام ومن سلطة على إصدار القواعد والقوانين الملزمة . ومن الملاحظ أن هيئات الرعاية الاجتماعية المتخصصة تستطيع أن تشكل من نفسها وتتوافق مع المواقف المتغيرة بحيث يأخذ برنامجها أو سياستها التخطيطية نوعا من المرونة بينما لا يصدق هذا على الحكومة فى كل الاحيان . وكقاعدة يمكن القول بأن الاقتراحات والمشروعات التى تقوم بها الهيئات المتخصصة فى العمل الاجتماعى تكـــون ذات طابع وقتى وقـــد تاتى معارضة فى بادىء الأمر . ويتوقف نجاحها على قدرة الهيئة فى الاقتناع والمضى فى تنفيـــذ

سياستها التخطيطية فاذا نجحت وصار لهذا النجاح آثار واضحة فى الميدان الاجتماعى بأسره ، عند ذلك تستطيع الدولة أن تتبنى توسيع هذه السياسة لتطبق على المجتمع فاذا تبنت الدولة فعلا مثل هذه السياسة انقلب برنامج الهيئات الى تشريع اجتماعى :

طبيعة العمل الاجتماعى : العمل الإجتماعى لتنفيذ سياسة التخطيط الاجتماعي لا يمكن أن تؤخذ دفعة واحدة ، بل أنها لا بد أن تسير فى مراحل متعاقبة مرحلة بعد مرحلة فى نظام معين حتى يمكن ضمان نجاح الخطة ، ولذلك يمكن أن نميز مراحل ثلاث فى العمل الإجتماعى : الأولى مرحلة تنظيم المصادر أو الإمكانيات التي يمكن الحصول عليها وتهيئتها للافادة منها فى العمل الاجتماعى والثانية ترتيب وحصر المراحل المتعاقبة من العمل الاجتماعى حتى لا تسبق مرحلة لاحقة مرحلة سابقة وبذلك نتحاشى عملية القفز غير الضرورية ذات النتائج العكسية التي قد تضر بالخطة بأجمعها . والثالثة تآزر العملية الكلية أى تساند اجزاء الخطة بحيث تترابط فيما بينهما ترابطا عضويا فى نهاية الأمر .

وهكذا نرى أنه يلزم لضمان سلامة الخطة ونجاحها أن نذكر بالتفصيل المراكز والأعباء والاتصالات التي تلزم القادة ونعد كذلك التنظيمات والمواد اللازمة ونجعلها فى متناول اليد فى ضوء المظاهر والخطوط العامة للخطة ذاتها : والقيادة هنا تتضمن عدة خصائص أهمها يتوقف على النفوذ والمهارة والخبرة

وينبغى أن يكون فى ذهننا دائما أن السياسة الاجتماعية تطبق فى مضمون اجتماعى يتغير ويعارض التغير فى نفس الوقت ، وكما أشرنا الى ذلك من قبل تحتوى القوى الاجتماعية فى الموقف الذى نخطط له مصادر لابد من تحريكها ، واحد هذه المصادر هى العادات والتقاليد والنظم التي قد تعمل على معارضة التغيرات

الاجتماعية ، ولهذا ينبغى أن يحسب حساب هذه المعوقات عند وضع الخطة وعند الشروع فى تنفيذها .

العملية التخطيطية خطوات من العمل المتعاقب : يجب أن ينظر الى التخطيط الاجتماعى على أنه فى النهاية عملية اطرادية أى أنه سلسلة مترابطة متعاقبة من الحلقات . ولهذا كانت ادارة التخطيط الاجتماعى عبارة عن تنفيذه خطوة بعد خطوة على أساس الخطة العامة الموضوعة . وأول عمل فى هذا الميـــدان هو اختيار الزمان والمكان وطريقة المعالجة ؛ وقد تتداخل أسباب كثيرة فى فرض هذه المسائل . ومهما كانت طريقة إدارة التخطيط التنفيذية فانه نادرا ما تسير الخطة على أساس ما رسم لها من قبل بالضبط ، إذ قد تتعدل طريقة التنفيذ أثناء عمليات التطبيق تبعا لما يمكن أن تقابل به من مقاومة أو ترحيب ؛ كذلك فان التوقيت وإن كان ضروريا إلا أنه يجب أن يكون فى اطار الخطة العامة بحيث يمكن أن يتناسب دائما مع كل تعديل يتم على سياسة التنفيـــذ فى ضوء الخطة العامة من حيث تكامل أجزائها .

التخطيط الاجتماعى والأصلاح الاجتماعى

يختلف التخطيط الاجتماعى عن الإصلاح الإجتماعى من وجهـــات نظر متعددة على النحو التالى :

١ - ينبثق الاصلاح الاجتماعى من الأنفعال القوى ضد المصاعب التى تترتب على أحد صور أو نتائج التخلف الثقافى . ويكون للتجربة الشخصية التى يعانيها الفرد من سوء التكيف الاجتماعى ، والمشاركة الوجدانية للآخرين الذين يعانون نفس الظروف ويمرون على نفس الخبرات ، والحنق على أولئك الذين يعارضون

دون تبصر كل تغير محتمل لتحسين الاوضاع الاجتماعية، بسبب نزعاتهم المحافظة أو مصالحهم الخاصة، يكون لهذا كله دخل كبير فى انضاج الدوافع التى تأخذ فيما بعد طابع التشريع أو العنف فى القضاء على هذه المصاعب. وكلما زادت المشكلة الاجتماعية تفاقما نتيجة لازدياد تمسك أصحاب المصالح فى المجتمع القديم، زادت حمية المصلحين على اقتحام معركة الاصلاح. ولكن التخطيط الاجتماعي يتميز بالإتجاه غير العاطفى لتقدير الحاجات الاجتماعية، والرغبة فى تطبيق مفاهيم العلم القائمة على هذا البحث والتطبيق المنظم لوسائل الاصلاح التى يكون نتيجة لنمو المعرفة العلمية والوسائل الفنية لمواجهة هذه الحاجات الاجتماعية :

٢ - يهتم الاصلاح الإجتماعي فى العادة بتغيير أو تعديل البناء القائم لبعض النظم الاجتماعية، وعلى الأخص عن طريق اجـــراءات تشريعية. لكـــن التخطيط الاجتماعي يهتم فى العادة بالمشاكل ذات الطابع الادراى المتصـــلة بتطبيق القوانين الموجودة فعلا، كما يهتم بتحسين الطريقة التي تؤدى بهـــا التنظيمات الإجتماعية القائمة وظائفها .

٣ - يحاول الاصلاح الإجتماعى أن يصل إلى أهدافه عن طريق اكتساب قوة لها سلطة التشريع والتنفيذ فى نفس الوقت، أما التخطيط الإجتماعى فانه يقـــوم على قـــوة مكتسبة فعلا ويعنى فى نفس الوقت بحسن استخدام وتطبيق هذه القوة .

وعلى الرغم من الاختلافات الثلاث السابقـــة، فان التخطيط الاجتماعي والاصلاح الإجتماعى يتداخلان أحدهما فى الآخر، ولهذا يمكن اعتبارهما وجهان لعملية واحدة، ويتمايزان فقط من حيث أن الأول يقوم على العلم وحسن استخدام القوة الإجتماعية، والثانى يقوم على العاطفة والرغبة فى الحصول على القوة لاستخدامها فى تغيير التشريع. ومعنى هذا أن التخطيط الاجتماعى

يحاول أن ينظم والإصلاح الاجتماعي يحاول أن يشير . ولكن التخطيط الاجتماعي في المجتمع الاشتراكي غالبا ما يجعل الجهود الاصلاحية الفردية غير ذات موضوع . لأن الدولة تحول الاصلاح الإجتماعي الى سياسة ثابتة تنبع من الحاجات الاجتماعية المتزايدة التي تخضع في بحثها وتمويلها وتطبيقها للخطة العامة للدولة فى ضوء أمكانياتها المتزايدة .

الفصل الثانى عشر

تخطيط المدينة الحديثة

عندما نطبق مبادىء التخطيط وقواعده على نوع متميز من التنظيم الاجتماعى مثل الحياة الحضرية التى تتركز فى المدن ، فإننا نواجه بعدة صعوبات تتصل بطبيعة المدن واختلافها من حيث الحجم والتخصص ،وهذا الى جانب العقبات الطبيعية التى تعترض فاعلية الخطة إذا رسمت على تعديلات أو تغيرات لابد من إجرائها فى مسائل كالإسكان أو المواصلات أو تنظيم الخدمات العامة وتوزيعها بطريقة معينة لتحقق وظائفها بالنسبة لسكان المدينة . كذلك تصبح العمليات الإيكولوجية فى المدينة عاملا معوقا فى بعض الأحيان وخاصة إذا لم تضبط اتجاهاتها المطردة ونتائجها على التوزيع السكانى والتخصص المكانى.

وهناك نموذجان أساسيان من التخطيط . التخطيط الطبيعى أو الفيزيائى الذى يعالج الأنماط المكانية واستخدام الأرض والمساكن وخطوط المواصلات، والتخطيط الإجتماعى الذى يحاول أن يقيم وحدة من كل الجماعات التى تعيش فى المدينة لربطها برباط واحد . والتخطيط المنظم الذى يقوم على قاعدة علمية سليمة حديث جدا على الرغم من أن أنواعا من التخطيط وجدت منذ أن أنشئت المدينة لأول مرة ؛ فالرومان مثلا بنو مدنا متعددة لكل منها غرض خاص ولكنهم بصفة عامة أتقنوا فن اقامة الطرق وتشييد الميادين والأماكن العامة كما أنهم زودوا مدنهم جميعا بكل وسائل الترفيه الممكنة .

والتخطيط الاجتماعي للمدينة قديم أيضا على الرغم من أن الأغراض الاجتماعية الأولى كانت تنحصر فى الغالب فى المسائل المتعلقة بالنواحي الحربية والاقتصادية .

وقد ترتب على الثورة الصناعية عدة نتائج هامة من أهمها القضاء على الثبات النسبي فى نمو المدينة وخصوصا تلك التى دخلتها الصناعات أو قامت على أساسها . ذلك أن نمو الصناعة فى المدينة الحديثة أدى الى تغيرات أساسية فى طريقة تنظيمها عندما أصبحت مكانا جاذبا لأعداد متزايدة من العمال وبعد أن أصبحت أيضا مكانا جاذبا لأعداد أخرى من السكان نتيجة لتركز الخدمات أو الأجهزة الحكومية التي تشرف على كل قطاعات النشاط العام فى المجتمع . ومن النتائج التى ترتبت على نمو المدينة ظهور ما يسمى بالمناطق المتخلفة ، الدليل القوى على اتساع نطاق النمو دون خطة موضوعة لذلك ، كما أن انتقال أماكن السكن من قلب المدينة الى خارجها أدى الى تغيرات واسعة النطاق فى المسائل المتعلقة بالاسكان وخصوصا بالنسبة للفئات المتميزة للسكان .

والمدينة كما يقول ورث wirth هى المركز الذى منه تنتشر تأثيرات الحياة المتحضرة الحديثة إلى أقصى جهات فى الأرض والتى منها أيضا ينفذ القانون الذى يطبق على كل الناس , ولذلك فان أكثر المشاكل الملحة فى المجتمع تأخذ شكلا حادا فى المدينة : والمدينة الصناعية الحديثة إذن هى مكان مركزى لتطبيق مبادىء وقواعد التخطيط الاجتماعي . وتخطيط المدينة ميدان يشترك فيه البحث الاجتماعي والعمل الاجتماعي والعمل الاجتماعي بطريقة مثمرة للوصول الى رفاهية المجتمع العظمى .

ويتضمن تخطيط المدينة كلا من البحث الاجتماعي والاكتشاف الاجتماعي

ولهذا كان تخطيط المدينة فنا معقداً يقتضي مجموعة متنوعة من المهارات وعندما نخطط للمدينه لابد أن يشترك فى هذا التخطيط مجموعة من المتخصصين الذين تكون معرفتهم ضرورية فى حسن رسم الخطة مثل الإخصائيين فى شئون المياه والطرق وبناء المصانع والإسكان والعمارة والترفيه ، وهذا الى جانب الإقتصاديين والإداريين وقادة المجتمع والمحامين ورجال المال والصحة العامة فضلا عن علماء الاجتماع ومعنى هذا أن تخطيط المدينة يقتضى تعاون أشخاص من مختلف التخصصات والمهارات الذين يضمون جهودهم للوصول إلى تحقيق القيم الإنسانية الكبيرة وفى هذه العملية الكبيرة للتخطيط تعين التكنولوجيا الحدود الطبيعية لكل الحلول المقترحة ولكن العلوم الاجتماعية تضع فى متناول المخططين المادة الأساسية والعمق الضرورى الذى يجعل من هذه الحلول أمراً ممكنا : ومن حسن الحظ أن جزءا كبيرا من هذه المادة أصبح فى متناول اليد عن طريق الدراسات التى يجريها علماء الايكولوجيا والاجتماع :

إن تخطيط المدينة محاولة لبناء الإطار الاجتماعى لنمو الشخصية الانسانية المتوازنة فى مجتمع متكامل قادر على تلبية رغبات الجميع واعطائهم فرصا للحياة السعيدة . إن ساكن المدينة لابد أن يتخلص من الهواء الملوث والضوضاء والقذارة والنقص الواضح فى أشعة الشمس : كما أن الانعزالية التى تترتب على الحياة الحضرية لابد أن تتعدل ليمكن التخلص من المشاكل التي تترتب على الوحدة وعدم الاحساس بالمسئولية والأهمية . كما أن وقت الفراغ المترتب على طبيعة التخصص المهنى فى المدينة لابد أن يستغل استغلالا فى صالح الفرد وفى اتجاه البناء السليم لشخصيته

وليس معني هذا أن تخطيط المدينة يدير ظهره للمدنية الحضرية ولكنه يحاول أن يضمن وجوداً أكثر أمنا وطمأنينة داخل المدينة إذ ليس ذهن أي باحث أو عالم أن التخلص من مشاكل الحياة الحضرية هو في القضاء على المدن والعودة الى نوع من الحياة الريفية السابقة لأن هذا أمر لا يمكن الوصول اليه لاستحالته المطلقة وبدلا من ذلك فان المخططين يحاولون أن يجعلوا من المدينة مكانا ملائما لحياة الانسان على الرغم من أنهم يعتقدون أن الحلول الكاملة باهظة جدا فوق طاقة أي دولة من الدول ، ذلك لأن إعادة تخطيط المدينة بهدمها وإعادة بنائها من جديد لا يمكن تنفيذه بالصورة التي يتخيلها كثير من المتحمسين :

إجراءات التخطيط الحضري

يمكن أن نلخص الاجراءات التي تتبع عادة في التخطيط الحضري كما يلي :

تعيين لجنة من المتخصصين لتخطيط المدينة ، تجميع كل الوثائق المتعلقة بمجتمع المدنية مثل الخرائط والاحصاءات وحصيلة الضرائب المحلية وتعداد دقيق لكل وجوه النشاط ؛ تحديد واضح للأهداف المرغوبة في ضوء ايديولوجية المجتمع العامة ، وضع خطة أساسية تقوم على برنامج نظري عام لا يمكن أن ينفذ في مدى زمني قصير ، تحديد للصعوبات القائمة مع بيان الوسائل التي يمكن عن طريقها التغلب عليها . ويجب أن نضع في الذهن دائما أن محاولات التخطيط الحالية تصادفها صعوبات متعددة ترجع الى عوامل مختلفة من الملائم ابرازها على النحو التالي :

١ — الطابع الديناميكي لأغلب المدن يجعل التخطيط لمدى زمني طويل

مخاطرة كبيرة . وربما أتاحت لنا وسائل الاحصاء الحديثة مقدرة معينة على التنبؤ بمستقبل النمو السكاني ما لم تتدخل عوامل غير منتظرة ومثال ذلك أن سلطات الحكم المحلى فى المدينة مالم يكن لديها السلطة الكافية لتحديد عدد المهاجرين اليها فان المدينة قد تنمو حجما لدرجة يختل معها التكامل الاجتماعى وتنهار على أساسها مستويات المعيشة وتنخفض معها أيضا مستويات الاسكان وتزداد المناطق المتخلفة حجما وتتفاقم فيها المشاكل .

٢ قد يقطع المخططون تحت تأثير جماعات خاصة فى المدينة فيوجهون السياسة التخطيطية اتجاهات لا تخدم مصالح مجتمع المدينة ككل ، ومثال ذلك أن هذه الجماعات نتيجة لتأثيراتها المتعددة على أجهزة التخطيط قد تشكك أو تثير تحفظات فيما يتعلق بسياسة الاسكان إذا كان فى الخطة بناء مساكن قريبة من مساكنهم لأنهم يخشون ان يسكن هذه المساكن سكانا ينظرون لهم نظرة أقل أو قد يعتبرونهم من طبقة دون طبقتهم ولهذا تميل بعض المجتمعات الى وضع اجهزة التخطيط تحت الرقابة المباشرة لسلطات الحكم المحلى التى تخضع بدورها للتنظيمات الشعبية التي تقر المبادىء العامة للخطة دون تفاصيلها التى تترك للاخصائيين .

٣ - الصعوبات المالية قد تقف عائقا فى كثير من الأحيان فى بلوغ التخطيط مداه وهذا يظهر دائما عندما تزداد المدينة حجما وتصبح ميزانيتها غير متكافئة مع نواحي الصرف المتزايدة الأمر الذى يمكن حله عن طريق الحكم المحلى الذى يعمل من خلال التنظيمات الشعبية بزيادة الضريبة الموجودة فعلا أو بفرض ضرائب جديدة .

وإزاء هذه الظروف فان المخططين لا يستطيعون البحث عن حلول جذرية وعند ذلك يتواضع التخطيط فيتم على أساس المقاييس الآتية :-

١ — تخطيط المرور وذلك لتسهيل الحركة داخل المدينة ولتقليل المدة التي يستغرقها الناس فى بلوغ أماكن أعمالهم أو فى قضاء وقت فراغهم ويلاحظ أن تخصيص أماكن خاصة لوقوف السيارات فى بعض المناطق أو جعل المرور فى بعض الشوارع فى اتجاه واحد لا يؤدى فى كثير من الأحيان إلى الوصول الى الهدف الأصلى من تنظيم المرور وهو اختصار الزمن بل هو على العكس يزيد منه بل ويخلق مشاكل متعددة وخاصة إذا كان القصد من ذلك تخفيف الإزدحام فى بعض المناطق لأن الازدحام فى هذه الحالة سينتقل الى مناطق أخرى وهكذا .

٢ - تخطيط وسائل الاتصال وهذا يتضمن بناء الشوارع والكبارى وغيرها من وسائل الإنتقال :

٣ - تخطيط الخدمات وهذا يتضمن انشاء مدارس جديدة وإعادة توزيع الخدمات الترفيهية والمتنزهات العامة والمستشفيات .

٤ - مشروعات الإسكان التي تهدف أساساً إلى إعادة إسكان سكان المناطق المتخلفة فى مساكن جديدة بقصد رفع مستوى معيشتهم والقضاء على كثير من المشاكل التي تأصلت فى أماكن اقامتهم القديمة وتمكينا للتخطيط العام من بلوغ بعض أهدافه الكبرى .

وسوف نعرض فيما يلى لبعض أنواع التخطيط الهامة فى المدينة :

الإسكان وتخطيط المدينة : الإسكان يعني أكثر من مجرد الاقامة لأن فكرة الاسكان تشتمل على العلاقة بين مسكن الفرد والظروف المحيطة به وبالجوار بصفة عامة وهنا نلاحظ أن الاسكان السيء ليس متصلا فقط بالتخلف فى المدينة لأن بعض المناطق التي تعتبر جيدة السكن نلحظ فيها تركيزا شديدا فى السكان وإضاءة ضعيفة وعدم استمتاع بالهواء النقى أو بضوء الشمس : ولذلك فان المشكلة الأساسية فى الاسكان الحضرى تشتمل على أكثر من مجرد إزالة المناطق المختلفة :

والمسكن ليس مجرد أداة ذات قيمة معينة عند المخطط مثله فى ذلك مثل وسائل النقل والعمل والخدمات الأساسية فى المجتمع فالمسكن قيمة مركزية ولذلك يعتبر غاية فى حد ذاته أكثر من كونه وسيلة لغاية وهذا راجع الى أهمية المسكن فى تدعيم كثير من نواحى النشاط التي تصبح ضرورية لتنمية المجتمع : وقد أوضحت الأبحاث السوسيولوجية أهمية المسكن ووظائفه عندما تبين أن الاسكان الملائم يؤدى الى حسن تنشئة الأطفال ورعاية نموهم الفردى والاجتماعى فى المراحل المختلفة لحياتهم : ويمكن النظر الى موضوع الاسكان من وجهة النظر السلبية وخاصة عند دراسة المناطق المتخلفة التي يصل فيها الاسكان الى درجة سيئة فقد دلت الأبحاث التى أجريت عليها فى كثير من مدن العالم أن سوء الاسكان فيها كان أحد العوامل المهمة فى انحراف الأحداث وفى السلوك الاجرامى والبغاء وانتشار المخدرات واختلاط القيم وانعدام المسئولية ، وتعتبر مسألة الاسكان فى المدينة من أكبر مشاكلها لأنها تتعلق بعدة نواح مالية هامة فالجماعات ذات الدخل المنخفض لا تستطيع أن تسكن مساكن مرتفعة الايجار الأمر الذى يترتب عليه اضطرارها الى البحث عن مساكن رخيصة على الرغم من أنها من الناحية الاجتماعية البحتة لا تفضل ذلك ،

والفرق بين التكاليف الاقتصادية للاسكان وبين المقدرة الاجتماعية للناس على السكن هو الذى شكل فى واقع الأمر المشكلة الأساسية فى هذا الموضوع ولهذا تعمل بعض الدول على التقريب بين الجانب الإقتصادى وبين الجانب الاجتماعى بجعل الإسكان النظيف والملائم للصحة فى مستوى الجماعات ذات الدخل المحدود عن طريق تحديد الإيجار أو عن طريق بناء المساكن العامة .

الترفيه وتخطيط المدينة :

لقد انخفضت ساعات العمل فى السنين الأخيرة وزاد فى نفس الوقت الدخل الحقيقى للأفراد الأمر الذى زاد معه مستوى معيشتهم : وزادت المدينة فى نفس الوقت تعقدا وانتشرت الآلية فى سلوك الناس وزاد التراحم ، كل هذا أدى إلى ازدياد الحاجة الى الترفيه وخاصة إذا نظرنا اليه من وجهة الفراغ وازدياد المستويات الثقافية . ومن الملاحظ أن الترفيه التجارى يحاول دائما أن ينمى من قدرته على مواجهة هذه الحاجات المتزايدة ولم يظهر دور المجتمع ككل فى هذا المجال إلا منذ وقت قريب ، وهذا راجع الى الأهمية المتزايدة التى يعلقها الباحثون فى العلوم الاجتماعية على مسئولية المجتمع فى توجيه الترفيه بنفس الدرجة التى توجه على أساسها السياسات السكانية والتربوية .

ويضع المخطط فى ذهنه عددا من المبادىء العامة عندما يخطط المسائل المتعلقة بالترفيه باعتبارها من أهم وظائف المدينة فهو يحاول أن يتذكر دائما الأهمية الكبرى فى النظر الى الفرد كشخصية ذلك لأن الناس يختلفون والمخطط لا يستطيع أن يقرر ماذا يمكن للفرد أن يفعله بعد أن يتوقف عن العمل ويبدأ الحياة الخاصة غير المقيدة بطبيعة العمل ولهذا يحاول المخطط أن يتصور كل الامكانيات المحتملة لأنواع الترفيه المختلفة التى تقابل اتجاهات الأفراد المتعددة فى المسائل المتعلقة بالترفيه ومن حسن الحظ أن الثقافة الحديثة غنية جدا تستطيع أن تزود المخطط بأنواع متعددة من الترفيه تغطى ساعات

وقت الفراغ للأفراد على اختلاف مستوياتهم :

ويمكن أن نصنف التاريخ بوجه عام إلى نموذجين : عقلى وفيزيائى ولهذا يجب على المخطط أن يضع فى ذهنه دائما أن تكون خططه شاملة للنموذجين ولما كان التخطيط الترفيهى فى المدينة يخضع لسياسة محددة لتنمية المجتمع فلا بد أن تنطوى خطة الترفيه على زيادة إمكانيات المدينة واستغلال الموجود بالفعل استغلالا حسنا :

التخطيط والحكم المحلى :

تعتبر بعض الدول التخطيط المحلى نوعا من أنواع التخطيط العـــامة يمكن أن يقوم جنبا الى جنب مع التخطيط القومى ، ومعنى هذا أن للمناطق المحليـة أن تنشىء أجهزتها للتخطيط وترسم سياستها التخطيطية على أساس إمكانيات المنطقة واستقلالها الذاتى وعندئذ تصبح العلاقة بين التخطيط المحلى والتخطيط القومى ليست كعلاقة الجزء بالكل تماما وإنما تصبح كعلاقة وحدةوصغـــيرة بوحدة اكبر ومعنى هذا أن التخطيط المحلى يمكنه أن تكون له حرية فى رسم خططه والاستعانة فى نفس الوقت لتنفيذ هذه الخطط بامكانيات الوحـــدة الكبرى ، ولكن تطبيق هذه النظرة فى المجتمعات التى أخذت بهذا النـوع من مبادىء التخطيط أدى الى عدة صعوبات خصوصا فيما يتعلق بالتنميـة الاقتصادية والاجتماعية والى صراعات بين المناطق المحلـية لم تكن فى صالح المجتمع ككل فى نهاية الأمر .

ولـكن التخطيط فى المجتمع المحلى كما يجب أن يكون وخاصة من وجهة نظر مجتمعنا لا بد أن يقوم على المبادىء الآتية :

١ ـ أن ينبع التخطيط المحلى من الخطط المركزية العامة للمجتمع ككل ومعنى هذا أن تسير خطة المجتمع المحلى فى ضوء السياسة التخطيطية للمجتمع لتحقيق

التكامل الاجتماعى والاقتصادى بالاضافة الى الامكانيات المادية والخبرة الفنية والقوة البشرة المتزايدة للمجتمع ككل فى زمن معين :

٢ - أن تكون أجهزة التخطيط فى المجتمع ذات طابع تطبيقى أساسا ومعنى هذا أنها تعمل على رسم خطط التطبيق فى ضوء الخطة العامة وعند ذلك يكون لها الحرية فى اختيار أفضل الطرق فى عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى ضوء امكانيات المجتمع المحلى الفعلية :

٣ - أن تكون أجهزة التخطيط فى المجتمع المحلى ذات مقدرة بحيث نستطيع الاقتراح نتيجة لخبرتها فى التخطيط على أجهزة التخطيط المركزية للاستفادة من الخبرات المحلية فى وضع الخطط العامة :

٤ - أن تصبح اجهزة التخطيط المحلى أجهزة بحث أيضا لأن البحث فى هذه الحالة يؤدى غرضين هامين الأول حسن تطبيق الخطة المحلية وضمان فاعليتها والثانى تزويد أجهزة التخطيط المركزية بنتائج الدراسات والتجارب لتطوير مفاهيم التخطيط وترسيخ قواعده :

٥ - أن تصبح أجهزة التخطيط المحلية أجهزة نوعية أيضا لتضمن مساندة المواطنين عن وعى وفهم فى نجاح الخطة وتضمن فى نفس الوقت استجابة ذوى الخبرة والمهارة فى المجتمع المحلى :

٦ - أن تعمل أجهزة التخطيط فى المجتمع المحلى على سياسة مركزية محلية ومعنى هذا أن تجمع وتنسق بين الخطط المختلفة فى كل نواحى الحياة حتى لا يحدث هناك تخلف فى بعض أجزاء المجتمع الأمر الذى يترتب عليه خلق مشاكل جديدة لم تكن فى حسبان المخططين :

٧ - أن يكون فى ذهن المخططين المحليين دائما أن رفاهية المجتمع المحلى جزء من رفاهية المجتمع الكبير وأن الرفاهية عامة هى الغاية العظمى من كل تنمية فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتربوية والصحية والصناعية

٨ - أن يكون لدى المخططين المحليين دائما الوعى الكافي بمبادىء المجتمع الكبرى والفهم الحقيقي لايديولوجيته التى تنبثق من أن العـدالة الاجتماعية هى أساس الرعاية ، وأن فلسفة الرعاية الاجتماعية لا تقوم على الإحسان أو التفتيف أو تقدم بطريقة رأسية بل توجه على أساس أنها واجب الدولة الأول هدفها بناء الشخصية وخلق المواطن القوى قبل أن توجه الى مساعدة الضعفاء وخدمة المنحرفين أو الذين سقطوا فى معركة التكيف الاجتماعي .

٩ - أن التخطيط المحلى لا يجب أن ينظر الى المجتمع المحلى نظرة رأسيـة فقط عند رسم سياسة الاصلاح بل يجب أن تكون قاعدة الفكر والعمل أفقية دائما :

١٠ - أن يكون فى ذهن المخططين المحلين دائما أن التخطيط الاجتماعى غاية كل تخطيـط ومعني هذا أنه القاعدة التى ينبعث منهـا كل أنواع التخطيط الاخرى والتى تعود اليه فى نهاية الأمر :

مراجـــع مختارة

1 — Ammar H.; Growing up in an Egyptian Village; Silwa Province of Aswan. London. Routledge & Kegan Paul, 1954.

2 — Barnes, J. A, Marriage in a Changing Society: A study in Structural Change Among the Fort Jameson Ngoni. London: Oxford Univ. Press, 1951.

3 — Bartlett, E. C. & Others (eds.) The Study of society: Methods and Problems. London: Kegan Paul, Trench, Trubner & Co., 1946.

4 — Benedict, R., Patterns of Culture. London: Rautledge & Sons LTD., 1945.

5 — Dube, S. C, Indian Village. London: Routledge & Kegan Paul, 1956.

6 — Durkheim, E., The Division of Labour in Society: Trans. by G. Simpson Illinois :The Free Press. Clencoe, 1949.

7 — Embree, J. F, A Japanese Village: Suye Mura. London: Kegan Paul, Trench Trubner & Co. LTD., 1946.

8 — Evans-Pritchard, E. E., The Nuer: A Description of the Modes of Livelihood and Political Institutions of Nilotic People. Oxford: The Clarendon Press, 1940.

9 — Fei, Hsaio-Tung, Peasant Life in China: A Field Study of country life in the Yangtse Valley. London: Kegan Paul, Trench, Trubner & Co. LTD., 1943.

10— Fei H-T; Chang, Chik-J, Eorthbound China, A Study of Rural Economy in Yunnan. London: Routledge & Kegan Paul LTD., 1949.

11— Fortes, M., Evans-Pritchard E. E., (eds.) African Political Systems. London: Oxford University Press, 1955.

12 — Fortes M. (ed) Social Structure: Studies Presented to A.R. Radcliffe-Brown. Oxford, the Clarendon Press 1949.

13 — Gillette, J. M., Rural Sociology. New York : The Macmillan Co. 1936.

14 — Gulliver, P.h., Labour Migration In A Rural Economy, Uganda B.A.I.SR., Kampala.

15 - Issawi, Ch., Egypt at mid-century, an economic survey, London, Oxford Univ. Press 1954.

16 — Loomis, Ch. P., Beegle. J. A. Rural Social Systems, A Textbook in Rural, Sociology and Anthropology. New York : Prentice-Hall, Inc. 1951.

17 — Lundberg, G A , Social Research : A study in Methods of Gathering Data, New York : Longmans, Green & Co.1942

18 — Lundberg. G. A., Foundations of sociology New York, the Macmillan Co. 1939.

19 — Maciver, R.M.. Page Ch. H., Society, An Introductory Analysis, London, Macmillan & Co. LTD., 1953.

20 — Malinowski, B., Kaberry, Ph. M. (ed.) The Dynamics of Culture Change. An Inquiry Into Race Relations in Africa New Haven : Yale : Yale Univ press. 1946.

21 — Marriott, M. (ed.) : Village India : Studies in the Little Community Chicago: The University of Chicago press.1955

22 — Nadel, S.F., The Foundations of Social Anthropology, London, Cohen, West LTD., 1953.

23 — Nots And Queries on Anthropology by A Committee of the Rural Anthropological Institute of Creat Britain and

Irland 6th ed., London : Routledge & Kegan Paul LTD., 1951.

24 — Ogburn, W. F., Social Change, with Resp ct to Cu'ture and Original Nature. New ed. New York The Viking Press, 1952.

25 — Ogburn, W. E. & Nimkoff, M. P., A Handbook of Sociology, London Routledge & Kegan Paul LTD., 1953.

26 — Phillips, A., ed., Survey of African Marriage and Family Life. London: Oxford Univ. Press, 1953.

27 — Radcliffe-Brown, A. R. Forde D. (eds. African Systems of Kinship and Marriage, London, Oxford, Univ Press 1956

28 — Radcliffe-Brown. A. R., Structure and Function In Primitive Society : Essays and Addresses London; Cohen & West LTD., 1956.

29 — Redfield, R., The Little Community Viewpoints for the Study of a Human Whole, Chicago ; The Universty of Chicago Press. 1956

30 — Redfield, R.; the primitive World and Its Transformations New York, Cornell Univ. press, 1957.

31 — Redfield, R., Peasant Society and Culture. An Anthropological approach to civilisation. Chicago The Univ of Chicago press, 1956.

32 — Redfied R. A Village that Chose Progress. Chan Kom Revisited. Chicago : the University of Chicago press1957.

33 — Redfield, R., The Folk Society, Rep. for private Circulation from the A J S., Vol. 111, No. 4, January, 1947.

34 — Sorokin, P A, Social and Cutural Dynamics, Vol. IV. Basic Problems, Principles and Methods New York : American Book Co.,1941.

35 · Sorokin, P. A., Society, Culture. and Personality Their Structure and Dynamics, A System of General Sociology. New York : Harper & Bros.. 1947.

36 — Wilson; G. & M., The Analysis of Social Change; Based on Observations in Central Africa. Cambridge, 1954.

37 — Winter, E.H., Bwamba, A structural-Functional Analysis of Patrilineal Society. Cambridge: W. Hoffer & Sons LTD.

38 — Winter, E. H., Bwamba Economy : The Development of a Primitive Subsistence Economy in Uganda. Kampala, Uganda : E.A.T.S.R., 1955.

39 — Yang, M. C. A. Chinese Village, Taitou, Shantung Privince. London, Kegan Paul, Trenh, Trubner & Co., LTD., 1947.

40 — Znaniechi, F. The Method of Sociology : New York Farrar & Rinehart, Inc. 1934.